من سمات التركيب النحوي

« التلازم »

دراسة وصفية تحليلية

إعـــــداد

د/ سعيدة محمد محمد صبح

أستاذ مساعد بقسم " اللغويات "
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالإسكندرية

مقدمة

الحمد لله الذي لا يخيب من نحاه الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاه، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل ونصَّبه علمًا لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام٠٠٠٠٠ وبعد.

فالتلازم بمعناه العام المبنى على الشرط والاختصاص والتلازم بين كل لفظين أو بابين أو لفظ وتركيب أو لفظ ومحل إعرابي يشمل النحو العربي بأكمله وليس هو المقصود هنا.

فموضوع هذا البحث ينحصر في التلازم بين كل عنصرين نحويين مرتبطين مع بعضهما بعضًا ليؤديا معنى في التركيب.

فالتركيب النحوي ينقسم إلى عناصر، كل وحدة من هذه العناصر تتكون من ركنين متلازمين، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمضاف و المضاف إليه، والجار والمجرور، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، والتمييز والمميز والأداة ومدخولها.

ويقوم هذا البحث على دراسة ظاهرة « التلازم» وأقصد هنا « التلازم التركيبي»، فهناك العديد من الأزواج المتلازمة التي تتحد معًا لتؤدى معنى نحويًا، لا تقوى المفردة الواحدة على أدائه منفصلة، فيصبح المتلازمان كالشئ الواحد، لأن كلاً منهما يتطلب الآخر، فيؤديان معًا معنى وظيفيًا من خلال ترابطهما أو تجاورهما، ومن خلال ارتباطهما معًا ببؤرة الجملة، لكي تكون الجملة متماسكة الأركان وواضحة الدلالة.

فلمجرد رؤية المبتدأ نبحث عن الخبر ولمجرد رؤية الفعل نبحث عن الفاعل ولمجرد رؤية المعطوف يتبادر إلى الذهن المعطوف عليه ..... وهكذا لكي يستقيم المعنى.

وخرق قرينة التلازم يفسد الجملة إن لم يوجد مسوغ لذلك الخرق، لذا وضع النحاة لهذه الأزواج المتلازمة ترتيبًا أساسيًا لضمان أداء المعنى الصحيح، وكل ما يخرق هذا الترتيب يُعد خروجًا عن القواعد التي أقرها النحاة.

فالأصل في هذه الأزواج الترابط والتلازم، لكن لكثره النصوص الواردة، ولاتساع اللغة ومرونتها، وعدم انحصارها في أزواج متلازمة فقط، ولطبيعة المتلازمين ونوع الفاصل، أقرت القاعدة النحوية جواز الفصل بين المتلازمين وابتعاد أحدهما عن الآخر في بعض الأحيان، أو منع ذلك مطلقًا والتشديد على اتصالهما وترابطهما في أحيانٍ أخرى.

ومن هنا ٠٠٠٠٠٠ كان من الضروري بعد الحديث عن التلازم وما يتعلق به من ظواهر مثل « الرتبة والمطابقة والاختصاص والافتقار والإعراب والاصطلاح النحوي والصدارة » أن أتناول-أيضًا- الحديث عن الظواهر التي تحول دون التلازم كـ « الفصل والحذف والاعتراض والزيادة »

فقمت بتقسيم هذا البحث إلي :

مقدمة : تحدثت فيها عن أهمية هذا الموضوع وسبب اختياري له.

تمهيد : تناولت فيه (تعريف التلازم- علاقته بكل من المصاحبة والتضام- عرض سريع لما يتعلق بالتلازم من ظواهر كـ « الرتبة والمطابقة والاختصاص والافتقار والإعراب والاصطلاح النحوي والصدارة».)

أما الموضوع فينقسم إلي أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : « **التلازم بين العناصر الإسنادية** » ويشمل :

أولاً : التلازم بين المبتدأ والخبر.

ثانياً : التلازم بين الفعل والفاعل.

المبحث الثاني : « **التلازم بين العناصر غير الإسنادية** » ويشمل :

أولاً : التلازم بين الصلة والموصول.

ثانياً : التلازم بين المضاف والمضاف إليه.

ثالثاً : التلازم بين " الجار والمجرور" ومتعلقه.

رابعاً : التلازم بين المميز والتمييز.

خامساً : التلازم بين "ما" وفعل التعجب.

سادساً : التلازم بين الأداة ومدخولها. ويشمل :

(١) إن وأخواتها
(٢) حروف الجر.
(٣) أدوات الاستثناء.
(٤) أدوات الجزم.
(٥) نواصب المضارع.
(٦) أدوات النداء.
(٧) "لا" النافية للجنس.
(٨) تاء القسم.
(٩) " لات ".
(١٠) (ال) التعريف.

المبحث الثالث : « **التلازم بين التابع والمتبوع** » ويشمل :

أولاً : التلازم بين الصفة والموصوف.
ثانياً : التلازم بين المتعاطفين.
ثالثاً : التلازم بين التوكيد والمؤكد.
رابعاً : التلازم بين البدل والمبدل منه.

المبحث الرابع : « **الظواهر التي تحول دون التلازم** » ويشمل :

أولاً : الفصل.
ثانياً : الحذف.
ثالثاً : الاعتراض.
رابعاً : الزيادة.

الخاتمة

ثبت المصادر والمراجع

المحتوى

التمهيد

أولاً : التلازم لغة واصطلاحاً :

التلازم لغة : مأخوذ من مادة " لزم"، نقول : لزم الشئ يلزمه لزماً ولزوماً، ولازمه ملازمة ولزاما، والتزمه وألزمه إياه فالتزمه ، ومعنى " لزاماً" في قوله تعالى : ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾[١]. أي عذاباً لازماً لكم.[٢]، والتزم الشئ : اعتنقه ولم يفارقه، والتزم الأمر : لزمه ولم يدعه.[٣]

ويقال : هو لُزمَة كهُمزَة، أي : إذا لزم شيئاً لا يفارقه، وككتاب الموت والحساب والملازم جداً، و الملازم : المعانق، و التزمه : اعتنقه.[٤]

وتقول أيضاً : ألزم الشئ : أثبته و أدامه، وألزم فلاناً الشئ : أوجبه عليه، واستلزم الشئ: عدهُ لازماً واقتضاه، واللزام : الملازم جداً.[٥]

فالتلازم : مصدر الفعل " تلازم "، ومعنى " تلازم " لا يختلف عن ملازمة الشئ وعدم مفارقته.

والمعاني اللغوية لمادة " لزم " تكاد تلتقي مع تعريف الجرجاني للملازمة والتلازم واللزوم، يقول :« الملازمة لغة : امتناع انفكاك الشئ عن الشئ واللزوم والتلازم بمعناه ».[٦]

ويقول الكفوي : « معنى اللزوم للشئ : عدم المفارقة عنه، يقال : لزم فلان بيته إذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره »[٧]

---

(١) الفرقان : (٧٧) .
(٢) لسان العرب : " لزم " ١٧٣/١٢ .
(٣) معجم متن اللغة : ١٧٣/٥ .
(٤) القاموس المحيط : ١٧٣/٤ .
(٥) المعجم الوسيط : ٨٢٣/٢ .
(٦) التعريفات : ١٩٣ .
(٧) الكليات : ٧٩٥ .

« وقد يراد بلازم الشئ : ما يتبعه و يرادفه، وبلزومه إياه أن يكون له تعلق ما» (١)

فالتلازم : مصاحبة الشئ للشئ، ومعانقته له، وعدم المفارقة عنه، ويقال : لزم فلان بيته إذا لم يفارقه، ولم يوجد في غيره، ومنه قولهم : الباء لازمة للحرفية والجر، وأم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام. (٢)

أمّا اصطلاحاً : فقد ورد لفظ التلازم ومعناه في سياقات نحوية عديدة.

ويرى الجرجاني : أن التلازم و اللزوم و الملازمة بمعنى واحدٍ، لذا فتعريفه للملازمة اصطلاحاً يعني التلازم بمعناه الفلسفي العام، يقول :(الملازمة اصطلاحاً : كون الحكم مقتضياً للآخر، على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضى وقوع حكم آخر اقتضاء ضرورياً) (٣)

فالملازمة المطلقة : هي كون الشئ مقتضياً للآخر، و الشئ الأول هو المسمى بالملزوم، والثاني هو المسمى باللازم، كوجود النهار لطلوع الشمس، فإن طلوع الشمس مقتضٍ لوجود النهار، وطلوع الشمس ملزوم، ووجود النهار لازم. (٤)

أما في العصر الحديث : فقد ظهر مفهوم التلازم كمصطلح نحوي عند عدد قليل من العلماء والباحثين ومن التعريفات الواردة ما يلي :

(١) **التلازم** : هو اتحاد كلمتين أو أكثر اتحاداً وظيفياً حتى أنها تعد كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي، فتؤدي معنى واحداً، تقسيمه يبعده عما أراده له المتكلم، فيكون الاتحاد بين الكلمتين بعلاقة نحوية معينة ثم

---

(١) المرجع السابق : ٧٩٦ .

(٢) ينظر : مقاييس اللغة، مادة " لزم" :٢٤٥/٥، لسان العرب مادة " لزم" :٢٧٢/١٢، الكليات: ٧٩٥.

(٣) التعريفات : ١٩٣ .

(٤) المرجع السابق : نفس الصفحة .

يرتبطان ببؤرة الجملة (الفعل) في الجملة الفعلية و (المبتدأ) في الجملة الاسمية. [١]

(٢) **التلازم** : امتناع انفكاك أحد الشيئين عن الآخر، مع كون أحدهما مقتضياً للآخر في الحكم، بحيث لو رفع أحدهما لارتفع الآخر، والأول يسمى بالملزوم والثاني يسمى باللازم[٢] ولا يوجد فرق بين المعنى اللغوي للتلازم والمعنى الاصطلاحي، إذ إن المعنى الاصطلاحي مشتق من معناه اللغوي، فملازمة الشئ وعدم مفارقته تلتقي مع المعنى الاصطلاحي الذي يمكن تلخيصه في أن كل عنصرين متلازمين يحتاجان لبعضهما ، ولا يمكن مفارقتهما أو وجود أحدهما دون الآخر، وكأنهما كالكلمة الواحدة.

❁❁❁❁❁

ثانياً : **العلاقة بين التلازم وكل من المصاحبة والتضام** :

من المصطلحات المرادفة للتلازم أو القريبة منه (المصاحبة و التضام والاقتران والرصف والنظم والتوارد.....)

وأقربها المصاحبة والتضام، وفيما يلى بيان لعلاقتهما بالتلازم.

أولاً : **المصاحبة** :

مصطلح يعود إلى مادة " ص ح ب " التي تدل على معنى التلازم والاقتران والمرافقة بين شيئين.

يقول ابن فارس : « الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شئ ومقاربته من ذلك الصاحب، والجمع " الصّحْب"، وكل شئ لاءم شيئاً فقد استصحبه» [٣]

وفي لله اللسان لله : « وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه»[٤]

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور/ خليل عمايرة :١٨٩ .

(٢) ينظر : معجم لغة الفقهاء : حرف التاء .

(٣) معجم مقاييس اللغة : ٢٣٥/٣ "صحب" .

(٤) لسان العرب : ٢٨٧/٥ "صحب" .

واصطلاحاً : ظاهرة لغوية لا تخفى على المتحدث باللغة المعينة، وهي بشكل عام مجئ كلمة في صحبة كلمة أخرى. (١)

وما يعنينا هنا هو التلازم المقيد بالتركيب وليس مجرد الحديث عن المصاحبات اللفظية.

فالتلازم التركيبي يسهم في الحكم على التركيب بأنه أصبح يؤدى المضمون المراد، وكذلك يقيس به البلاغيون فصاحة الكلام، فلابد أن تتعلق معانى الكلمات بعضها ببعض.

يقول عبد القاهر : « وجملةُ الأمر أنّا لا نوجب الفصاحة للفظةٍ مقطوعة مرفوعة من الكلام الذى هى فيه ولكنا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقاً معناها بمعنى ما يليها»(٢)

❁❁❁❁❁

ثانياً : التضام :

قد يتداخل مفهوم التلازم بمفهوم التضام المتداول في الكتب النحوية، فالتضام أشملُ وأعم من التلازم التركيبى

يقول تمام حسان : « يمكن فهم التضام على وجهين ملخصهما فيما يأتى :

الوجه الأول : أن التضام هو الطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً، و هلم جراً، ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضام اصطلاح " التوارد " وهو بهذا المعنى أقربُ إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية.

الوجه الثانى : أن المقصود بالتضام أن يستلزم أحدُ العنصرين التحليليين النحويين عنصرًا آخر، فيسمى التضام هنا « التلازم »، أو يتنافى معه فلا يلتقى به ويُسمى هذا « التنافى » وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر

(١) المصاحبة في التعبير اللغوي، للدكتور/ محمد حسن عبد العزيز :١١ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٤٠٢ .

قد يدل عليه بمبنى وجودى على سبيل الذكر، أو يدل عليه بمبنى عدمى على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف. (١)

فالتضام يشمل جوانب متعددة ومصطلحات متنوعة، والتلازم- موضوع البحث- جزء منهم.

والملاحظ فى تعريف تمام حسان للتلازم أنه يمكن أن يطلق عليه التضام لقوله « فيسمى التضام هنا التلازم » وهذا يمكن قبوله إذا كنا نقصد التلازم بمعناه العام، ولكن يبقى مصطلح « التلازم » أدق وأوضح فى معالمه من التضام الذى يحتمل معانى عديدة.

وعن علاقة التضام بالتلازم يقول د/ محمد حماسة عبد اللطيف : (يمكن أن نحدد التضام الذى نعنيه بأنه كلُ لفظين أو بابين أو لفظ وتركيب أو لفظ ومحل إعرابى بينهما اقتضاء ضرورى « افتقارى » أو غير ضرورى « اعتبارى» ومدلول التضام بذلك أعم من لفظ « التلازم » الذى يتداول فى كتب النحو بهذا الفهم، ولذلك آثرنا التعبير بالتضام، لأن لفظ التلازم يفهم منه نوع واحد من التضام وهو التضام الافتقارى، مع أن التضام فى مفهومنا قد يقصد به – مع ما سبق- وضعُ بعض أجزاء الجملة مِن مضامة أحدهما للآخر، لأداء معنى لا يحدث منهما غير متضامين) (٢)

فالتلازم الذى أقصده هنا هو التلازم الافتقارى أو الاقتضائى، أى وجود الأول يفتقر إلى أو يقتضى وجود الثانى والعكس صحيح، مع وجود الاثنين فى السياق متجاورين –وهو الأصل- لأداء معنى لا يؤديه العنصر الواحد مستقلاً.

وقد أدرك النحويون العرب ظاهرة التلازم وتناولوها من منظور نحوى حيث أثبتوا وجود تلازم بين بعض الأدوات فى الجملة العربية وكذلك بين أركانها.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٦، ٢١٧.

(٢) الضرورة الشعرية لمحمد حماسة عبد اللطيف : ٢٣٣، ٢٣٤ .

يقول ابن هشام الأنصارى عن التلازم بين الفعل والفاعل : (الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فحقهما أن يتصلا)[1]

فهذا النص الذى ذكره ابن هشام يؤكد التلازم والاتصال بين الفعل والفاعل.

ويقول ابن عقيل عن تلازم الفاء مع أمّا : (أمّا حرف تفصيل، وهى قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط....والمذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمته الفاء، نحو " أما زيد فمنطلق".)[2]

ثم ذكر ما قاله ابن مالك عن ذلك في ألفيته :

أمـــا كمهمـــا يـــك مـــن شـــئ وفـــا لتلـــــو تلوهـــــا وجوبـــــاً أُلفـــــا

فإذا نظرنا إلى تكوين الجملة العربية نجد أن بعض التراكيب النحوية تتكون من عنصرين متلازمين، كل عنصر منها يتطلب وجود العنصر الآخر مما يبين وجود ظاهرة التلازم بين الألفاظ على المستوى التركيبى النحوى.

❁❁❁❁❁

ثالثاً : **الظواهر المتعلقة بالتلازم** :

من الظواهر التى تتعلق بالتلازم : الرتبة والمطابقة والاختصاص والافتقار والإعراب والاصطلاح النحوى والصدارة ٠٠٠٠٠الخ

وسوف نلمس هذه الظواهر بوضوح من خلال الدراسة ، لأنه لا يوجد موضع من البحث يخلو منها ، لأنها لا تنفصل عن الحديث عن التلازم.

وفيما يلى عرض سريع للتذكير بها :

(١) الرتبة:

الرتبة عند القدماء لها دلالة مطردة، فيقصد بها الموقع الأساسى الذى يقعه اللفظ فى الجملة، أما المحدثون فقد وسع بعضهم مفهوم الرتبة ومن ذلك ما قاله

---

(١) شرح قطر الندى : ١٨٤ .

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية : ٤٢/٤ .

تمام حسان من أن « الرتبة : قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه » [١]

فجعل الرتبة تدل على الترتيب عمومًا تركيبيًا أو دلاليًا، والقول بالرتبة يدفعنا إلى توقع الترابط بين العناصر المكونة للجملة، بما يضمن لها تلازمًا على هذه الحال، فليس بمقدور أى تركيب أن يعبر عن الأفكار الذهنية المقصودة بدون التزام دقيق لترتيب منظم، يعينه على أداء المهمة بدقة، ولا سبيل إلى تحقق ذلك من مراعاة الأحكام التى تحفظ لكل كلمة رتبتها فى الجملة.[٢]

فرتبة الفاعل – مثلًا – لا تتقدم الفعل، ورتبة المفعول متأخرة عن الفاعل، يقول الزمخشرى فى تعريف الفاعل : (ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدّمًا عليه أبدًا)[٣] وتحتفظ كلمة « زيد » بالمفعولية فى قولنا «زيدًا هنّأتُ » رغم تقدمها فى الصورة اللفظية.

فبعض الجمل تلتزم كلماتها مواقع معينة، فى حين أن بعض الأنواع من الجمل تتغير مواقعُ كلماتِها حسب مقتضيات الحال، ففى الحالة الأولى يكون موقع الكلمة أو رتبتها ثابتة، بينما فى الحال الثانية يكون الموقع أو الرتبة متنقلة من موضع لآخر، وعلى هذا الأساس قسم النحويون الرتبة إلى رتبة ثابتة ورتبة متنقلة غير ثابتة، فمثال الأول: رتبة الموصول والصلة، فالموصول يأتى فى التركيب اللغوى قبل الصلة، مثل : جاء الرجل الذى أعرفه، فلا يجوز تقديم الصلة على الموصول مثل : جاء الرجل أعرفه الذى، لاختلال المعنى من ناحية، وللخروج عن القاعدة الأصلية التى توجبُ تقدم الموصول على الصلة، ومن الرتب المتنقلة فى النحو : رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به. [٤]

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها :٢٠٩

(٢) ينظر: الظواهر اللغوية. د/ على أبو المكارم :٢٣٣.

(٣) المفصل:١٨.

(٤) ينظر : الرتبة النحوية فى الجملة العربية المعاصرة لإبراهيم صالح الخلفات : ١٦ :٢١.

وأيًا كان نوع الرتبة فدورها مهم في الجملة لمساعدتها في رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها، وهى قرينة معنوية-أيضًا- لأن موقع الكلمة من الكلمة يدل على وظيفتها النحوية.

فهى من الوسائل المهمة التى تسهم فى ترابط أجزاء الجملة وتماسكها.

فلا يمكن للعلامة الإعرابية وحدها أن تحدد الأبواب النحوية، إذ يشترك عدد من الأبواب فى علامة واحدة.

ومع هذا قد يتوافر لنا من القرائن ما يسوغ لنا مخالفة الترتيب الأصلى للكلمات داخل الجملة لأسباب لغوية كالاهتمام والاختصاص والتوكيد وأمن اللبس٠٠٠٠٠الخ

ومواضع التقديم والتأخير وجوبًا وجوازًا معلومة وواضحة فى كتب النحو- ولا داعى للخوض فيها هنا.

❁❁❁❁❁

(٢) المطابقة :

المطابقة : هى التوافق بين جزأين من أجزاء الجملة فى حكم ما لعلاقة بينهما.

وهى من الأمور التى توطد العلاقة بين أجزاء الكلام فهى تقوى الصلة بين المتطابقين فتكون هى نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط فى المعنى وتكون قرينة لفظية على الباب الذى يقع فيه ويعبر عنه كل منهما.

وتكون المطابقة فيما يأتى :-

١- العلامة الإعرابية ٢- الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)

٣- العدد (الإفراد والتثنية والجمع) ٤- النوع (التذكير والتأنيث)

٥- التعيين (التعريف والتنكير)

فالمطابقة توثق الصلة بين أجزاء التركيب التى تتطلبها ومن دونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلًا بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال. فلو فقدت المطابقة لاختل النسق وانهدم المعنى.(١)

فهى مظهر من مظاهر التجانس فى العربية، ويظهر ذلك بوضوح فى التجانس بين الكثير من المتلازمات كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل والصفة والموصوف ٠٠٠٠٠الخ

فتجعل بين المتلازمين اتصالاً وتماسكاً.

❁❁❁❁❁

(٣) **الاختصاص** : وهو من صفات الحروف والأدوات وهى نوعان مختصة وغير مختصة، فالأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره فتسمى مختصة كاختصاص إن وأخواتها بالدخول على الأسماء واختصاص حروف الجر بذلك أيضًا، واختصاص الجوازم بالدخول على الأفعال.

وإما أن تصلح الأداة للدخول على مختلف أنواع الكلمات مثل « ما » النافية وأدوات الاستفهام وحروف العطف فتكون غير مختصة.(٢)

والأصل فى الحرف المشترك أن لا يعمل، والأصل فى الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به (لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف فى القبيل المختص به)(٣)

فالأدوات المختصة منها ما يطلب الاسم ومنها ما يطلب الفعل بل منها ما يطلب أفعالاً بعينها، والناظر فى كتب النحو يلمس حجم التلازم بين الأدوات المختصة وما تدخل عليه.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها :٢١١ :٢١٣.

(٢) ينظر : البيان فى روائع القرآن :١٥٥.

(٣) ينظر : حاشية الصبان :٩١/١.

(٤) **الافتقار**: وهو نوعان متأصل وغير متأصل، فالمتأصل هو « افتقار العناصر التى لا يصح إفرادها فى الاستعمال »، مثال ذلك افتقار حرف الجر إلى المجرور وحرف العطف إلى المعطوف وحرف الاستثناء إلى المستثنى ..... إلى غير ذلك من الأمثلة.

أما الافتقار غير المتأصل فمن أمثلته : افتقار المضاف إلى المضاف إليه، والمبتدأ إلى الخبر، وإنما سمى غير متأصل لأن الافتقار هنا غير منسوب إلى الكلمة، فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب لا يكون الافتقار للكلمة لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار.[١]

وكلا هاذين النوعين سيظهر جليًا من خلال هذه الدراسة لما لهما من ارتباط وثيق بظاهرة « التلازم ».

❁❁❁❁❁

(٥) **الإعراب** : يمثل الإعراب محورًا أساسيًا للإنباء عن تحقق نوع من أنواع التلازم بين طرفين، أحدهما المؤثر والآخر القابل للتأثير، أو حسب اصطلاح النحاة العامل والمعمول، فالكلمة المعربة لازمت عاملًا أثر فيها، وجلب لها العلامة الإعرابية، يقول الأنبارى فى تعريف الإعراب : « هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا وتقديرًا »[٢]، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت الكلمة فى إطار تركيب مع غيرها « فلا يستحق الاسم الإعراب إلا بعد التركيب»[٣] وجعلوا للعمل النحوى ثلاثة أركان : العامل، والمعمول، والأثر الإعرابى.

(١) ينظر : البيان فى روائع القرآن :١٥٤.
(٢) أسرار العربية :١٩.
(٣) الكناش فى النحو والتصريف :٤٧/١.

فالإعراب يشمل كل ما من شأنه أن يبين المعنى، كالحركات، وترتيب الكلمات واختيارها وتلازمها مع غيرها.

ورغم أهمية الحركة الإعرابية فى دلالتها على المعانى – كما أشرت سابقًا – إلا أنه لا بد من الاعتماد على قرائن أخرى فى تفسير هذه المعانى.

❁❁❁❁❁

(٦) **الاصطلاح النحوى** : هناك مصطلحات دالة فى أصلها اللغوى على تلازمها مع طرف آخر، قد يكون كلمة أو جملة مثل : المسند والمسند إليه، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه.

فالمصطلحات السابقة تظهر علاقة ارتباط بين شيئين، كلاهما بحاجة للآخر، ويتطلبه حتى يؤدى وظيفته النحوية، والملاحظ اعتماد النحاة فى التسمية على الجذر اللغوى نفسه، مع إحداث تغيير يدل على الثانى، فيقولون : المضاف ومن الجذر نفسه يقولون المضاف إليه ، ومثله الصفة، ومن الجذر نفسه يقولون الموصوف، باستخدام اسم المفعول منه، وعلى هذا لا يتحقق وجود طرفٍ بدون الآخر، فهو سببٌ له، فلولا المضاف إليه ما كان المضاف، ولولا الصفة ما كان الموصوف ٠٠٠الخ .

ومن ذلك تقسيمهم الحروف حسب ما تدخل عليه، فأطلقوا على ما يشترك فى الدخول على الاسم والفعل معًا غير المختص، وأطلقوا على ما يلزم الدخول على أحدهما دون الآخر المختص.

فالمصطلحات التى اختارها النحاة تظهر منهجهم فى القول بالتلازم.

❁❁❁❁❁

(٧) **الصدارة** : هناك بعض الكلمات التى يحكم عليها بتصدر جملتها رغم احتفاظها بالرتبة التى قد تكون متأخرة، نحو بعض أسماء الاستفهام مثل «كيف » فى قولنا « كيف جئت ؟» فـ « كيف » موقعها الإعرابي حال، ورتبة الحال متأخرة عن رتبة الفعل وفاعله.

يقول ابن هشام : « مُرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف٠٠٠٠ والمعتبر- أيضًا- ما هو صدر فى الأصل، فالجملة من نحو : كيف جاء زيدٌ، ومن نحو « ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[1] فعلية »[2]

ومن الصيغ التى لها الصدارة بناء على مؤثراتها فى المضمون : الاستفهام، أدوات الشرط، التعجب، النفى، التنبيه، التحضيض.

فالصدارة تعنى شيئين :

(١) تصدر الصيغة للتركيب.

(٢) عدم ارتباط الصيغة التى يجب لها التصدر وما يليها بما يسبقها من صيغ من حيث العمل النحوى، وإن ارتبطت بها من حيث الدلالة.[3]

فهناك بعض المتلازمات التى حقها الصدارة كتقدم أداة الشرط على جملة الشرط، وتقدم «ما» التعجبية على فعل التعجب، وإن وأخواتها على جملتها ٠٠٠٠الخ وفى بعض الأحيان يكون أحد طرفى التلازم رتبته التأخير ولكن يجب تقديمه لما له من صدارة مثل : أين زيد ؟ فأين : خبر مقدم وجوبًا لأنه استفهام، والاستفهام له الصدارة، و«زيد» مبتدأ مؤخر وجوبًا.

فالصدارة قد توجب الالتزام بالترتيب الأصلى وقد توجب مخالفة الأصل. كما فى المثال السابق –

هذا .... ويمتنع مجئ ماله الصدارة فى بعض الأبواب النحوية مثل : اسم كان وأخواتها واسم إنّ وأخواتها فقد نص النحاة على أن الأفعال الناقصة لا تدخل على مبتدأ لازم التصدر، لأن هذه الأفعال لا يجوز تقديم المبتدأ الذى هو اسمها عليها بخلاف الخبر، فمجئ ماله الصدر اسمًا لهذه الأفعال يخرجه عما وجب له من الصدرية.

---

(١) غافر : (٨١) .

(٢) المغنى :٢/٤٣٤.

(٣) ينظر : الظواهر اللغوية، د/ على أبو المكارم : ٢٦٥.

وكذلك اسم «إنّ» أو إحدى أخواتها مما له صدر الكلام ، وكذلك خبرها، لأنها – باستثناء « أنّ» المفتوحة– مما يلزم صدر الكلام، وأنَّ المفتوحة محمولة على المكسورة فى عدم تقدم خبرها عليها.(١)

فكل هذه الجوانب وغيرها لها علاقة قوية بالتلازم وسوف يكون ذلك واضحًا وملموسًا من خلال هذه الدراسة – بإذن الله –

❁❁❁❁❁

(١) ينظر : شرح الكافية : ٢٩٨،٢٩٧/٢، المقرب :٩٢/١، الارتشاف :٧٣/٢، التصريح: ٢٣٣/١، الهمع :٦٢/٢، شرح الجمل : ٣٧٩/١، شرح التسهيل :٣٣٥/١، شرح الكافية الشافية :٤٧٢/١، رصف المبانى :٢٠٠.

المبحث الأول

❁❁❁❁❁

التلازم بين العناصرالإسنادية

الإسناد هو أهم علاقة فى الجملة العربية، لأن فى استطاعته وحده تكوين جملة تامة، ذات معنى دلالى متكامل، وهى الجملة البسيطة.

فالإسناد هو الرابطة المعنوية الكبرى فى الكلام، إذ لو تجرد الكلام منه لكان حكمه حكم الأصوات التى ينعق بها غير معربة كما يقول الزمخشرى(١)

والأصل فى طرفى الإسناد أن يتصلا حفاظاً على المعنى، إلا إذا وجدت قرينة تسوغ التباعد بينهما إما إلى درجة ضئيلة، كالفصل بينهما بإحدى مفردات الجملة، أو ملحوظة كتوسط الجملة المعترضة بينهما.

والأصل أن يكونا مذكورين ما لم يدل دليل على حذف أحدهما، إذ من شرط الجملة العربية أن تكون مفيدة، وهذه الإفادة لا تتحقق إلا بذكر الركن الآخر، ومن ثم كان ذكر أحدهما مشعراً بذكر الآخر.

فالإسناد علاقة ترابط وتفاعل بين طرفين، ويؤدى بدوره إلى إكساب الكلمات الإعراب، وهو الابابة، فالإعراب لا يستحق إلا بعد التركيب، وإلا أصبح الكلام فى حكم الأصوات المبنية، ونلمح ذلك فى توضيح الزمخشرى : «الإسناد لا يتأتى بدون طرفين، مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أن معنى التشبيه فى " كأن" لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة فى الجزأين»(٢)

والتلازم بين العناصر الإسنادية يشمل :

أولاً : **التلازم بين المبتدأ والخبر** : فكل من المبتدأ والخبر يطلب الآخر، فالمبتدأ طالب للخبر طلباً لازماً لكونه لا يؤدى معنى يحسن السكوت عليه بدونه.(٣)

---

(١) المفصل :٢٤.

(٢) المرجع السابق : نفس الصفحة.

(٣) عدة السالك : ١٧٣/١.

ولو نظرنا إلى تعريف النحويين للخبر لأدركنا قدر التلازم بينهما فعرفوه بأنه: « ما تحصل به الفائدة مع المبتدأ»[١]

فنحو : زيد أبوه قائم، لا يصح جعل الثانى فيه خبراً لعدم تمام الفائدة به، وإنما هو مبتدأ آخر وما بعده خبره، ومجموعهما خبر الأول.[٢]

قال ابن مالك :

والخبر الجزء المتم الفائدة كالله بَرٌّ والأيادى شاهدة

فمعناه أن الفائدة حصلت بينهما، أعنى بين المبتدأ والخبر، فالمبتدأ يُحَصِّل شيئاً منها لكن على غير تمام، ثم يأتى الخبر فيتمُّها ويكمِّلها.

فلا يمكن أن يقال إلا أن الفائدة حصلت بهما معاً، وكل واحدٍ من الجزأين له حظٌ وطريقٌ خاص فى إعطاء الفائدة، ومن الدليل على هذا أنّه لا يستفاد من الخبر وحده فائدةً البتة إذا قلت : قائمٌ أو عالمٌ دون أن يؤتى بالمبتدأ، كما أنه لا يحصل بالمبتدأ وحدَه فائدةٌ دون أن يؤتى بالخبر.

وأمّا من أطلق من النحويين القول بأنّ الخبر هو محل الفائدة فمن جهة أنّه الذى جاء آخراً وعند الإتيان به حصلت الفائدة، ولم يُتشوف إلى منتظر، كما يتشوف بعد ذكر المبتدأ إلى الخبر، فإذا ثبت هذا فللمبتدأ حظ فى الإفادة من حيثُ هو المحدّث عنه، وللخبر حظ أيضاً من حيث هو الحديث فصحّ إذاً أن الخبر هو الجزء المتمم الفائدة.

وكل واحد من المبتدأ والخبر معلومٌ من جهةٍ، وإنما المجهول النسبة والحُكم بأنّ صاحب هذا الاسم هو صاحب هذا الآخر، وهذه النسبة المجهولة لا يستقل بإعطائها الخبر وحده دون المبتدأ ولا المبتدأ دون الخبر، بل هما جميعاً.[٣]

---

(١) شرح شذور الذهب : ٢١٣، وأوضح المسالك : ١٧٣/١.

(٢) إرشاد السالك لابن القيم : ١٦٦/١.

(٣) ينظر : المقاصد الشافية : ٦٢٢/١.

قال ابن يعيش : « فالخبر هو الجزء المستفاد الذى يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً، والذى يدل على ذلك أنه يقع به التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت : عبد الله منطلق، فالصدق والكذب إنما وقعا فى انطلاق عبد الله لا فى عبد الله، لأن الفائدة فى انطلاقه، وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذى هو الانطلاق »(١)

وإنما وجب الرفع فى الخبر، لأنه الأولُ فى المعنى، فمن حيث وجب للمبتدأ الرفع وجب للخبر مثلُ ذلك، كما أن النعت يشرك المنعوت فى إعرابه، لأنه هو المنعوت فى المعنى.(٢)

فالمبتدأ لابد له من خبر لأنهما وردا فى سياق معين يوجب بينهما تلازماً معيناً فقولنا مثلاً: العلم نور، مبتدأ وخبر، المبتدأ فيها هو لفظ العلم والخبر هو نور، وهذان اللفظان قبل أن يردا فى هذا التركيب لم يكن لفظ العلم مفتقراً إلى لفظ نور، ولكن ورودهما فيه جعل المبتدأ فى حاجة إلى ما يكمل له المعنى الذى يريده المتكلم، ومن هنا كان الافتقار غير أصيل، فالافتقار المتأصل هو الذى يكون بسبب اللفظ ذاته أصلاً أما غير المتأصل فهو الذى يكون بسبب السياق الذى وقع فيه اللفظ، ولو خرج منه لما كان محتاجاً،ولا مفتقراً إليه.

وكثيراً ما يأتى الخبر مرادفاً وملاصقاً للمبتدأ دون ورود فاصل يفسد ما بينهما من تلازم واتصال سواء تقدم ذكر المبتدأ نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾(٣)، وقوله : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾(٤)، وقوله : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ

(١) شرح المفصل : ٨٧/١.
(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٩٩/١،١٠٠.
(٣) الإخلاص : (١، ٢) .
(٤) النور : (٣٥) .

﴾ [١]، وقوله : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [٢] أم تقدم الخبر على المبتدأ كقوله تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [٣]، وقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [٤]، وقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [٥].

سواء أكان الخبر مفردًا أم شبه جملة – كما سبق – أم كان جملة كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [٦]، وقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [٧].

ومما يدل على شدة ارتباط المبتدأ بالخبر : أن الخبر إذا كان جملة فلا بد أن تشتمل على معنى المبتدأ الذى سيقت للإخبار عنه بأن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ كالضمير أو ما يقوم مقامه، وإن كانت الجملة نفس المبتدأ فى المعنى فلا تحتاج إلى رابط كقوله تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٨]. [٩]

وحق المبتدأ أن يكون مقدمًا فى اللفظ على الخبر كقولك : زيد منطلق، ويجوز تأخيره، فتقول : منطلق زيد.

والأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لأنه وصف له فى المعنى ، فاستحق التأخير كالوصف. ويجوز تقديمه على المبتدأ إذا لم يجب تأخيره ولم يجب تقديمه، نحو : محمد رسول الله. فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ، إذ لا مانع من

---

(١) الفتح : (٢٩) .
(٢) البقرة : (٥) .
(٣) الكافرون : (٦) .
(٤) البقرة :(١٧٩) .
(٥) المائدة :(١٢٠).
(٦) البقرة :(١٥) .
(٧) البقرة :(١٠٥).
(٨) يونس: (١٠) .
(٩) ينظر : إرشاد السالك :١٦٧/١،١٦٨.

تقديمه. قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾[1] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[2].

فتقديم الخبر فى الآيتين من قبيل الجائز.[3]

وقد يجب التزام الأصل أو مخالفته لأسباب معروفة فى كتب النحو، ومواضع وجوب التقديم والتأخير معلومة للجميع.

قال ابن خروف : « فإن تقدم الخبر عليه، لم يُزَل ذلك الاسم من أن يكون مخبرًا عنه، فالمبتدأ هو المقصود بإضافة الفائدة إليه، والخبر مظنة الفائدة »[4]

فالمبتدأ والخبر يلتزمان رتبتهما فى حالات كثيرة، فيكون المبتدأ فى بداية التركيب ويأتى الخبر تاليًا له، ولعل التزام الرتبة هذا يفرضه جانب المعنى، وإلا فقد يحدث لبسًا، فإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه.[5]

وهذا لبس مرفوض، ولذلك كانت الرتبة فى هذا التركيب واجبة الالتزام، ولولا ذلك لحدث الخلط واللبس ٠٠٠٠٠الخ

وكما سبق لا بد فى جملة الخبر من رابط يربطها بالمبتدأ، وإنما اشترط النحاة هذا الترابط حتى لا يبدو أن المبتدأ والخبر منفصل بعضهما عن بعض، ولا يتبادر إلى الذهن أن جملة الخبر مستقلة عن المبتدأ ولولا هذا الضمير الرابط لكان فى الكلام شئ من التفكك[6]

---

(١) سورة البقرة (١١٥).

(٢) سورة البقرة من الآية (٧).

(٣) ينظر : دليل السالك :١٧٩/١، شرح المكودى :١٨٢/١.

(٤) شرح الجمل لابن خروف : ٣٨٧/١ .

(٥) الأشباه والنظائر :٦٦/٢ .

(٦) ينظر : بناء الجملة العربية :١٠٦.

ولخشية ذلك التفكك وحتى لا يكون الكلم متقطع الأوصال، أوجبت العربية هذا الضمير ليكون رابطًا، « فكان أن لا بد فى الجملة الواقعة خبرًا من ذكر يرجع إلى المبتدأ »[١]

« اللهم إلا أن تكون الجملتان بينهما امتزاج معنوى وتكون الثانية موضحة للأولى مبينة لها، كأنهما أفرغا فى قالب واحد » [٢] ففى هذه الحال تستغنى الجملة عن الرابط.

هذا٠٠٠٠٠ويجب أن يكون الخبر مطابقًا للمبتدأ فى الإفراد والتذكير وفروعهما، بشرط أن يكون الخبر مشتقًا لا يستوى فيه التذكير والتأنيث، وأن يكون جاريًا على مبتدئه. [٣]

وهذه المطابقة من شأنها أن تقوى التلازم بين المبتدأ والخبر، فهى قرينة على ما بينهما من ارتباط.

❁❁❁❁❁

ومما يرتبط بالحديث عن تلازم المبتدأ والخبر الحديث عن **ملازمة الفاء للخبر بعد أمّا** :

فالخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما، وقد لحظ فى بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه وهو الشرط والجزاء، فتدخل وجوبًا فى خبر المبتدأ الذى يكون بعد « أمّا » نحو: أمَّا زيد فقائم، ولا تحذف إلا فى الضرورة نحو قول الشاعر :

فأمــا القتــال لا قتــال لــديكم ولكــن ســيرًا فــى عــراض المواكــب [٤]

---

(١) المفصل :٢٤، شرح المفصل :٢٤١/٢ .

(٢) ينظر :الطراز للعلوى :٤٥٧/١ .

(٣) النحو الوافى:٤٥٧/١ .

(٤) من الطويل للحارث بن خالد الخزومى وقيل للوليد بن نهيك ونسب للكميت بن زيد الأسدى (المقتضب :٦٩/٢، الإيضاح بشرح المقتصد :٣٣٦/١، المنصف :١١٨/٣،= =

أى : فلا قتال.

أو لإضمار القول كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾ [١] أى : فيقال لهم : أكفرتم. [٢]

وكان حق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ، ولكن لما أشبه المبتدأ هنا الشرط اقترن خبره بالفاء وجوبًا، وهناك مواضع يقترن فيها الخبر بالفاء جوازًا [٣] –لا داعى لذكرها هنا –

ويقول ابن عقيل : « أمّا حرف تفصيل، وهى قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، والمذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمته الفاء نحو: أمّا زيد فمنطلق »[٤]

نسخ الجملة الخبرية :

إذا سبقت النواسخ الجملة الاسمية فالأصل بقاء التلازم بين المسند والمسند إليه، ولا بد فى رتبة اسم " كان " و"إن " أنْ يليها مباشرة، وأن يتلو الخبر الاسم مباشرة، وقد يتقدم الخبر الاسم ليتوسط بينه وبين الأداة الناسخة، وقد جاء على هذا الأصل شواهد قرآنية كثيرة منها : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [٥]، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴾ [٦]، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا مُوقِنُونَ ﴾ [٧]، وقوله تعالى:﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٨]، وقوله تعالى:

شرح الأشمونى :٢٢٤/١، توضيح المقاصد :٤٧٥/١، الخزانة :٤٥٢/١، شرح المفصل :١٤٣/٧) .

(١) سورة ال عمران (١٠٦).

(٢) ينظر : الارتشاف :١١٤٠/٣، شرح الكافية :١٠١/١.

(٣) ينظر : شرح الأشمونى :٢٢٤/١، شرح الكافية :٣٩٥/٢.

(٤) شرح ابن عقيل :٤٢/٤.

(٥) البقرة: (١١٥) .

(٦) القمر :(٤٧) .

(٧) السجدة :(١٢) .

(٨) المنافقون:(٨) .

﴿ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ﴾ [1]، وقوله تعالى : ﴿ فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ ﴾ [2]، وقوله تعالى : ﴿ وَأَوۡصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمۡتُ حَيّٗا ﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [4]

فكان وأخواتها–مثلًا– تدخل على المبتدأ والخبر فيرتفع بها ما كان مرتفعًا بالابتداء، وينتصب بها ما كان مرتفعًا على خبر المبتدأ. ويشترط فى مرفوعها ما اشترط فى المبتدأ من التعريف أو القرب منه.

ولا يجوز أن تفصل بين هذه الأفعال وما عملت فيه بغير معمولها، إلا أن يكون ظرفًا أو مجرورًا. فلا يجوز أن تقول : كانَ زيدًا الحمى تأخذ، على أن تجعل « الحمى » اسم كان، و« زيدًا » مفعول « تأخذ» – فإن قلت : كانت زيدًا تأخذ الحمى، فأتيت بالخبر بعد معموله متصلًا به ففيه خلاف، منهم من أجازه، ومنهم من منعه، والأظهر جوازه. [5]

هذا هو المبدأ العام فى رتبة الجمل المنسوخة إلا أنه يستساغ فى بعض الحالات أن تتباعد المسافة بين الاسم والخبر.

---

(١) يس: (٢٦) .
(٢) الأعراف: (٩١) .
(٣) مريم : (٣١) .
(٤) النساء : (١٧) .
(٥) ينظر : الضوابط الكلية :٣٥ – ومنع سيبويه المسألة سواء تقدم الخبر أو تأخر، وعده قبيحًا، وهو مذهب جمهور البصريين، والكوفيون يجيزونه – وفصّل ابن السراج والفارسي وابن عصفور، فأجازوه إن تقدم الخبر، ومنعوه إن تقدم المعمول وحده. (الكتاب:١/٧٠، الحلل فى إصلاح الخلل:١٧١،١٧٢،أوضح المسالك:١/٢٢٠، شرح الأشمونى:١/٢٣٧، المقتصد:٤/٩٩، الأصول:١/٨٦، الإيضاح بشرح المقتصد:١/٤٢٥، المقرب :١/١٠٦) .

-ومما سبق يتضح لنا التلازم بين المبتدأ وخبره أيًّا كان موقعهما، فكلٌ منهما يحتاج للآخر ولا ينفك عنه بحذف أو فصل أو تقديم أو تأخير إلا إذا كان هناك مسوغ لذلك -كما سيأتى-

❁❁❁❁❁

ثانيًا : التلازم بين الفعل والفاعل :

الفعل والفاعل زوجان متلازمان ومترابطان، وهما كالكلمة الواحدة، وما يدل على ذلك أن النحاة عدوا الفاعل كالجزء من الفعل، وقد ساق السيوطى اثنى عشر وجهًا للدلالة على أن الفاعل كالجزء من الفعل، منها : امتناعهم من تقدم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدم بعض حروفه، كذلك أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل، فكان كالجزء منه. (١)

فالفعل دائمًا يتطلب فاعلًا والعكس، لذا نجد النحاة يحكمون عليهما بأنهما كالكلمة الواحدة .

يقول ابن القيم : (الفاعل مع الفعل بمنزلة جزء الكلمة منها، ولذلك لم يستغن الفعل عنه ولم يجز تقديمه عليه، فاتصاله به هو الأصل) (٢)

ويقول ابن عقيل : (الأصل أن يلى الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل، لأنه كالجزء منه). (٣)

ويقول ابن هشام:(الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما أن يتصلا). (٤)

وتُعد العلاقة بين الفعل والفاعل من أقوى العلاقات فى طائفة المتلازمات من حيث التقارب والاتصال، بل يذهب أكثر النحويين إلى أن العلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل، فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبى.

---

(١) الأشباه والنظائر :٨٣/٢.

(٢) إرشاد السالك :٣١١/١.

(٣) شرح ابن عقيل :٧٩/٢.

(٤) شرح قطر الندى :١٨٤.

قال ابن جنى : (واعلم أن الفعل لا بد له من الفاعل). [١]

وقال ابن جنى أيضًا: (صحّ ووضح أنّ الفعل والفاعل قد تنزلا منزلة الجزء الواحد، فالعمل إذاً إنما هو للفعل وحده، واتصل به الفاعل فصار جزءًا منه، كما صارت النون فى نحو: « لتضربنّ زيدًا » كالجزء منه حتى خلط بها وبنى معها). [٢]

وقال البطليوسى : (وكذلك الفعل والفاعل لا يستغنى أحدهما عن صاحبه)[٣]

ويقول ابن تيمية : (إن الفعل لا بُد له من فاعل، سواء كان متعديًا إلى مفعول أولم يكن، والفاعل لا بد له من فعل والفعل المتعدى إلى غيره لا يتعدى حتى يقوم بفاعله، إذ كان لا بُدّ له من الفاعل) [٤]

فالأصل فى الفاعل أن يلى فعله، فإن قدم عليه غيره، كان فى النية مؤخرًا وإنما كان كذلك، لأن الفعل واجب التقديم، ولا تتم جملته إلا بفاعله، وغير الفاعل فضلة، فكان القياس أن يلى الفعل ما هو محتاج إليه دون الفضلة. [٥]

ورتبة الفاعل من الفعل من الرتب التى دعت العربية إلى حفظها، والتزام الموقع فيها، فكما يقول **ابن هشام الأنصارى** : (وإذا عرفت الفاعل فاعلم أن له أحكامًا، أحدها : أن لا يتأخر عامله عنه) [٦]

وهو فى هذا يتابع ابن جنى حين يقول : (لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل)[٧]

ويقول ابن هشام فى موضع آخر يبين العلاقة بين الفعل والفاعل : (والفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما أن يتصلا، وحق المفعول أن يأتى بعدهما)[٨]

---

(١) اللمع :٣٣.

(٢) الخصائص :١٠٤/١.

(٣) إصلاح الخلل الواقع فى الجمل :١١٧.

(٤) درء العقل والنقل :٣/٢،٤.

(٥) شرح الوافية :١٥٧.

(٦) شرح قطر الندى :١٨٢.

(٧) اللمع:٣٣.

(٨) شرح قطر الندى :١٨٤.

فلما كان الفعل يطلب الفاعل بالبنية، صارا لذلك كالشئ الواحد، فكرهوا تقديمه عليه، كما يكرهون تقديم آخر الشئ على أوله. (١)

فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته، كما لا يتقدم عجز الكلمة على صدرها وإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه. (٢)

يقول الزمخشرى متحدثًا عن الفاعل : (والأصل فيه أن يلى الفعل لأنه كالجزء منه، فإذا قدم عليه غيره كان فى النية مؤخرًا، ومن ثم جاز : ضرب غلامَه زيد، وامتنع : ضرب غلامُه زيدًا) (٣)

والزمخشرى وغيره فى هذه النصوص يشيرون مباشرة إلى قضية الرتبة إشارة واضحة(٤) . ولعل هذا هو الفرق الأساسى الذى يتميز به الخبر عن الفاعل.

-**وقد دلت العرب على كونهما كشئ واحد** : بوصل علامة تأنيث الفاعل بالفعل نحو : « ما قامت هند ».

وبجعل علامة رفع الفعل بعد الفاعل فى نحو : تفعلان وتفعلون. (٥)

وكذلك تسكينهم آخر الفعل فى مثل « ضربْتُ » دليل على تنزيلهما منزلة كلمة واحدة، لأنهم كرهوا توالى أربعة أحرف متتالية التحريك، وذلك لا يكره إلا فى كلمة واحدة، فلولا أنهما قد جعلا بمنزلة شئ واحد لما استكرهوا توالى الحركات فيسكنون. (٦)

فكل فعل متى ذكر فإنه يدل على أن له فاعلًا ولا بد، وليس كل فعل إذا ذكر يدل على أن له مفعولًا ولا بد.

---

(١) البسيط:٢/٢٧٤.

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية :٢/٥٨٠، المقتصد :١/٣٢٧،٣٢٨.

(٣) المفصل:١٨.

(٤) يوجد خلاف مشهور بين النحاة هنا لا داعى لذكره.

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية :٢/٥٨٤، المقتصد :١/٣٢٨.

(٦) شرح الجمل :١/١٦٣.

فدلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول، لأنه لا يستغنى عن الفاعل وقد يستغنى عن المفعول، فلما كان الفعل لا يستغنى عن الفاعل وكان يستغنى عن المفعول صار الفعل والفاعل كالشئ الواحد.

فلما صار الفعل مع الفاعل كالشئ الواحد واحتيج إلى أن يجعل فى الفعل علامة لحال غيره من تأنيث أو تثنية أو جمع كان أولى ما يلحق له العلامة فى الفعل ما كان مع الفعل كالشئ الواحد، فلذلك لحقت العلامة فى ذلك الفعل للفاعل لا للمفعول لأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد. (١)

قال الشاطبى : (وأيضًا فإن العرب جعلت الفاعل مع الفعل كالجزء المتأخر منه، وذلك ظاهر مع كونه ضميرًا متصلًا وقد استدل ابن جنى على صحة ذلك بأحد عشر دليلًا، ولا يجعل كذلك إلا وهم قد عزموا على تأخيره عن الفعل لزوما،وجعلوه بمنزلة الجزء إذا كان ضميرًا متصلًا، وبمنزلة صدر المركب من عجزه إذا كان غير ذلك). (٢)

فالنصوص السابقة تظهر لنا أن التلازم بين الفعل والفاعل أمرٌ جازم لا جدال فيه وهو من أقوى أنواع المتلازمات.

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية :٢/٥٧٤.

(٢) المقاصد الشافية :٢/٥٣٤.

المبحث الثاني

التلازم بين العناصر غير الإسنادية

العناصر غير الإسنادية كثيرة، وليس من اللازم أن تترابط و تتلازم بعضها مع البعض الآخر، وليس من اللازم –أيضاً– أن ترتبط ارتباطاً مباشراً بعنصرى الإسناد معاً، بل ترتبط وتتلازم بما هى متممة أو تابعة أو مقيدة له، سواء أكان من عنصرى الإسناد أم من غيرهما.

ويظهر التلازم بين العناصر غير الإسنادية واضحاً فى المواضع التالية :

أولاً: **التلازم بين الصلة والموصول** : فالموصول فى الأصل اسم مفعول، من وصل الشئ بغيره، إذا جعله من تمامه.[١] وسميت الأسماء الموصولة بذلك، لأنها توصل بكلام بعدها هو من تمام معناها، فالأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة لا يتضح معناها إلا إذا وصلت بالصلة، فإذا قلت (جاء الذى) أو (رأيت التى) لم يفهم المعنى المقصود، فإذا جئت بالصلة اتضح المعنى المقصود، وذلك كأن تقول (جاء الذى ألقى الخطبة) أو (رأيت التى فازت فى مسابقة الشعر). ومن ذلك يتبين أن الأسماء الموصولة معناها : الأسماء الموصولة بصلة. **جاء فى «شرح ابن يعيش»**[٢] : (الموصول ما لا يتم حتى تصله بكلام بعده تام، فيصير مع ذلك الكلام اسماً تاماً بإزاء مسمى)، **وجاء فيه أيضاً:**[٣] (فالموصول وحده اسم ناقص أى ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ).[٤]

---

(١) التصريح : ١٤٨/١.

(٢) شرح المفصل : ١٥٠/٣.

(٣) المرجع السابق : نفس الصفحة.

(٤) ينظر : معانى النحو للسامرائى :١١٩/١.

فالموصول هو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح، وإلى عائد أو خلفه. (١)

والموصول الاسمى : ما لا يتم المعنى بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده، تصله به ليتم اسماً، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة. (٢)

وفى سبب تسمية الذى والتى ومن وما (أسماء صلات) **يقول الأنبارى** : لأنها تفتقر إلى صلات توضحها وتبينها لأنها لم تفهم معانيها بأنفسها. (٣)

ولهذا بنيت الأسماء الموصولة لشبهها بالحروف، لافتقارها فى دلالتها على مسماها إلى الصلة والعائد، لأن الحرف إنما وضع ليدل على معنى فى غيره، فكل واحدٍ منهما يحتاج إلى غيره، غير مستقل بنفسه. (٤)

فيتلازم الاسم الموصول مع جملة تالية له، تسمى جملة الصلة، أو جملة الحشو، كما يسميها سيبويه (٥)، ويوضح الاصطلاح النحوى التلازم بين الطرفين، فأُخِذَ المصطلح الثانى (جملة الصلة) من المصطلح الأول (الموصول) فهما معاً من مادة (وصل). فالتلازم بينهما واضح، والترابط قوى، لأن جملة الصلة جئ بها لتزيل الإبهام فى الموصول، مما دفع سيبويه إلى تسميتها بجملة الحشو، وهذا يوضح أنها لا تتعلق بعموم مفردات الجملة، ولكن تتسلط علاقتها بالاسم الموصول فقط.

---

(١) شرح شذور الذهب : ١٧٤.

(٢) شرح المفصل : ١٣٨/٣، ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٣١، مظاهر التعريف فى العربية : ١٣٨.

(٣) أسرار العربية : ٣٧٩.

(٤) البسيط : ٢٨١/١.

(٥) الكتاب : ١٠٥/٢، ينظر : المفصل :١٤٢.

فالصلة والموصول من المكونات النحوية التى يتطلب أحدها الآخر، وقد أشار النحاة إلى ذلك الارتباط بقولهم :(وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها) (١)

ومما يؤكد هذا التلازم أنهم حكموا عليهما بأنهما كالكلمة الواحدة.

يقول المبرد : (والصلة والموصول اسم واحد) (٢)

والسر فى ذلك الافتقار : أن الموصولات الاسمية كل واحد منها اسم ناقص لا يتم معناه فى نفسه إلا بضميمة تنضم إليه، وهذه الضميمة هى الصلة بشروطها. (٣)

قال ابن القيم الجوزية : (وفائدة الإتيان بالموصول الاسمى التوصل إلى وصف المعارف بالجمل.....فجميع الموصولات لابد أن يؤتى لها بصلة متأخرة عنها، لأن تعريفها بصلاتها، وهو لازم لها، فأنتج ذلك لزوم صلاتها) (٤)

وذهب الشلوبين إلى أن الموصول يدل على معنى فى جملة الصلة قائلاً : (الصلة مع الموصول لابد لها أن تكون معلومة للسامع حاصلة عنده، وتكون الإحالة إذ ذاك على أمر معلوم معهود، وقبل أن تكون صلة إنما كانت خبراً، فحقه أن يكون مجهولاً عند السامع، لا معلوماً عنده، ففائدة الموصول إذن فى الصلة فائدة الألف واللام فيما يدخل عليه من العهد، فكيف يصح أن يقال : إن الموصول لم يدل على معنى فى الجملة التى هى صلته، وهو قد أحدث فيها بما لزمه من الألف واللام من العهد معنى لم يكن قبل كونها صلة، و كذلك سائر الموصولات لأنها كلها بمعنى الذى فى ذلك.) (٥)

---

(١) أوضح المسالك : ١٤٨/١، وينظر : الأساليب الإنشائية فى النحو العربى :٢٩.

(٢) المقتضب : ١٦٢/١.

(٣) عدة السالك : ١٤٧/١.

(٤) إرشاد السالك : ١٤٢/١، ١٤٩.

(٥) شرح المقدمة الجزولية : ٢٠٩/١.

وأشبه الأسماء بالصلة والموصول الاسم المركب تركيب المزج، فإن المفرد مُباين لهما بعدم التركيب، و المضاف والجملة مباينان لهما بتأثير صدريهما فى عجزيهما.

فللصلة والموصول ما لجزأى الاسم من ترتيب –أى من تقدم الموصول وتأخير صلته، ومنع فصل بأجنبى. (١)

ومن الأمور المتفق عليها فى باب جملة الصلة والموصول : أن هذه الأسماء لا تتم معانيها إلا بصلات توضحها وتخصصها، ولا تكون صلاتها إلا الجمل أو الظروف، ولابد فى الصلة من ضمير يعود إلى الموصول، ولا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبى، ولا تكون الصلة إلا جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، ولا تعمل الصلة فى الموصول ولا فى شئ قبله. (٢)

كل ذلك لما بين الصلة والموصول من تلازم واتصال يؤكده قولهم : لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبى، لأنهما بمنزلة اسم واحد. (٣)

وقال ابن يعيش –مبيناً افتقار الموصول للصلة– :(الذى وما نحوه من الموصولات بمنزلة الحرف من الكلمة، من حيث كان لا يفهم معناه إلا بضم ما بعده إليه.) (٤)

ومعلوم أن الجملة قد تتم تركيبياً بركنيها: المسند والمسند إليه، دون أن يتم معناها، وذلك لاحتياج أحد ركنيها إلى ما يكمل معناه، كما هو الحال فى الاسم الموصول، ففى قولنا : هذا الذى قام أبوه، يعرب النحويون " هذا " اسم إشارة فى

---

(١) المساعد : ١/١٧٥.

(٢) ينظر : اللمع فى العربية :١٢٤.

(٣) ينظر : المقتضب : ١/١٦٢، اللمع : ١٢٤، شرح الجمل : ١/١٨٦، الهمع : ١/٣٠٢.

(٤) شرح المفصل :٣/١٥٠.

محل رفع مبتدأ، و" الذى " اسم موصول فى محل رفع خبر، وهم يرون أن الجملة تامة تركيبياً عند هذا الحد، وليس الأمر كذلك من الناحية الدلالية، فجملة (هذا الذى) جملة مفتقرة إلى الدلالة بسبب انفصام قرينة التلازم بين الموصول وصلته، لذلك ذهب أبو البقاء [1] –فيما نسبه إليه الأزهرى – إلى أن المحل للموصول وصلته معاً، فلا يعرب " الذى" وحده خبراً، بل يعرب مع صلته فى محل رفع خبر، كما هو الشأن مع الموصول الحرفى، فهم يؤولون مصدراً من الموصول الحرفى وصلته بحيث يحتل هذا المصدر المؤول محلاً إعرابياً. [2]

قال الجرجانى : (....ألا ترى أنك لو قلت :« جاءنى الذى» وحده، لم يفد شيئاً، وكان بمنزلة أن تقول : جاءنى جَعْ، من جعفر –مثلاً–، فإذا وصلته بالجملة تم الاسم، كقولك : جاءنى الذى عرفته، كما أنك أتممت الاسم فقلت : جاءنى جعفر، أفاد، فالصلة تتنزل من الموصول بمنزلة الجزء من الاسم، ولذلك لم يتم الكلام بالموصول والصلة كما يتم بنحو " زيد " مع جملة . ألا ترى أنك لو قلت : الذى ضربته، وسكت لم يكن كلاماً، وكان بمنزلة أن تقول " زيدٌ" وتسكت) [3]

هذا..... ومن المواضع التى أوجبت العربية فيها التزام الرتبة والمحافظة عليها، وعدت مخالفتها خروجاً عن الصواب اللغوى رتبة الموصول من الصلة، وتقدمه عليها « فالموصولات كلها مبهمة المدلول غامضة المعنى....فلابد لها من شئ بعدها واجب التأخير عنها يزيل إبهامها وغموضها»[4]، « فلا يجوز تقديم الصلة

(١) ينظر : إملاء ما من به الرحمن : ٢٦/١.
(٢) ينظر : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : ٥٥ .
(٣) المقتصد : ٣١٥/١.
(٤) النحو الوافى : ٣٧٣/١.

ولا شئ منها على الموصول »[١] يقول ابن السراج :(والصلة لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه.)[٢]

فلما كان الأمر كذلك وكان لابد للاسم الموصول من صلة، وكانت هذه الصلة بالنسبة إليه كأنها جزء منه، اشترطوا لها شروطاً،جعلوا مخالفتها مخالفة لنظام اللغة ، فالمتكلم حينما يتحدث مقدمًا جملة الصلة على الاسم الموصول، فكأنما قدم جزءًا من الشئ رتبته التأخر على بعضه الأول الذى رتبته التقدم، أو كأنما قدم بعض الكلمة الأخير على جزئها الأول، ولم يقتصر هذا الطرح على الاسم الموصول وحده بل تعداه إلى كل الألفاظ الموصولة بما يتمم معناها، فلم تبح العربية أن تتقدم الصلة فيها على الموصول، بل لم تجز مجرد الفصل بين الاسم الموصول والصلة، وسواء أكان الموصول موصولًا اسميًا أم موصولًا حرفيًا، فإن مراعاة الترتيب معه ضرورة أدركها النحاة، وهذه العلاقة فى الموصول الاسمى أشبه ما تكون بالصفة، لكن الموصول أكثر حاجة إليها من الموصوف، لأن الصفة تزيد الموصوف بيانًا، أما الصلة فإنها تحدد الموصول إذ هو قبلها مبهم.[٣]

« وكل ما كان فى صلة شئ من اسم أو فعل مما لا يتم إلا به، فلا يجوز أن نفصل بينه وبين صلته بشئ غريب منه » [٤] غير أن لهذه القاعدة استثناءات أملتها الضرورة الشعرية والوزن العروضى،أو أملاها الموقع، فقد يفصل بين الصلة وموصولها فى بعض المواضع.

(١) اللمع : ١٢٤.
(٢) الأصول : ٢/٢٢٣.
(٣) ينظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى : ٣٣٣.
(٤) الأصول : ٢/٢٢٤.

فلا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ولا بين أبعاض الصِّلة بأجنبى، وهو ما ليس من الصلة، إلا بجمل الاعتراض، وهى كل جملة فيها تشديد للصلة، أى تأكيد وتبيين، نحو قوله:

ذاك الذى- وأبيك- يُعرَف مالكًا والحقُ يَدفع تُرّهاتِ الباطل. (١)

ففصل بالقسم بين الذى وصلته لما فيه من معنى التأكيد، ولا يجوز أن يتبع الموصول ولا يستثنى منه ولا يخبر عنه، إلا بعد تمام صلته. (٢)

قال ابن خروف : « ولا يتقدم شئ من الصلة على الموصول، ولا يُحال بين بعضها وبعض بما ليس منها، ولا يعامل شئ منها معاملة اسم تام حتى تتم بصلاتها. » (٣)

فالتلازم بين الموصول وصلته واضح، لأن الاسم الموصول لا يكون تامًا فى أصله، فيضم إليه ما يتممه ويجبر نقصه وهو الصلة، فالصلة تتنزل من الموصول بمنزلة الجزء من الاسم، ولذلك لم يتم الكلام بالموصول والصلة. (٤)

❁❁❁❁❁

ثانياً: التلازم بين المضاف والمضاف إليه:

إضافة الاسم للاسم تعنى : إيصاله إليه من غير فصل وجعل الثانى من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين. (٥)

فالمركب الإضافي: كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة التنوين مما قبلها .

---

(١) من الكامل لجرير (ديوانه :٣٤٥، الخصائص :٣٣٦/١، شرح أبيات المغنى : ٢١٤/٦، لسان العرب –حرف التاء – تره :٣٣/٢).

(٢) المقرب :٦٢/١.

(٣) شرح الجمل لابن خروف :٢٩٦/١.

(٤) ينظر : المقتصد :٣١٥/١.

(٥) شرح المفصل :١١٨/٢.

ومن المعلوم أن مفهوم المضاف مرتبط بمفهوم المضاف إليه ارتباطًا وثيقاً، لأن كل واحد منهما يكون ركنًا أصليًا من ركنى الإضافة، وعلاقتهما هى علاقة تضاهى علاقة الألف واللام ومصحوبها فى التعريف. (١)

فيعد المتضايفان من المتلازمات التى شدد النحويون على عدم قبول الفصل بينهما، لما بينهما من تقارب وإخاء لغوى.

قال ابن يعيش : « الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، لأنهما كالشئ الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بينهما » (٢)

وقد أدرك النحاة حجم العلاقة والتلازم بين هذين العنصرين :

يقول المبرد : « فإذا أضفت اسمًا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثانى من تمام الأول وصارا جميعًا اسمًا واحدًا » (٣)

وقد عللوا حذف التنوين والنون فى الاسم المضاف بأن التنوين أو النون إنما يكونان فى نهاية الكلمة، وعند الإضافة لا تُعد الكلمة الأولى منتهية لأن نهايتها بما بعدها.

فقالوا : وإنما حذف التنوين أو النون لأنها دليل تمام ما هى فيه، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجًا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة. (٤)

وقال ابن أبى الربيع : « وإنما لم يجمع بين الإضافة والتنوين، لأن التنوين منتهى الاسم، وفاصل له عما بعده، والمضاف والمضاف إليه ينزلان منزلة الاسم الواحد، لأنه يعرّفه ويفصله من غيره، ويخصصه من بين سائر جنسه فنزلت

---

(١) ينظر : مظاهر التعريف فى العربية لصالح الكشو :١٦٩.

(٢) شرح المفصل :١٩/٣.

(٣) المقتضب :١٤٣/٤.

(٤) شرح الكافية :٢٧٣/١.

الإضافة لذلك منزلة الألف واللام، فكما أن الألف واللام مع الاسم كالشئ الواحد، فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشئ الواحد »[١]

يقول ابن عصفور : « ويحذف التنوين من الإضافة المحضة وغير المحضة، لأن التنوين يدل على انفصال الاسم وكماله والإضافة تدل على اتصال الاسم فتناقض معناهما.

ويحذف من الإضافة المحضة التنوين من الأول واللام من الثانى ٠٠٠٠٠ لأن المضاف مع المضاف إليه كالشئ الواحد فلو بقى العامل لبقى حشوًا بين ما هو كالكلمة الواحدة، والعامل لا يقع حشو كلمةٍ أبدًا » [٢]

ومما يوضح التلازم بين المضاف والمضاف إليه وإدراك النحاة لذلك أنهم منعوا الفصل بينهما وعللوا ذلك « بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شئ واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما »[٣]

فالمضاف والمضاف إليه يكونان فى الحكم والإعراب والمعنى بمثابة الكلمة الواحدة التى تأخذ حكمًا واحدًا فى الجملة،وترتبط بجزأيها ببؤرة الجملة ارتباطًا يجمع بينهما.

لذلك يرى البعض أن نقيد الفصل بين المتضايفين بما ورد فى اللسان العربى الفصيح، فنحفظه ولا نقيس عليه حفاظًا على قرينة التلازم.

وتتجلى فكرة التلازم بوضوح بين المضاف والمضاف إليه عندما نعلم أن هناك كلمات لازمت الإضافة بمعنى أنه لا يمكن أن تستقل فى الاستعمال بدون ضميمة أخرى.

وقد أشار النحويون إلى ذلك وبينوا أن هناك أسماء لازمت الإضافة لاحتياجها إليها فى فهم معناها.

---

(١) البسيط :٨٨٩/٢.

(٢) شرح الجمل :٧٥/١.

(٣) ينظر: الإنصاف :٤٣١/٢، أوضح المسالك :١٥٨/٣.

ومن الأشياء التى تلزم الإضافة : حمادى، وقصارى، ووحدك، ولبيك، وسعديك، وبعض، وكلا وكلتا، وأى، وغير، وذو، وآل، وأولو، وأولات[١].....الخ

▪ **ومراعاة الترتيب ووجوب حفظ الرتبة** بين المضاف والمضاف إليه واجبة كما أن الاتصال بينهما واجب أيضًا، فلا يجوز أن يتقدم المضاف إليه على المضاف. [٢]

قال ابن جنى:« ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ولا شئ مما اتصل به ». [٣]

فيجب تقديم المضاف على المضاف إليه، وكذلك على معمولات المضاف إليه، فإن وجدت المعمولات فلا يجوز أن يتقدم المضاف إليه، ولا شئ من معمولاته، إلا حالة واحدة يجوز فيها تقديم المعمول هى أن يكون المضاف كلمة غير التى يقصد بها النفى. نحو : أنا غير منكر فضلًا، يجوز أن تقول : أنا – فضلاً – غير منكر، لأنه يجوز : « أنا فضلاً لا أنكر ».[٤]

ومنه قول الشاعر:

إن امرأ خصني يوماً مودته على التنائي لعندي غير مكفور[٥]

ومما يتعلق بالإضافة : « **التلازم بين بعض الظروف والجمل المضافة إليها** » : حيث يحدد النحاة خاصية لبعض الظروف، وهى ملازمتها للإضافة إلى ما

---

(١) الهمع :٤/٢٨٠ وما بعدها، وينظر : الأساليب الإنشائية فى النحو العربى للأستاذ / عبد السلام هارون :٨٧.

(٢) ينظر: الظواهر اللغوية فى التراث النحوى :٣٣٥.

(٣) الخصائص :٢/٣٨٧.

(٤) النحو الوافى : ٣/٦٠.

(٥) من البسيط لأبي زيد الطائي .

الشاهد: " لعندي غير مكفور" حيث تقدم معمول المضاف إليه على المضاف. (المغني : ٢/٧٨٠، شرح شواهد المغني :٣٢٢، اللسان : " خصص" .)

بعدها، وهذا هو الأصل فيها، فلا بد أن يأتى بعد الظرف مضاف إليه، وهو ما نفهمه من قول الزمخشرى عن بناء الظروف الدالة على الغايات : « والذى هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات، فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه وسُكت عليهن صرن حدودًا ينتهى عندها، ولذلك سمين غايات، وإنما يبنين إذا نُوىَ فيهنّ المضاف إليه، وإن لم يُنوَ فالإعراب »(١)

ويتناول « حيث » فى كونها مشبّهة بالغايات، لملازمتها للإضافة، وتجب إضافتها إلى الجملة، إلا ما روى من قول الشاعر :

أما ترى حيث سُهيلٍ طالعًا. (٢)

بإضافة « حيث » إلى « سهيل » وهو مفرد، وهذا نادر فى الاستعمال.

ومنه ملازمة إضافة « إذ وإذا » إلى ما بعدهما (٣)، إلا أن « إذ » تضاف إلى الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها ويؤتى بالتنوين عوضًا عنها، أما إذا فتضاف إلى الجملة الفعلية دون الاسمية، وعلى هذا يرى المعربون إعراب ما بعدها فى قوله تعالى : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ (٤) فاعلًا لفعل محذوف يفسره ما يأتى بعده، وهو « انشقت »، وتفتقر « إذا» إلى معنى الشرط الذى لا بد له من جواب، كما أن الزمن الذى يرافقها هو الزمان المستقبل، **قال عنها الهروى :**

« وتكون ظرفًا للزمان المستقبل فى معنى الجزاء، ولا بد لها من جواب » (٥)

---

(١) المفصل : ١٦٨.

(٢) رجز بدون نسبة (خزانة البغدادى : ٣/٧، شرح المفصل :٩٠/٤، شرح ابن عقيل : ٤٧/٣) .

(٣) المفصل :١٧٠.

(٤) الانشقاق : (١) .

(٥) الأزهية فى علم الحروف : ٢٠٢.

وتقول : رأيتك إذ عبدُ الله سائر، فما بعد «إذ» فى موضع جرٍّ بإضافتها إليه وهى ظرف للزمان الماضى.

وتقول : سأزورك إذا ولى بكرٌ بغداد، فالجملة فى موضع جر بإضافة «إذا» إليها،وهو « ظرف » للزمان المستقبل.

وأما حيث : فهو ظرف مكانٍ، ويضاف إلى الجُمل لأنه أشبه « إذ » لإبهامه فى المكان كإبهام « إذ» فى الزمان، فتقول: رأيتك حيثُ زيدٌ قائمٌ، وأكرمك حيثُ يقومُ زيدٌ. (١)

قال ابن النحاس : ليس فى ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غير « حيث » لما أبهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت فى زوال إبهامها إلى إضافتها لجملة كـ « إذ وإذا » فى الزمان. (٢)

ويكثر حذف ما تضاف إليه « إذ » لأنها كالأصل فى الإضافة إلى الجمل، لكنها عند حذف ما تضاف إليه تلزم أن تنونّ وتكسَر ذالها لالتقاء الساكنين.

وهذا التنوين الذى يلحقها هو عوض من المضاف إليه، ولذلك لا يستغنى عنه إذا حُذِف.

ولما كان عوضًا من الجملة، وكان وجود الجملة معطيًا لـ « إذْ » شبهًا بالموصول استحقت به البناء قام التنوين مقامَها فى إيجاب بناء « إذْ ». (٣)

ومن الظروف التى تلزم الإضافة إلى ما بعدها « لدُن »، إلا أنه يحكى لها حالة خاصة مع (غدوة) فتنصبها، ولم تجرها كما تجر بقية الأسماء على الإضافة.

❁❁❁❁❁

(١) التبصرة : ٢٩٤/١.

(٢) الأشباه والنظائر : ١١٤/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية :٩٣٩/٢.

ثالثاً: التلازم بين « الجار والمجرور »ومتعلقه : الجار والمجرور لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما يشير إلى معناه، مثال الأول والثانى: قوله تعالى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (١)، ومثال الثالث : قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ (٢)، لأنه مؤول بمعبود. (٣)

فالجار والمجرور من أكثر الوظائف النحوية ارتباطاً بالفعل أو تعلقا به مثله فى ذلك مثل الظرف، وتعلقهما بالفعل أو ما يشبهه مما يؤكد التلازم بينهما.

فالتعلق هو : ارتباط أو استمساك الجار والمجرور والظرف بالعامل – بأنواعه – ارتباطاً معنوياً، كما يرتبط الجزء بكله والفرع بأصله، لأن المجرور يكمل معنى هذا الفعل، بشرط أن يوصله حرف الجر الأصلى أو ما ألحق به.

وهذا المعنى وجد عن السيوطى **حيث يقول فى الهمع** : « معنى التعلق : الارتباط المعنوى » (٤) بين شبه الجملة والحدث، جاء ذلك فى معرض حديثه عن وجوب تعليق الظرف والمجرور حيث وقعا بفعل أو شبهه.

وهذا التعليق منشؤة أن الحرف موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، والظرف لا بد له من شئ يقع فيه فالموصل معناه والواقع متعلق.

ومن العلماء من عرفه بأنه : « إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم المجرور، وهذا الذى وصل معناه هو ما يتعلق به الجار، فقولك : سرت من البصرة، (من) فيه أوصلت معنى الخروج إلى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به». (٥)

---

(١) الفاتحة : (٧).
(٢) الزخرف : (٨٤) .
(٣) الأشباه والنظائر : ٢٨٦/١.
(٤) همع الهوامع : ١٣٣/٥.
(٥) الأمالى لابن الحاجب :٦٥٨/٢.

فالجار والمجرور يؤلفان معًا شبه جملة تحتل موقعًا إعرابياً، أو تتعلق بما يحتل موقعًا إعرابيًا، وهى بهذا مرتبطة ببؤرة الجملة بمثابة المفردة الواحدة.(١)

قال الخوارزمى : « حروف الجر سميت مع مجروراتها ظروفاً لأنها وسائط بين الأفعال وبين الأسماء، موصلة معانى الأفعال إلى الأسماء فى اصطلاح النحويين»(٢)

فالجار والمجرور يفيد فى الكلام إتمام معنى الجملة بما يضيفه من معانٍ جديدةٍ للفعل أو ما يشبه الفعل. وتتمثل هذه الإضافة فى تحديد زمان الفعل أو مكانه أو سببه أو وسيلته أو غيرها من المعانى الإضافية التى تستفاد من حروف الجر فى الجملة، وربط هذه المعانى بالفعل أو ما يشبه الفعل، لبيان العلاقة بينهما وهو ما نقصده هنا.

قال السيرافى : (.....حروف الجر تصرف الفعل التى هي صلته إلى الاسم المجرور بها. ومعنى إضافتها إلى الفعل : ضمها إياه واتصاله إلى الاسم كقولك : رغبت فى زيد، وقمت إلى عمرو.

فـ" فى " أوصَلتْ إلى زيد الرغبة، و"إلى" أوصلت القيام إلى عمرو، وما كان بتأويل الفعل فهو بمنزلة قولك : يالبكر، بمنزلة أدعو أو أريد، ولهذا نصبت المنادى، فاللام أوصلت هذا المعنى إلى بكر وأضافته إليه.....) (٣)

فحرف الجر وضع فى الكلام ليربط بين الفعل والاسم، إما بين فعل واسم لا ينضاف أحدهما إلى الأخر إلا بحرف جر، نحو : خطرت على زيد (أى : على بال زيد) لأنك لا تقول : خطرت زيداً، وإما بين فعل واسم لا ينضاف أحدهما

(١) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها : ١٩٩.
(٢) ترشيح العلل : ١٩٧.
(٣) شرح السيرافى :٣١٢/٢.

إلى الأخر فى الأكثر إلا بحرف الجر، وقد ينضاف أحدهما إلى الآخر دون حرف الجر، وذلك نحو : مررت بزيد، وقد يقال : مررت زيداً.

وإما بين فعل واسم ينضاف أحدهما إلى الآخر على معنى فإذا أريد سوى ذلك المعنى لم يضف إليه إلا بحرف الجر، وذلك : أكلت الرغيف إذا لم تُرد التبعيض، فإن أردته لم ينضف إليه إلا بمنْ نحو : أكلت من الرغيف، لا تجد حروف الجر أبداً على غير هذه الوجوه، أى على غير أنه يضيف الفعل إلى الاسم على حد هذه الأوجه، أو يضيف ما فيه معنى الفعل إلى الاسم، نحو : أنا مار بزيد، ولذلك سمى حرف الجر، لأنه كأن كل واحدة من الكلمتين لا تتضاف إلى الأخرى فجرها حرف الجر إليها وضمها معها فى كلام واحد، فلا بد لكل مجرور من فعل يتعلق به أو معنى فعل يتعلق به.

ولذلك قال النحويون : إن الخفض لا يكون إلا بالإضافة، وإن كان الخفض يكون بحرف الجر لأن الحروف الجارة لابد فيها من إضافة الفعل أو معناه إلى اسم. (١)

قال الجرجانى : (اعلم أن الجر لا يكون إلا بالإضافة، والإضافة على ضربين، إضافة اسم إلى اسم، وإضافة حرف إلى اسم.) (٢)

❁❁❁❁❁

رابعاً: التلازم بين المميز والتمييز :

التمييز هو : اسم منصوب يبين جنس ما قبله أو نوعه أو النسبة فيه.

أو هو : اسم نكرة بمعنى "من" لبيان ما قبله من إبهام.

نحو : اشتريت رطلاً عسلاً فـ" عسلاً " تمييز لأنه اسم بدليل تنوينه، وهو نكرة متضمن معنى "من" التى للبيان أى : من العسل، ويبين ما قبله من إبهام لأن

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية : ٢٢٠/١ : ٢٢٣ .

(٢) المقتصد : ٨٢٢/٢.

قولك : اشتريت رطلاً، فيه إبهام لأن السامع لا يفهم ما تريد بالرطل، هل تريد عسلاً أو تمراً أو سمناً، وذلك لأن الرطل اسم يصلح لأن تراد به هذه الأشياء وغيرها، فإذا قلت : "عسلاً " زال الإبهام وفُهم المراد لأنك ميزت له " الرطل " وبينت المقصود به، ولذلك يسمى لفظ " عسلاً " تمييزاً، والاسم المبهم " مميّزاً ".

وإذا قلت : طاب المكان، نجد أن فى الجملة إبهاماً ولكنه لا يقع على كلمة واحدة –كما فى المثال السابق– وإنما ينصب على الجملة كلها، وهو نسبة الطيب إلى المكان، إذ لا ندرى ما المراد به ؟ أهو هواؤه أم ماؤه أم تربته ؟ فإذا قلنا : طاب المكان هواءً، تعين المراد واتضحت النسبة، ولذلك يسمى لفظ " هواءً " تمييزاً لأنه أزال إبهاماً فى نسبة الطيب إلى المكان. (١)

فالمميز مبهم لا يحقق الفائدة التعبيرية إلا إذا كان له معمول يعين نوعه وهو التمييز. (٢) ومن هنا كان التلازم بينهما واضحاً وضرورياً.

ولما كان الغرض من التمييز رفع الإبهام، وكان الإبهام بعد العدد والوزن والكيل والمساحة أكثر منه بعد ما سوى ذلك قوى داعى التمييز مع هذه فوقع بعدها أكثر من وقوعه بعد غيرها. (٣)

يقول ابن السراج :(اعلم أن الأعداد كالمقادير تحتاج إلى ما يميزها كحاجتها.)(٤) أى أن الأعداد وهى المميز مفتقرة محتاجة إلى التمييز الذى يزيل عنها إبهامها كحاجة ألفاظ المقادير من كيل أو وزن أو مساحة إلى التمييز.

وإنما كان تفسير العدد هو الأصل فى التمييز، لأن ألفاظ العدد وضعت مبهمة فاحتاجت إلى ما يبينها ويرفع إبهامها، وغير الأعداد مشبّهة بها كمميز " كم " و " حبذا " و" نعم " و " بئس " و" أفعل التفضيل " فإن هذه الألفاظ لم توضع

(١) دليل السالك : ٤٩١/١.
(٢) ينظر : مشكلة العامل النحوى ونظرية الاقتضاء : ١٥٣.
(٣) شرح الكافية الشافية : ٧٦٨/٢.
(٤) الأصول : ٣١١/١.

مبهمة لكن عرض لها الإبهام، فلذلك كان الأصل فى التمييز أن يكون مفسراً للعدد.

أمّا الكيل والوزن والمساحة فهى أعداد تبين بها كميات المقادير.[١]

قال ابن الحاجب :(.....لأن المقادير وضعت والمقصود فيها النصوصية على المقدار، وحقائق الذوات لا دلالة لها عليها فاحتاجت إلى التمييز باعتبار الدلالة على أجناسها)[٢].

والتمييز اسم مزال عن أصله، أى متحول عنه، فهو فى المعنى موصوف بما عمل فيه النصب ومتأد عنه، ففى نحو : تصبب عرقاً وتفقأ شحماً، وطاب نفساً، كان الأصل : تصبب عرقه، وتفقأ شحمه، وطابت نفسه، ثم نقل الفعل عن فاعله، وجُعل لما هو من سببه للتصرف فى الكلام والاتساع فيه.

والأصل فى نحو " عندى رطلٌ زيتاً " و " منوان سمناً " : " عندى زيتٌ رطلٌ" و " سمن منوان" .

والغرض من هذا التحويل عن الأصل المبالغة والتأكيد، ففى قولك : أعجبتنى القرية منازلاً، نسبت الإعجاب إلى القرية بالكامل، ثم خصصته بمنازلها، على حين لو اكتفيت بقولك « أعجبتنى منازل القرية » لدل ذلك على أن الإعجاب مقتصر على المنازل دون غيرها.[٣]

أى أنك إذا ذكرت الشئ مبهماً ثم توفرت الدواعى إلى طلب علمه، كان فى ذلك مبالغة وتعظيم، وأيضاً فإنك إذا ذكرته مبهماً ثم فسرته فقد ذكرته مرتين، وما ذكر مرتين آكد ممّا ذكر مرة واحدة، فتبين أن فى العدول عن الأصل مبالغة وتوكيداً.[٤]

---

(١) الصفوة الصفية : ٥٠٢/٢.

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل : ٣٥٥/١.

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٣١٦/١، التخمير : ٤٥٢، ٤٥٣ .

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل : ٣٥٨/١.

أما فيما يتعلق برتبة التمييز : فالراجح أنه لا يجوز تقديم التمييز على المميز، لان التمييز مفسر فلو قدمنا التمييز لكان المفسِّر قبل المفسَّر. (١)

وقد منع النحاة تقديم التمييز على عامله، إذا كان التمييز مفرداً، فلا يقال : «لى سمناً منوان » تريد بـ«سمناً» تمييز «منوان».

أما إذا كان تمييز نسبة، فالعامل فيه **إمّا أن يكون غير متصرف** كما فى « ما أحسن زيدًا رجلاً » – عند من أعرب رجلاً تمييزًا لا حالاً – والنحاة مجمعون على منع تقدم التمييز على عامله غير المتصرف، **وإمّا أن يكون متصرفًا** نحو « طاب زيدٌ نفسًا »، والنحاة عندها منقسمون بين من يجيز تقدم التمييز ومن يرفضه، بيد أنه يجوز وفاقًا أن يتوسط بين العامل المتصرف ومعموله، فتقول « طاب نفسًا زيدٌ ». (٢)

قال ابن جنى : (ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصب فعلاً متصرفًا، فلا نجيز شحمًا تفقأت، ولا عرقاً تصببت.....وذلك أن هذا المميز هو الفاعل فى المعنى، ألا ترى أن أصل الكلام « تصبب عرقى وتفقأ شحمى »، ثم نقل الفعل، فصار فى اللفظ لى، فخرج الفاعل فى الأصل مميِّزًا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز، إذ كان هو الفاعل فى المعنى على الفعل). (٣)

وسيبويه(٤) لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلًا كان أو معنى، أما إذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه، ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوى،

(١) الأشباه والنظائر : ٣٠٢/٢.
(٢) ينظر: همع الهوامع :٧٢،٧١/٤.
(٣) الخصائص : ٣٨٤/٢.
(٤) الكتاب : ٢٠٤/١، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١.

وأمّا إذا كان فعلاً متصرفًا فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله، إلا إن منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعًا فى المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه فى المعنى والحقيقة. فلو قدم لوقع موقعاً لا يقع فيه الفاعل، لأن الفاعل إذ قُدم خرج عن أن يكون فاعلًا. (١)

هذا بالإضافة إلى أن تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز، فكان فى تقديمه إبطال أصله إذ حقيقة التمييز أن يميز ما أشكل، وهو فى المعنى تفسير والتفسير لا يكون إلا لمفسَّر، والمفسَّر لا بُدّ فى المعنى أن يكون مقدمًا على التفسير وإلا لم يكن تفسيرًا له، وفى تقديم التمييز إخراجه عن ذلك فوجب تأخيره. (٢)

فتلازم التمييز مع مميزه أمرٌ لا جدال فيه وهو ضرورى لأن المفسَّر لا بد له من تفسير والمبهم لا بد له مما يوضح إشكاله ويزيل إبهامه.

❁❁❁❁❁

خامساً: التلازم بين «ما» وفعل التعجب :

صيغة « أفعَل » فى التعجب لا بدّ أن يلزمها «ما» تسبقها نحو : ما أحسن زيدًا، ما أجمل خالداً. (٣)

و«ما» هذه أجمعوا على اسميتها، لأن فى « أحسن» و«أجمل» ضميراً يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ، لأنها مجردة للإسناد إليها.

ثم قيل: هى نكرة تامة بمعنى شئ، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر فموضعه رفع.

(١) ينظر : التبصرة : ٣١٩، المقتصد : ٦٩٤/٢، الأشباه والنظائر :٣٠٢/٢، ٣٠٣.

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل:٣٥٦/١.

(٣) ينظر : شرح المفصل:١٤٢/٧.

وقيل : هى معرفة ناقصة بمعنى « الذى »، وما بعدها صلة، فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أى : شئ عظيم [١]

قال السيرافى : « وقد مثل الخليل « ما » بشئ، كأنك قلت : شئ أحسن عبد الله، ومعنى « أحسن » : أى حسّنه، وأصاره إلى هذا الحسن، ولو قلت : شئ أحسن عبد الله، لم يكن فيه تعجب، لأن «شئ» اسم غير مبهم، و«ما» مبهمة، وإنما وضعت للتعجب من قبل إبهامها، لأن المتعجب منظم للأمر، وكأنه إذا قال : «ما أحسن عبد الله» فقد جعل الأشياء التى يقع بها الحسن متكاملة فى عبد الله، فلا يصلح ذلك إلا بلفظ مبهم، ولو قال : « شئ أحسن عبد الله » كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن ». [٢]

فزيدت «ما» فى التعجب نحو : « ما أحسن زيداً » دون غيرها، لأن «ما» فى غاية الإبهام، والشئ إذا كان مبهماً كان أعظم فى النفس لاحتماله أموراً كثيرة، فلهذا كانت زيادتها للتعجب أولى من غيرها. [٣]

▪ **ولا يتصرف فى الجملة التعجبية** لأنها جرت كالمثل والأمثال لا تغير، أو لأنها بمجموعها تدل على إنشاء التعجب فلزمت طريقة واحدة كما لزمت نعم وبئس طريقة واحدة لذلك. [٤]

وفعل التعجب غير متصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله، فلا يجوز تقديمه عليه، فلا تقول : ما زيدًا أحسن، ووصله به لازم فلا يفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور فلا يقال : أحسن يا أخى بزيد، وأما الفصل بالظرف والجار

(١) ينظر : أوضح المسالك : ٣/٢١٥،٢١٦.
(٢) شرح السيرافى : ١/٣٥٤.
(٣) ينظر: أسرار العربية : ١١٢،١١٣.
(٤) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/١١١.

والمجرور فمستعمل، فمن كلامهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب. (١)

فكما يوجد تلازم وتقارب بين « ما» وفعل التعجب يوجد –أيضًا– تلازم وتقارب بين فعل التعجب والمتعجب منه فلا يستغنى أحدهما عن الآخر ولا يمكن الفصل بينهما بأجنبى –كما سيأتى–

❁❁❁❁❁

سادسا: **التلازم بين الأداة ومدخولها** : مما يوصف بالتلازم الأداة ومدخولها، فالعلاقة بينهما لا تقبل الانفصال والتفريق فى كثير من أبوابها كحروف النداء، والقسم، وأدوات الاستثناء، والنواصب، والجوازم، ومدخولاتها، بل عدّ بعضهم الفصل بينهما من المحظورات التى يقبح ارتكابها.

فهى من الجوانب التى يتضح فيها التلازم، فنجد أن الأدوات منها ما يطلب الاسم ومنها ما يطلب الفعل، فبعضهما يتطلب الأسماء كليتما وإذا الفجائية وإن وأخواتها والنواسخ الأخرى الداخلة على الجملة الاسمية، وبعضها يتطلب الأفعال كإن ولو ولولا ولوما وألا وهلا، بل إن من الأدوات الداخلة على الفعل ما يختص بالدخول على الفعل المضارع فقط وذلك مثل " لن " الناصبة للفعل المضارع، ولم الجازمة له. (٢)

والناظر فى كتب النحو يلمس حجم التلازم بين الأدوات المختصة وما تدخل عليه وفيما يلى إيضاح لذلك :

(١) إن وأخواتها :

---

(١) إرشاد السالك لابن القيم : ٥٧٠/١، الأساليب الإنشائية للأستاذ/ عبد السلام هارون:٩٥.

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٤، ٢٢٥.

إن وأخواتها من الحروف المختصة التى أعطاها اختصاصها قوة العمل فى غيرها، وهى أحرف لا تدخل إلا على الأسماء، أو الضمائر التى هى واحدة من باب الأسماء، وأخوات إنّ هى : أنّ ولكن وليت ولعل وكأن. (١)

فإن وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، ووجه شبهها بالفعل، أنها تقتضى اسمين، كما يقتضيهما الفعل المتعدى، فتنصب أحدهما وترفع الآخر، كما صنع فى مقتضى الفعل المتعدى، وقُدِّم المنصوب على المرفوع، للفرق بين الفعل، وما أشبهه.(٢)

فهذه الأدوات عملت لاختصاصها بالأسماء، وعملت الرفع والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما وبناء ألفاظهما على الفتح، وقدم منصوبها على مرفوعها إشعاراً بالفرعية. (٣)

وكان الأصل فى الحرف –إذا اختص بما يدخل عليه من الأسماء ولم يكن كالجزء منه ولا شبيهاً بغير المختص– أن يعمل الجر حسبما بين فى الأصول. وإنما يخرج عن أصله لشبهه بغيره، فأشبهت هذه الحروف كان وأخواتها من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما والاستغناء بهما، فهى تطلب اسمين من وجهين مختلفين، وذلك أنها تطلب الخبر، لأنها إنما سيقت لتوكيده أوتمنيه أو ترجيه أو غير ذلك من المعانى المذكورة، وتطلب المبتدأ بتوسط الخبر لأنه مطلوبه لا على اللزوم.

(١) ينظر : الكتاب : ١٣١/٢.
(٢) الكناش : ٨٧/٢.
(٣) إرشاد السالك : ٢٣٠/١.

فاختصاصها بالجملة الاسمية هو الذى أوجب لها العمل، وأمَّا الشبه المذكور فلم يوجب لها شيئاً من العمل، وإنما أوجب تقسيم العمل على حسب الحاصل فى معموليها. (١)

فهذه الأحرف الستة، لما أشبهت الأفعال الماضية فى البناء على الفتح، وفى اتصال ضمير المتكلم بها بنون وياء كما تتصل بالفعل، أجريت مجرى الفعل المتعدى الذى يرفع وينصب بفعليته، إلا أنها تجرى مجرى الفعل الذى تقدم مفعوله وتأخر فاعله.

وكل ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ، يجوز أن يكون خبراً لـ " إنّ " وأخواتها. وإذا وقع ظرفاً كان منصوباً، كقولك : إنّ زيْداً خلفك، وإنّ الرحيل غداً. (٢)

يقول الخوارزمى : (اعلم أن الحروف أدنى درجةً فى باب العمل من الأفعال، لأن الأفعال تقتضى متصلاتٍ تتعلق بها، نحو: الفاعل، والمفعول، والمصدر، وظروف الزمان والمكان، فلذلك قويت فى باب العمل فتعمل على جميع مقتضياتها، بخلاف الحروف فإنها تقتضى شيئاً واحداً تدخل ليظهر معناه، فلذلك ضعفت فى باب العمل، فالقياس فيها ألا تعمل إلا فى شئ واحدٍ.

وأمّا هذه الحروف الستة فشابهت الأفعال من جهة اللفظ والمعنى فأعملت فى الاسمين لزيادة مَزيّتها على سائر الحروف بحصول المشابهة بينها وبين الأفعال. وأما المشابهة اللفظية فهى أنها مركبة من ثلاثة أحرف أو أكثر كما أن الأفعال كذلك، وهى مبنية على الفتح كالماضية من الأفعال.

(١) ينظر : شرح المقاصد الشافية : ٢/٣٠٥،٣٠٦.

(٢) ينظر : شرح ملحة الإعراب : ١٤٢،١٤٣.

وأما المعنوية فـ «إنّ» و« أنّ» بمعنى : أكَّدتُ، و«كأن» بمعنى : شبّهت، و«لكنّ» بمعنى : استدركت، و«ليت» بمعنى : تمنيت، و«لعل» بمعنى : ترجيت.

فإذا عرفت هذه المشابهة البليغة بينها وبين الأفعال عرفت أنه لا يبعُد من أن تعمل عملَ الأفعال فلأجل ذلك تنصب الاسم وترفع الخبر، ومما يقوى مشابهتها الأفعال دخول «نون» العِماد عند اتصال ألف الضمير ويائه بها كما فى الأفعال. وأُلزم تقديم منصوبها على مرفوعها لكيلا يفوت الفرق الحاصل بينهما فى حقيقتهما فسلم على الأفعال جواز تقديم مفعولها على فاعلها، وفاعلها على مفعولها إظهارًا لمزيتها فى حقيقتها.) [١]

فلما أشبهت إنّ وأخواتها الأفعال المتعدية من وجوه لفظية ومعنوية أعطيت عمل الأفعال المتعدية وهو النصب والرفع. [٢]

فهى ملازمة للدخول على الجملة الاسمية وإنما عملت لشبه الفعل.

-ولذلك عندما تلحقها «ما» الكافة تكفها عن العمل، لأنها لا تدخل على الفعل، فلما دخلت على هذه الحروف أخرجتها عن الشبه، أو لأنها لما اتصلت به صارت كالجزء منه فأخرجته عن شبهه الذى هو بناء آخره على الفتح، واتصال الضمائر به كاتصالها بالفعل، فلذلك ابتدئ بعدها الكلام، ولما بطل عملها صح وقوع الجملتين بعدها لأنها إنما اقتضت الاسمية لمشابهتها الفعل، وإذا أخرجت عن مشابهة الفعل صح وقوع الجملتين بعدها. [٣]

أو لأنها فقدت اختصاصها بالجملة الاسمية، لأن هذه الحروف إنما كان عملها بالاختصاص، وإذا لحقتها «ما» فارقها الاختصاص، فينبغى ألا تعمل إلا ليت فإنها تبقى على اختصاصها.

---

(١) ينظر : ترشيح العلل :١٣٩.

(٢) شرح المقدمة الجزولية :٢/٧٨٣.

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل :٢/١٦٣.

ومن هنا كان القول بإعمالها إذا خففت راجحاً لأنها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة بل لا بد من دخولها على الجملة الاسمية أو على ناسخها. (١)

وتلزم هذه الحروف طريقة واحدة« هى تقديم منصوبها على مرفوعها » لأنها لما لم تتصرف فى نفسها لم تتصرف فى معمولها، فلا يجوز تقديم مرفوعها على منصوبها ولا عليها، إلا أنْ يكون الخبر ظرفًا أو مجروراً، فيجوز تقديمه على منصوبها لا عليها، تقول : إنَّ فى الدار زيدًا، وإنّ عندك عمراً.

ولا يجوز أن تفصل بينها وبين معمولها بأجنبى، إلا أن يكون ظرفاً أو مجروراً، تقول : إنّ فى الدار زيداً قائم، وإن عندك عمراً مقيم. (٢)

فرتبة إنّ وأخواتها محفوظة بينها وبين الألفاظ التى عملت فيها، ويجب أيضًا المحافظة على الرتبة والتزامها بين أسمائها وأخبارها إلا إذا كانت ظروفاً.

يقول ابن السراج :

(إن وأخواتها لا يجوز أن يقدم عليهن ما عملن فيه، ولا يجوز أن تفرق بينهن وبين ما عملن فيه بفعل، ولا تقدم أخبارهن على أسمائهن إلا أن تكون الأخبار ظروفاً.) (٣)

وقال الزجاجى : (وإن المشددة وأخواتها وما –فى لغة أهل الحجاز– تعمل عمل الفعل لمضارعتها إياه، ولا يتقدم خبرها عليه، ولا على اسمها، لأنها لم تتصرف تصرف الأفعال، فلذلك لم يجز فيها كل ما جاز فى الأفعال.) (٤)

وقال ابن يعيش : (كل ما جاز فى المبتدأ والخبر جاز فى إن وأخواتها لا فرق بينهما، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم، ويجوز ذلك فى المبتدأ، وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً على

(١) ينظر : شرح الجمل :٤٣٨/١.
(٢) الضوابط الكلية :٥٨.
(٣) الأصول فى النحو :٢٣١/٢.
(٤) الإيضاح فى علل النحو :١٣٥.

الأفعال فى العمل فانحطت عن درجة الأفعال، فجاز التقديم فى الأفعال نحو: قائماً كان زيد، وكان قائماً زيد، ولم يجز ذلك فى هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك أنهم توسعوا فى الظروف وخصوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال.)[١]

فهناك تلازم واضح بين إن وأخواتها ومدخولها « الجملة الاسمية »، وهو تلازم فى شكل محدد أو إطار معين هو نصب الاسم ورفع الخبر، ولا يجوز تغيير هذه الصورة إلا بالظرف أو الجار والمجرور للتوسع فيهما.

❁❁❁❁❁

(٢) **حروف الجر**:

الاسم المجرور يأخذ معناه فى الدلالة على الغاية الزمانية أو المكانية أو الاستعانة أو التبعيض إلى غير ذلك من المعانى من خلال حروف الجر، لذلك كان الفصل بين الجار والمجرور مرفوضاً تركيبياً ودلالياً، فينبغى أن نحفظ ما ورد منه ولا نقيس عليه.[٢]

وحروف الجر تسمية بصرية، وبها جرى الاستعمال وشاع فى غالب كتب النحو، وسبب هذه التسمية على الأظهر « أنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف الجزم، وبعضها حروف النصب »[٣]

ويسميها الكوفيون:حروف الإضافة : لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، وحروف الصفات.[٤]

وقد أشار ابن تيمية إلى اصطلاح الكوفيين فى تسمية حروف الجر حروف الصفات قائلاً: « إن نحاة الكوفة يسمون حروف الجر ونحوها حروف الصفات

---

(١) شرح المفصل :١٠٢/١،١٠٣.

(٢) ينظر : فى نحو اللغة وتراكيبها لخليل عمايرة :١٩٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية :٣١٩/٢، ٣٢٠، الهمع :١٥٣/٤،التصريح :٢/٢، حاشية الصبان :٢٠٣/٢.

(٤) ينظر : شرح المفصل :٧/٨، الهمع :١٥٣/٤، معانى النحو :٥/٣.

» [١] ثم علل لهذه التسمية قائلاً : « إذ النحاة إنما سموا حروف الجر حروف الصفات، لأن الجار والمجرور يصير فى المعنى صفة لما تعلق به»[٢]

قال الشاطبى : (وسماها حروف الجر لأنها تعمل الجرّ فيما دخلت عليه، فسميت بأثرها، وتسمى أيضًا حروف الإضافة، وذلك من جهة معناها، لأنها تضيف إلى الاسم ما قبله أو ما بعده، فإذا قلت : مررت بزيدٍ، فقد أضفت المرور إلى زيدٍ بالباء. وإذا قلت: رُبّ رجلٍ يقول ذلك، فقد أضفتَ القول إلى الرجل برُبّ، وكذلك سائر الحروف)[٣]

وكلها مشتركة فى أنها وُصِلتْ على ذلك وإن اختلفت معانيها، فهى مستوية وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء إلى الإضافة والإيصال. [٤]

فهذه الحروف عملت لأنها اختصت بالأسماء، والحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة. [٥]

وفى اختصاصها بالجر دون غيره يقول ابن جنى : (اعلم أن هذه الحروف، أعنى الباء واللام والكاف ومِن وعَنْ وفى وغير ذلك، إنما جَرّت الأسماء من قِبل أن الأفعال التى قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التى بعدها وتناولها إياها كما يتناول غيرُها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين ما يقتضيه منهم بلا وساطة حرف إضافة، ألا تراك تقول : ضرب زيدٌ عمراً، فيفضى الفعل بعد الفاعل إلى المفعول، فينصبه لأن فى الفعل قوة أفضت به إلى مباشرة الاسم.ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول،

(١) مجموعة فتاوى ابن تيمية :١٦٠/٣٥.
(٢)المرجع السابق : نفس الصفحة.
(٣) المقاصد الشافية :٥٦١/٣.
(٤) الإيضاح فى شرح المفصل :١٤٠/٢، ١٤١.
(٥) أسرار العربية :٢٥٣.

فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها، وذلك نحو : عجبت، ومررت، وذهبت، لو قلت، عجبت زيداً، ومررت جعفراً، وذهبت محمداً، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال فى العرف والعادة والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء. على أن ابن الأعرابي قد حكى عنهم : « مررت زيداً » وهو شاذ. فلما قصرت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رُفِدت بحروف الإضافة، فجُعلت موصلة لها إليها، فقالوا : عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو، وخُصّ كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تتداخل، فيشارك بعضها بعضاً فى هذه الحروف الموصلة، فلما احتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحروف لتوصّلها إلى بعض الأسماء جُعلت تلك الحروف جارة، وأعملت هى فى الأسماء ، ولم يفض إلى الأسماء النصب الذى يأتى من الأفعال، لأنهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره فرقاً، ليميزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجُعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل الأقوى)[1]

وأوضح أبو على الشلوبين اختصاص حروف الجر بالأسماء وملازمتها لها وأن هناك فرقاً بين الجر بها والجر الذى قد يوجد فى أواخر بعض الكلمات سواء أكانت أفعالاً أم أسماءً فقال : (..... ويكون معنى ذلك أن الجر لا يكون إلا فى الأسماء ولا يمكن تصوره فى غيرها، وذلك أن الجر إنما هو حكم فى الآخر من كسر أو فتح أو تعاقب ياء مع غيرها بعوامل معلومة، وتلك العوامل لا يصح وجودها إلا فى الأسماء فلا يصح أن يكون مالا يوجد إلا بوجودها وهو الجر إلا فى الأسماء، وذلك أنه ليس كل كسر يكون فى الآخر، ولا كل فتح، ولا كل ياء تعاقب غيرها يكون جراً، ولو كان كل شئ من ذلك يكون فى الآخر يكون جراً من غير نظر إلى العوامل لكان قولهم إن الجر لا يكون إلا فى الأسماء غير

(١) سر الصناعة : ١/١٢٥.

صادق، فإنه كان الجر يكون على ذلك في الأفعال في نحو قولهم : لم يَضْرب الرجل، فدل وجود ذلك في الأفعال على أنه ليس الجر كل كسر يكون في آخر الكلمة، لكن الجرّ الكسر الذي يكون في آخر الكلمة بعوامله المعلومة خاصة) (١)

وهذا يُظهر لنا التلازم الواضح بين حروف الجر والأسماء المجرورة، وما جاء على خلاف ذلك يؤول. ومنه قول الشاعر : (٢)

والله مـــا ليلـــى بنـــام صـــاحبه ولا مخـــــالط الليـــــان جانبـــــه

وقولهم : « نعم السير على بئس العير » وغيرها.

فيلزمنا في هذين المثالين وغيرهما تقدير اسم يكون معمولاً لحرف الجر، أي : ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير.

ولشدة ارتباط الجار بمجروره قبح الفصل بينهما عند سيبويه ومن تبعه حيث قال : (قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لان المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة) (٣)

ويقول الأنباري : (لا يفصل بين الجار والمجرور لأنهما بمنزلة الشئ الواحد)(٤) ولهذه القاعدة استثناءات – كما سيأتي عند الحديث عن الفصل بين المتلازمين–

❁❁❁❁❁

(**٣**) **أدوات الاستثناء** : المستثنى يشبه المفعول إذا أُتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام تقول : جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني القوم كلام تام،

(١) شرح المقدمة الجزولية : ٢٧١/١.

(٢) بيتان من الرجز للقناني (الخزانة : ٣٨٨/٩، الإنصاف : ١١٢/١، شرح الأشموني : ٢٧/٣، شرح قطر الندى : ٢٩) .

(٣) الكتاب : ١٦٤/٢.

(٤) أسرار العربية :٢١٦.

وهو فعل وفاعل، فلو جاز أن تذكر « زيداً » بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً، لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شئ آخر، فلما توسطت « إلا » حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد « إلا »، فالمستثنى بعض المستثنى منهم.... الخ [١]

فالاستثناء مرتبط وجوده بوجود «إلا » أو إحدى الأدوات الأخرى.

والمستثنى : هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً بـ «إلا » أو ما فى معناها بشرط الفائدة. فهو مخرج عن ما تقدّم من مذكور أو مقدر، وذكره بعد « إلا » مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم، فالمستثنى يتميز بـ «إلا» عن التخصيص بالصفة وغيرها، فالإخراج بـ «إلا » أو ما فى معناها مانع من تناول غير المستثنى ويشترط فى ذلك الفائدة.

قال الجرجانى : (والمستثنى منصوب ونصبُه بالفعل الذى قبله بوساطه« إلا»، فإذا قلت خرج القوم، لم يكن الفعل بنافذ إلى شئ، فإذا أتيت بـ « إلا » أوصله إلى زيد، وكان فيه هذا المعنى الذى هو إخراجه من جملتهم، كما أنك تقول : مررتُ، فلا يتعدى، فتأتى بالباء فتقول : مررتُ بزيد، فتوصل الباء الفعل إلى زيد، ويكون فيه المعنى الذى تراه، إلا أن « إلا » لم يجر زيداً، ونصب كما نصب ما بعد الواو فى قولك : جاء البرد والطيالسة، وذاك أنّ «إلا» ليس من الحروف التى خُصّت بعمل من حيث إنها تدخل على الاسم والفعل كقولك : ما خرج إلا زيد وما أراك إلا تفعل كذا – كما أن الواو كذلك فى قولك : ضربت زيداً وعمراً، وقمت وقعدت.) [٢]

وهذا يوضح لنا التلازم بين أدوات الاستثناء – وعلى رأسها إلا – والمستثنى.

وأميل إلي ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن الأولى أن يُحَدَّ الاستثناء المتصل على حدته والمنقطع على حدته، فيقال فى حد المتصل : هو كل لفظ أخرج به

(١) الأصول : ٢٨١/١.

(٢) المقتصد : ٦٩٩/٢، ٧٠٠.

شئ من شئ بـ «إلا» وأخواتها، لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج فى المنقطع. (١)

وإلا أم أدوات الاستثناء وهى المستولية على هذا الباب، فهى أصل الأدوات فى إفادة الاستثناء، وما عداها فرع لها ومحمول عليها فى إفادة الاستثناء لمشابهة بينهما. (٢)

قال بن الخشاب : « وقد أجريت مجرى « إلا » كلم من الأسماء والأفعال والحروف فاستثنى بها كما استثنى بـ « إلا » وما عداها فرع لها ومحمول عليها»(٣)

أى : فالاستثناء متحقق بهذه الأدوات المذكورة إذا كانت فى معنى « إلا » سواء أكانت الأداة حرفاً أم فعلاً أم اسماً ؟ لأنها تؤدى وظيفة تلتقى مع ما تؤديه «إلا » من وظيفة وهى إخراج ما بعدها «المستثنى» مما دخل فيما قبلها « المستثنى منه » إيجاباً أو سلباً، فالاستثناء بها من النفى إثبات ومن الإثبات نفى. وهذا ما عليه محققوا النحاة « سيبويه والجمهور »(٤)

فإذا قلت : ما قام القوم إلا زيداً وقام القوم إلا زيداً تكون قد أثبت القيام لزيد فى الأول ونفيته عنه فى الثانى، ويكون اللفظ دالاً على ذلك فى الإثبات والنفى.

فإن فقدت الأداة المحمولة على "إلا" تلك الوظيفة(وهي إخراج ما بعدها مما قبلها إيجاباً أو سلباً) فلا يحكم عليها بأنها من أدوات الاستثناء، تقول : غير زيد يقول كذا، وسوى زيد فى الدار، ولا يكون زيد هو القائم، وحاشا زيد أن يقول كذا، وليس شئ من ذلك استثناء لأن الاستثناء لابد أن يكون فيه إخراج وسلب وإيجاب. (٥)

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل : ٣٦١/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل : ٧٧/٢، شرح ابن طولون على الألفية : ٣٩١/١.

(٣) المرتجل فى شرح الجمل : ١٨٨.

(٤) الارتشاف : ١٤٩٧/٣.

(٥) ينظر : الاستغناء فى أحكام الاستثناء : ٤٦.

فوجود الاستثناء مرتبط بأن تكون هذه الأدوات أجريت مجرى « إلا ».

وإنما كانت « إلا » أصل أدوات الاستثناء لوجهين :

أحدهما : أنها حرف والموضوع لإفادة المعانى الحروف كالنفى والاستفهام والنداء.

والثانى : أنها تقع فى جميع أبواب الاستثناء للاستثناء فقط وغيرها يقع فى أمكنة مخصوصة منها ويستعمل فى أبواب أخر. (١)

قال ابن عمرون : « أصل أدوات الاستثناء « إلا » وما عداها محمول عليها لأنها حرف والأصل فى نقل الكلام للحروف » (٢)

فكما نقلت " ما " فى قولك : « ما قام زيد » الكلام من الإيجاب إلى النفى، وكذلك « هل والهمزة » تنقلان الكلام من الخبر إلى الاستخبار، وكذلك حرف التعريف ينقل من التنكير إلى التعريف فكذلك " إلا " تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص. (٣)

و« حاشا » وإن كانت حرفاً لا يجوز أن تكون أصلاً فى الاستثناء لأنها تعمل الجر فتقول : أتونى حاشا زيد بالخفض وحرف الاستثناء لا يعمل الجر، فاختصت « إلا » بأنها الأصل دون حاشا.

وتكتفى « إلا » من ذكر المستثنى منه إذا قلت : ما قام إلا زيد وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما.

أما « غير » : فلأنها يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها فى النفى والإثبات.

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر : ٩٩/٢ (نقلاً عن ابن إياز)، اللباب : ٣٠٢/١.

(٢) ينظر : الاستغناء : ٤٠ ، شرح المفصل : ٨٣/٢.

(٣) الاستغناء : ٤٠.

ألا ترى أنك إذا قلت « مررت بغير زيد » فالذى وقع المرور به ليس زيداً، وزيد لم يقع به مرور، ولو قلت « ما مررت بغير زيد » لكان الذى نفى عنه المرور ليس بزيد ولم ينتف المرور عن زيد.

فلما شابهت « إلا » فى مخالفة ما قبلها لما بعدها حملت عليها وجعلت هى وما أضيفت إليه بمنزلة «إلا». وما بعد « غير » لا يكون إلا مخفوضاً لأنها يلزمها الإضافة لفرط إبهامها.

وأما « سوى » فظرف من ظروف الأمكنة ومعناه إذا أضيف كمعنى «مكانك» فإذا قلت : جاءنى رجل سواك فكأنك قلت : رجل مكانك أى فى موضعك وبدل منك فتنصب « سواك » على كل حال لأنه ظرف.

ألا ترى أن الذى هو مكانه وبدل منه غيره وليس إياه فلذلك تقول : مررت بالقوم سواك، وجاءونى سواك، ورأيتهم سواك، فما بعد سوى مجرور وليس داخلاً فيما قبلها، كما كان فى « غير » كذلك..... الخ. (١)

أما عن تقديم المستثنى : فيجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه. **قال ابن جنى** : « وكذلك الاستثناء، نحو ما قام إلا زيداً أحد، ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له. لو قلت : إلا زيداً قام القوم لم يجز، لمضارعة الاستثناء البدل، ألا تراك تقول : ما قام أحد إلا زيداً وإلا زيد والمعنى واحد. فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه.

فإن قلت : فكيف جاز تقديمه على المستثنى منه، والبدل لا يصح تقديمه على المبدل منه.

(١) ينظر هذه الأوجه فى : شرح المفصل : ٨٣/٢، ٨٤، الاستغناء : ٤٠ : ٤٦.

قيل : لما تجاذب المستثنى شبهان : أحدهما : كونه مفعولاً، والآخر كونه بدلاً خُلِّيت له منزلة وسيطة، فقدّم على المستثنى منه، وأخَّر البتة عن الفعل الناصبه.» (١)

ومن الملاحظ أن المستثنى عندما يقدم على المستثنى منه يكون مصاحباً لـ « إلا » لما بينهما من تلازم.

وما يعنينا فى هذه المقام هو أن المستثنى لابد أن تصحبه أو تلازمه أداة الاستثناء، فهى وسيلة لفظية لتعيين المستثنى إذا توافرت خصائصه فى التركيب كأن يكون الاسم الذى بعد الأداة خارجاً مما دخل فيه ما قبله، وبهذا يترابط المستثنى مع أجزاء جملته حيث يكون ارتباطه بالحكم المستفاد من التركيب الأساسى إما بالخروج من الاتصاف مما ثبت فى التركيب الأساسى أو بالدخول فيما نفى فى التركيب الأساسى نفسه.(٢)

❁❁❁❁❁

٤- **أدوات الجزم** : الحروف الجازمة مختصة بالأفعال لا مدخل لها فى الأسماء، ولذلك جُعلت علاماتٍ للأفعال لاختصاصها بها.(٣)

فالجوازم أحرف معدودات تتصل بالأفعال، وبالأفعال المضارعة تحديداً، فتعمل فيها الجزم والقطع، واختصاص هذه الأحرف متأت من وجهين :

الأول : أنها تختص بالدخول على الأفعال، **والثانى** : أنها تختص بنوع واحد من الأفعال، هو الفعل المضارع، وأدوات الجزم لما كانت مختصة بالدخول على الفعل المضارع، كان لها القدرة على أن تكون عاملة.

---

(١) الخصائص : ٣٨٣/٢.

(٢) ينظر : بناء الجملة العربية : ١٧٠.

(٣) ترشيح العلل : ١٨٥.

وقد قال عنها سيبويه : « اعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا فى هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا فى الأسماء، والجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء، فليس للاسم فى الجزم نصيب وليس للفعل فى الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار.» (١)

ومن أشهر حروف الجزم وأكثرها استعمالاً فى العربية الحرفان « لم » و «لما».(٢)

فإن قيل : لم كان عمل بعض الحروف المختصة بالأفعال الجزم وبعضها النصب، فالجواب عن ذلك أن ما نقله إلى معنى لا يكون فى الاسم عمل فيه إعراباً لا يكون فى الاسم، ولما كان الشرط والأمر والنهى لا يكون إلا فى الأفعال عملت أدواته فيها الجزم الذى لا يكون إلا فى الأفعال وأما لم ولما فإنهما ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضى على حد لا يكون فى الاسم لأن الحد الذى يكون فى الاسم إنما يكون بقرينة الوقت، كقولك : زيد ضارب أمس، ولا يجوز زيد يضرب أمس، فتنقل الفعل المضارع إلى المضى بقرينة كما فعلت فى الاسم ويجوز : لم يضرب أمس، فلما نقلته على حد لا يجوز فى الاسم عملت فيه إعراباً لا يكون فى الاسم. (٣)

ومن هنا كان التلازم بين أدوات الجزم والأفعال المضارعة، ولقوة هذا الاتصال لا يجوز الفصل بين الأداة الجازمة والفعل المجزوم بها.

قال سيبويه : « ومما لا تقدم فيه الأسماءُ الفعل الحروف العوامل فى الأفعال الجازمة، وتلك « لم » و « لما » و « لا » التى تجزم الفعل فى النهى و«اللام » التى تجزم الفعل فى الأمر، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : لم زيدٌ يأتِك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشئ، كما لم يجزأن تفصل بين الحروف

(١) الكتاب : ٣/٩.
(٢) المقتصد : ٢/١٠٩١.
(٣) ينظر : شرح المفصل : ٤/٤١.

التى تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر، ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا من شعر. »[١]

فاتصال المجزوم بجازمه أشد من اتصال المجرور بجاره، وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل، فلما قويت حاجة المجرور إلى جاره كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أقوى. [٢]

وجوازم الفعل المضارع نوعان : منها ما يجزم فعلاً واحداً.

نحو : لم ولما، ومنها ما يجزم فعلين بينهما ترابط حدثى كأدوات الشرط الجازمة.

والجوازم لفعلين متطلبها حدثان مترابطان مسبب أحدهما عن الآخر قطعاً حقيقة أو افتراضاً. [٣]

فلابد من وجود حدثين، ولو مفترضين أى غير حادثين فعلاً.

ولأدوات الشرط حق صدارة الرتبة. قال سيبويه : « واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال »[٤]

من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴾ [٥]،

فحروف الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدم عليها ما بعدها، ولا يعمل فيها ما قبلها، ولا تكون مع الشرط والجزاء إلا كلاماً مستأنفاً، أو مبنياً على ذى خبر أو نحوه، وكذا سائر أسماء الشرط، فلذلك لو تقدم على أداة الشرط مفعول فى

(١) الكتاب : ١١١/٣.
(٢) الأشباه والنظائر : ١٤٧/٢ .
(٣) ينظر : مشكلة العامل النحوى ونظرية الاقتضاء : ١٥٨ .
(٤) الكتاب : ١١٢/٣.
(٥) محمد : (٧).

المعنى لفعل الشرط أو الجزاء وجب رفعه بالابتداء، وشغل الفعل بضمير مذكور أو مقدر. خلافاً للبعض.

ولو تقدم على الأداة جملة هى الجواب فى المعنى، فليست هى نفس الجواب، بل دليلاً عليه، وهى كلام منقطع عما بعده، فحرف الشرط دال على معنى فى الشرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعانى على ما فيه معناه. (١)

وهذا يلفت أنظارنا إلى الاتساق الذى تحدثه أدوات الشرط وأمثالها.

فمعنى الشرط أن يقع الشئ لوقوع غيره(٢)، أى أن يتوقف الثانى على الأول(٣)، فإذا وقع الأول وقع الثانى، وذلك نحو : « إن زرتنى أكرمك » فالإكرام متوقف على الزيارة، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ﴾ (٤)، وقوله :﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ (٥)، وقوله :﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (٦).

قال ابن جنى : « ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما، ألا تراك لا تقول : أقم إن تقم. فأمّا قولك : أقوم إن قمت فإن قولك : أقوم، ليس جواباً للشرط، ولكنه دالّ على الجواب، أى إن قمت قمت، ودلّت أقوم على قمت. ومثله أنت ظالم إن فعلت، أى إن فعلت ظلمت، فحذفت « ظلمت » ودلّ قولك « أنت ظالم » عليه..... وهذا عند كافّة أصحابنا غير

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٨٦/٤.
(٢) المقتضب : ٤٥/٢.
(٣) البرهان : ٤٥٦/٢.
(٤) البقرة : (١٩١).
(٥) البقرة : (١٩٦) .
(٦) البقرة : (٢٨٠) وينظر : معانى النحو للسامرائى : ٥٣/٤.

جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجارّ – وهو أقوى من الجازم، لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال – لا يجوز تقديم ما انجرّ به عليه كان ألاّ يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر».[١]

فجواب الشرط أشد اتصالاً بالشرط من جواب القسم، وذلك أن جواب القسم ليس بمعمول للقسم، كما كان جواب الشرط معمولاً للشرط، فقولك : « لا أقوم» من قولك « أقسمت لا أقوم » ليس اتصاله بأقسمت كاتصال الجواب بالشرط، وإذا كان كذلك ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملاً فى جوابه، كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جواباً وكونه مجزوماً بالشرط أجدر. [٢]

فهناك تلازم واضح بين أدوات الشرط وجملة الشرط، فأدوات الشرط وضعت لتدل على التعليق بين جملتين، والحكم بسببيه أولاهما ومسببية الثانية، فهى تقتضى جملتين، أولاهما ملزومة للثانية، تسمى الأولى شرطاً، لأن وجود الملزوم علامة على وجود اللازم، والشرط فى اللغة العلامة، وتسمى الثانية جزاءً وجواباً، لأنها مدعى فيها بأنها لازمة لما جعل شرطاً، كما يلزم فى العرف الجواب للسؤال، والجزاء للإساءة أو الإحسان، فسميت بذلك على الاستعارة والتشبيه. [٣]

هذا..... ولا يجوز حذف الجازم وإبقاء عمله إلاّ فى لام الأمر خاصة كقوله :

---

(١) الخصائص : ٣٨٨/٢.

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر : ١٤٧/٢، ١٤٨.

(٣) شرح التسهيل : ٤ /٧٣ .

محمد تفد نفسك كلُّ نفس إذا ما خفت من شئ تبالا[1]

يريد : لتفد.

ولا يجوز حذف المجزوم بهذه الحروف وإبقاءها إلا فى « لما » خاصة نحو : سرتُ إلى المدينة ولما، تريد : ولما أدخلها، لكن حذفت لفهم المعنى، وإنما جاز ذلك فى « لمّا » وحدها لأنها نفى « قد فعل » فكما يجوز حذف الفعل والاكتفاء بقد[2] فكذلك هنا.

❁❁❁❁❁

٥- **نواصب المضارع** : نواصب المضارع أحرف تعمل النصب فى المضارع لاختصاصها، وإنما عملت النصب لمعنى اللزوم.[3]

وهذه الأحرف هى : أنْ، ولن، إذن، كى، فهذه الأربعة تنصب المضارع بنفسها وما عداها فإضمار أَنْ معها. [4]

وعملها أن تجعل الفعل المضارع بعدها منصوباً بقوة اختصاصها.

قال السهيلى : « إن هذه الحروف لم تدخل فى معنى الجملة، إنما دخلت لمعنى فى الفعل المتضمن للحدث من نفى أو إمكان أو نهى أو جزاء، وذلك كله يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر

(١) من الوافر، نسب لحسان بن ثابت ولأبى طالب وللأعشى « الكتاب : ٨/٣، المقتضب: ١٣٠/٢، المفصل : ٣٢٧، الإنصاف : ٥٣٠/٢، الخزانة : ١١/٩، المغنى : ٢٥٠/١، شرح الجمل : ١٨٩/٢».

(٢) مثل :

أفد الترحل غير أن ركابنا لمّا تزل برحالنا وكأن قد

(٣) ينظر : مفتاح العلوم للسكاكى : ٣٣١.

(٤) ينظر : شرح المفصل : ١٥/٤.

فى الأسماء من حيث دلت على معنى فيها، ولم تكن داخلة على جملة قد سبق إليها عامل معنوى ولا لفظى »[١]

فهذه الحروف عملت لاختصاصها بالأفعال، كما عملت حروف الجر فى الأسماء لاحتصاصها بها، وأما عمل النصب خاصة فلشبه أنْ الخفيفة بأنّ الثقيلة الناصبة للاسم ووجه المشابهة من وجهين، من جهة اللفظ والمعنى، فأمّا اللفظ فهما مثلان وإن كان لفظ هذه أنقص من تلك، وأما المعنى فمن قبل أنّ أنّ المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل. [٢]

ولا يجوز الفصل بين هذه الأدوات والفعل المنصوب بها.

قال سيبويه : « " باب الحروف التى لا تقدم فيها الأسماء على الفعل " فمن تلك الحروف : الحروف العوامل فى الأفعال الناصبة – ألا ترى أنك لا تقول: جئتك كى زيدٌ يقول ذاك، ولا خفت أن زيد يقول ذاك، فلا يجوز ان تفصل بين الفعل والعامل فيه، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين « إنّ » وأخواتها بفعلٍ.....

ولا يجوز ذلك فى التى تعمل فى الأفعال فتنصب، كراهة أن تشبه بما يعمل فى الأسماء، ألا ترى أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وما ينصبه بحشو، كراهة ان يشبهوه بما يعمل فى الاسم، لأن الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل فى الفعل، ألا ترى إلى كثرة ما يعمل فى الاسم، وقلة هذا، فهذه الأشياء فيما يجزم أردأ وأقبح منها فى نظيرها من الأسماء، وذلك أنك لو قلت :

(١) نتائج الفكر : ٦٢/١.
(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٥/٤.

جئتك كى بك يؤخذ زيد، لم يجز، وصار الفصل فى الجزم والنصب أقبح منه فى الجر لقلة ما يعمل فى الأفعال، وكثرة ما يعمل فى الأسماء. (١) »

فهذه النواصب مستبدة بالأفعال المستقبلة لا تدخل أبداً على غير الأفعال، ولا تدخل من الأفعال إلا على المستقبلة، ولا تدخل على الحال أبداً، ولا تكون أبداً إلا قبل الأفعال التى تدخل عليها لا متأخرة عنها.

لكن العرب اتسعت فى « إذن » اتساعاً لم تتسعه فى غيرها من النواصب، فأجازوا فيها دخولها على الأفعال وعلى الأسماء وأجازوا دخولها على فعل الحال وتأخرها عن الفعل، وأجازوا – أيضاً – الفصل بينهما بالقسم..... الخ.

فشبهت بظن وأخواتها من عوامل الأسماء بسبب هذا التوسع فيها دون غيرها، فأجازوا إعمالها وإلغاءها كما كان ذلك فى « ظن وأخواتها ». (٢)

ولكن الأصل فى نواصب المضارع هو تلازمها مع الفعل المضارع الدال على الاستقبال وعدم الفصل بينهما وما سوى ذلك استثناء عن هذا الأصل.

❁❁❁❁❁

٦- أدوات النداء : النداء أحد معانى الكلام، وهو يأتلف من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام ما يأتلف من حرف واسم سواه، والعلة فيه أن حرف النداء ناب عن الفعل، فتنزل منزلة الكلام المؤتلف من اسم وفعل (٣).

فالمنادى : هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب أدعو، وهى حروف النداء ملفوظاً به أو مقداراً. (٤)

---

(١) الكتاب : ٣/١١٠، ١١١.

(٢) ينظر : شرح المقدمة الجزولية : ٢/٤٧٥ : ٤٧٧.

(٣) شرح ملحة الإعراب : ١٥٣.

(٤) شرح الوافية : ١١٠ .

وهو دعوة الشخص باسمه أو بصفة من صفاته لينتبه إليك أو ليقبل عليك، وهو خاصية من خصائص الأسماء، وقد عد ابن مالك هذه الميزة واحدة من الصفات التى تعرف بها الأسماء وتمير بها عن غيرها من أقسام الكلم **فقال** :

بـــالجر والتنـــوين والنـــداوأل ومســـند للاســـم تمييـــز حصـــل

فأصل المنادى المفعولية على تقدير أدعو أو أريد، إلا أنهم تركوا إظهار هذا الفعل وجعلوا « يا » كالخلف منه لدلالته عليه، وكان فى ذلك اختصار ورفع لبس، إذ لو قيل : أدعو زيداً، أو أريد زيداً، لجاز أن يظن بالمتكلم أنه قصد الإخبار بدعائه زيداً فيما يستقبل، لأن أفعل لا يختص بالحال بل يكون مشتركاً بينه وبين الاستقبال، فلما كان كذلك التزم ترك إظهار هذا الفعل، وجُعل « يا» كالنائب عنه، فصار قولك : يا عبد الله، ويا غلام زيد، يفيد فى أنك فى حال دعائه وأن فى نفسك إرادة متوجهة إليه وقصداً مختصاً به. (١)

ومن هنا كان التلازم واضحاً بين المنادى وأداة النداء. ولا يتعارض جواز حذف حرف النداء مع كونه عوضاً.

قال ابن مالك : «..... هذا مع كون الحرف كالعوض منه فلم يجمع بينهما، كما لم يجمع بين العوض والمعوض منه. ومن زعم أن حرف النداء عوض محض رُدّ عليه بجواز حذفه، والعرب لا تجمع بين حذف العوض المحض والمعوض منه.» (٢)

فعند قولنا « يا زيد » مثلاً، يدل ذلك على أن « يا » كانت تنبيهاً لكل من سمعها، ونحن إنما نريد أن ننبه بها زيداً خاصة، فكأنا بعد أن نطقنا بيا وكانت تنبيهاً لكل من سمعها خصصنا التنبيه بزيد، وأضمر بعد «يا» فعل يتضمن

(١) المقتصد : ٢/٧٥٣، ٧٥٤.
(٢) شرح التسهيل : ٣/٣٥٨.

معنى الدعاء والنداء، فدلت على « أدعو أو أنادى أو أعنى » بهذا نداء زيداً، والفعل لا يكون مفعولاً، فلا يكون منادى ومن هنا اختص النداء بالاسم. (١)

والنداء الحقيقى : ما دخلت فيه أحرف النداء على الاسم، فإن دخلت على غير الاسم فإنها حين ذلك تدل على التنبيه لا على النداء. كقوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ ﴾(٢) على قراءة من أفرد «يا » وجعل « اسجدوا » أمراً (٣)، وكقوله تعالى :﴿ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ﴾ (٤). **ومنه قول الشاعر** :

يـــا لعنـــة الله والأقـــوام كلـــهم والصـالحين على سمعـان من جـار(٥)

ومنه قول الآخر :

ألا ياسلمى يـا دارمـى علـى البلـى ولا زال منهلاً بجرعـائك القطـر(٦)

وقال البعض : المنادى بعدها فى جميع ذلك كله محذوف للعلم به، كأنه فى قوله تعالى : «يا قوم اسجدوا» و «يا هؤلاء ليت قومى يعلمون»

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية : ٢٨٢/١ : ٢٨٤.

(٢) النمل : (٢٥).

(٣) قراءة الزهرى والكسائى«حجة القراءات لابن زنجلة : ٥٢٥، الكشاف : ٤٤٨/٤، فتح القدير : ١٧٦/٤ ».

(٤) يس (٢٦).

(٥) من البسيط ولا يعرف قائله.
الشاهد : « يا لعنة الله » فـ « يا » إمّا للتنبيه وإما للنداء والمنادى محذوف «الكتاب : ٢١٩/٢، رصف المبانى : ٤٥٣، المغنى : ٤٣٠/٢، شرح التسهيل : ٣٨٩/٣، شرح المفصل : ٢٤/٢ ».

(٦) من الطويل لذى الرمة « الديوان : ١٠٢ »
الشاهد : « ألا يا اسلمى » حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه والتقدير : ألا يا هذه اسلمى. « الدرر : ٢٠٦/١، شرح التسهيل: ٣٨٩/٣، البيان للأنبارى : ٢٢١/٢ ».

وكذلك فى البيت « يا قوم لعنةُ الله » وفى « يا اسلمى » أى « يا فلانة ».[١]

فالتلازم بين أدوات النداء والاسم المنادى واضح وملموس لما للحرف المختص من تأثير فيما يختص به، بدليل أنه لو ظهر لنا خلاف ذلك يؤول على ما سبق.

❁❁❁❁❁

٧ـ « لا » النافية للجنس : « لا » تنقسم فى تصاريفها عملاً ومعنى إلى ضروب، أحدها : أن تكون تبرئة، وذلك إذا ركبتها مع النكرة، فتناولت نفى الجنس، فى نحو لا مال لزيد، ولا رجُلَ فى الدار، و﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾[٢] فهى فى هذا الوجه مشبهة ب «إنّ»، من حيث هى نقيضتها، ومعنى تناقضهما: أنه إذا قيل : إن فى الدار رجلاُ، قيل فى نفيه : لا رجل فى الدار، والعرب يحملون الشئ على نقيضه، كما يحملونه على نظيره.[٣]

قال المرادى : « الأصل فى الحروف، التى تدخل على الاسم تارة، وعلى الفعل تارة أخرى، أنها لا تعمل، و « لا » النافية من هذا القبيل فكان حقها ألا تعمل، قلت : الجواب أن « لا » هذه لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم، لأن قصد الاستغراق، على سبيل التنصيص، يستلزم وجود «من » لفظاً، أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات. فوجب ل « لا » عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها.»[٤]

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية : ٤٦/١.

(٢) يوسف ٩٢.

(٣) أمالى ابن الشجرى : ٥٢٧/٢، ٥٢٨.

(٤) الجنى الدانى : ٢٩٢، وينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٢١.

فـ « لا » حرف يدخل على الجملة الاسمية، وتفيد نفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نفياً نصياً، ومن الشروط التى يشترطها النحاة لعملها أن لا تتكرر، وأن لا يفصل بينهما وبين اسمها بفاصل ولا يكون موقعها إلا بداية التركيب. (١)

وعملها عمل « إن » هو فرعُ فرعِ فرعٍ، لأنها حُملت على « إنّ » فهى فرع، و« إنّ » حملت على : ضربَ زيداً عمرو، فـ..« إنّ » فرع، و« ضربَ زيداً عمرو»، فرع على : ضرب عمرو زيداً. وحملُ « لا » على « ليس » قويٌّ فى القياس لأنها نافية مثلها، وإذا جاز قياسها على « إنّ » فى العمل مع أنّها نقيضتها فحملُها على نظيرتها أولى، لكنّ حمل « لا » على « إنّ » فى العمل أفصح وأكثر فى الاستعمال. (٢)

فإذا دخلت « لا » على الاسم النكرة اختصت به إذا كانت للنفى العام، فإذا قلت « لا رجل فى الدار » فقد نفيت القليل والكثير من جنس الرجال، ولذلك لا يجوز : لا رجل فى الدار بل رجلان، وإنّما يجوز ذلك فى « لا » غير العاملة.

وإذا ثبت أنها فى النكرات للنفى العامّ ثبت أنها ليست الداخلة على الفعل، لأنها لا تنفى نفياً عاماً بدليل **أنك تقول** : أنت لا تضرب زيداً ضربة، وأنت لا تضربه ضربتين، فلو كانت لنفى الضرب العام لم يسغ ذلك، ولما اختصت بما دخلت عليه كان القياس أن تعمل جرّاً، فلم تجُر لئلا يتوهم أن الجرّ بـ «مِن» المنويّة، لأنها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض المواضع.

ولأن عامل الجر لا يستقل كلام به وبمعموله، ولا يستحق التصدير، و « لا » المذكورة بخلاف ذلك.

---

(١) ينظر : الهمع : ١٩٤/٢، الارتشاف : ١٢٩٥/٣.

(٢) ينظر : التذييل : ٢٢١/٥، ٢٢٢.

ولم يكن عملها رفعاً لأنه يوهم الرفع بالابتداء، ولئلا تلتبس بما لا يقتضى التنصيص على العموم، وهو « لا » العاملة عمل « ليس »، فلذلك عملت نصباً. ولما لم تستغن عن جزء ثان عملت فيه رفعاً لأنه عمل لا يستغنى بغيره عنه فى شئ من الجمل. وأيضاً فإعمال « لا » هذه إلحاق لها بـ « إنّ » لمشابهتها لها فى التصدير والدخول على المبتدأ والخبر.(١)

ويعد التلازم بين « لا » النافية للجنس واسمها من أبرز المواضع التى نص النحويون على ضرورة تلازمها مع معمولها لسببين : الأول تشترك فيه مع سائر الأدوات العاملة وهو أنها فرع فى العمل على الأفعال فلا تعمل مفصولة عن معمولها. والثانى خاص بها، إذ تتركب مع اسمها تركيب خمسة عشر.

يقول سيبويه : « اعلم أنك لا تفصل بين « لا » وبين المنفى، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجل، كما أنه لا يجوز لك أن تقول فى الذى هو جوابه : هل من فيها رجل ؟ ومع ذلك أنهم جعلوا « لا » وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشئ من الكلام، لأنها مشبهة بها» (٢).

فإن فصل بينهما أعرب من جهة أن بناءه إنما كان لتنزله معه كالشئ الواحد، والفصل يأبى ذلك فيتعين الإعراب. (٣)

وخبرها لا يكون إلا بعد الاسم، فلا يجوز أن يتقدم، فإنه إن تقدم الخبر بطل العمل نحو : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ (١) ويلزم عند ذلك التكرار، إذ لم يثبت لـ «لا» من

(١) ينظر : التذييل ٢٢٢/٥.
(٢) الكتاب : ٢٧٦/٢، وينظر : الأصول : ٣٨٠/١.
(٣) الإيضاح فى شرح المفصل : ٣٩٠/١.

التصرف فى المعمول ما ثبت فى « إنّ » التى هى أصل لها فى العمل، ولم يثبت ذلك لـ إنّ إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، فلا تبلغ « لا» أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان ظرفاً أو مجروراً.

والصحيح أن خبرها يكون مذكوراً إذا لم يدل عليه دليل، وأما إذا دل عليه دليل فلا يمتنع حذفه، بل حذفه جائز عند أهل الحجاز، ولازم عند بنى تميم.(٢)

❁❁❁❁❁

٨- تاء القسم :

رصد النحاة تلازماً تركيبياً بين تاء القسم ولفظ الجلالة « الله »، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ (٣)، والملاحظ فى الاستخدام أن التاء لا تستعمل فى القسم إلا مع لفظ الجلالة « الله » فهى حالة من حالات التلازم الخاص الحرفى، فلا يقال : تالسماء، أو تا القمر، وربما قالوا تربى وترب الكعبة وتالرحمن. (٤)

ويوجّه النحاة هذا الاستعمال بما يسوغ ذلك التلازم، فنظروا فى أصل التاء، وزعموا أنها منقلبة عن واو القسم، والتقدير : والله، فعندهم أن الواو تُقلب تاء، كما قلبت فى نحو : وراث، وتراث، ووجاه، وتجاه. (٥)

ويعلل الأنبارى لهذا التلازم بأنه لما كانت تاء القسم فرعاً على الواو، والواو فرعاً على الباء، ألزمت اسماً واحداً، وهو اسم الله تعالى. (٦)

---

(١) الصافات ٤٧.

(٢)المقاصد الشافية : ٤١٩/٢، ٤٢٠.

(٣) الأنبياء : (٥٧) .

(٤) ينظر : المغنى : ١٣٤/١، الجنى الدانى : ٥٧.

(٥) الكناش فى النحو والتصريف : ٧٩/٢.

(٦) منثور الفوائد : ٦٦، ينظر أسرار العربية : ٢٧٧، شرح ملحة الإعراب للحريرى : ٦٧.

وقال ابن مالك : « ولبعد التاء من الأصل لم يُجَر بها إلا اسم الله – تعالى – وقد يجر بها الرب »[١]

وإنما حكم على هذه التاء أن تكون بدلاً من الواو دون الباء التى هى أصلٌ حروف القسم ودون أن تكون أصلاً بنفسها لثلاثة أوجه :

أحدها : أنها لا تدخل إلا فى اسم الله خاصة دون غيره من الأسماء المعظمة، إلا ما حكى الأخفش من دخولها على « رب الكعبة » فى قولهم : « ترب الكعبة »، وذلك شاذ، فلما كانت الواو تدخل على اسم الله وغيره من الظواهر، والباء تدخل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات، كان للتاء مرتبة ثالثة ضعفت بها عن أن تكون مثلها، فعُلم أنها ثالثة عن الباء ثانية عن الواو فى الاستعمال فأجريت مجرى الباء فى الخفض وأجريت الواو مجراها فى ذلك.

الثانى : أن الواو ثانية عن الباء، لأنها من الشفتين مثلها، والتاء ثانية عن الواو لأنها بدل منها فى بعض المواضع، نحو اتعد واتزن فى اوتعد واوتزن على الوجوب.

الثالث : أن الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة، فهى أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء، والتاء فى باب القسم تلزم الخفض كما لزمته الباء والواو.[٢]

❁❁❁❁❁

٩-« **لات** »: يتلازم « لات » وهو حرف نفى يعمل عمل « ليس » بالحين، كما فى قوله تعالى : ﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٣]، ويبدو التلازم أكثر في اشتراط جمهور النحاة لخبرها واسمها فى كونهما حيناً، ولابد من حذف أحدهما

(١) شرح الكافية الشافية : ٨٦٤/٢.
(٢) ينظر : رصف المبانى : ٢٤٧.
(٣) ص : (٣) .

وعلة هذا التلازم : أن « لات » فرع على « لا »، و « لا » فرع على «ما»، و « ما » فرع على « ليس »، فلما وقعت فى رتبة رابعة ألزمت شيئاً واحداً وطريقة واحدة، كما أن تاء القسم – كما سبق – لما كانت فرعاً على الواو، والواو فرعاً على الباء، ألزمت اسماً واحداً، وهو اسم الله تعالى. (١)

❁❁❁❁❁

١٠- « **أل** » **التعريف** : لفظ « أل » لكى يكون للتعريف لابد أن يكون اللفظ الوارد بعده اسماً نكرة محتاجاً إلى التعريف، وهذا حتى نميز بينها وبين « أل » الموصولة التى تلحق الأفعال.

فهى ملازمة للاسم النكرة دون غيره.

وجمهور النحاة يذهبون إلى أنها اللام زيدت عليها ألف الوصل، إلا الخليل وحده، فإنه يزعم أنها حرف واحد بجملته بسيط، ولذلك كان يسميه « ال » كقد ، والصحيح أنها لام التعريف، دخلت عليهما همزة الوصل كما قال الجمهور، بدليل أنها تسقط فى الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل، فتقول : بالرجل، ومن الرجل، ولو كانت ألفها ألف قطع لثبتت فى موضع من الدّرج، ولم يوجد ذلك. (٢)

واختصت اللام بالتعريف دون غيرها من حروف المعجم لكونها لا يكثر فى كلام العرب إدغام حرفٍ من حروف المعجم ككثرتها فى غيرها، فدل على خفتها وكثرة استعمالها واختصاصها بذلك دون غيرها.

وإنما كانت ساكنة لا تتحرك، لأن الساكن أشد اتصالاً بما بعده من المتحرك، لأن المتحرك قد ينفصل فى بعض المواضع كواو العطف وفائه، والساكن لا ينفصل أصلاً.

---

(١) منثور الفوائد : ٦٦.

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣١٩/١، التذييل : ٢١٤/٣، مظاهر التعريف فى العربية لصالح كشو : ٧١.

والسبب فى وضعها أول الكلمة، ولم تكن فى أثنائها ولا آخرها هو : شدة اعتنائهم بها لاعتنائهم بمعناها الذى هو التعريف، ولو جُعلت فى آخر الكلمة لزال الاعتناء مع أن المراد قبل النطق بالكلمة ذلك، فجعله آخراً ضد ما قُصد له.

ولم يُجعل فى أثنائها لأن التعريف إنما هو للكلمة بجملتها، يزول بزوالها ويثبت بثبوتها بخلاف التصغير و التكسير، فإنه لاحق للكلمة بزيادة فيها أو نقصان منها ولإرادة التغيير فى أثنائها. (١)

وإذا نظرنا إلى « أل » عموماً نجدها مختصة بالأسماء على جميع وجوهها من كونها لتعريف العهد أو الجنس أو زائدة أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها، وذلك أن المقصود بها التعريف، والفعل لا يتعرف لأن مدلوله جنس، فهو أبداً مبهم فى جنسه، وإذا جاءت زائدة فإنما تدخل على ما كان شأنها أن تدخل عليه، وهو الاسم كقول ابن ميادة :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله (٢)

وكذلك الموصولة، لأنها للتعريف أيضاً، وإن جرى مع ذلك كونها موصولة اذ ليس المعنيان بمتنافيين .(٣)

وإن جاء فى الشعر (١)دخولها على الفعل ضرورة إلا أن المشهور دخول الألف واللام على الاسم واختصاصها به، مع اختصاص التى للتعريف بالاسم النكرة وملازمتها له.

---

(١) ينظر : رصف المبانى : ٧٣، ٧٤.

(٢) من الطويل لابن ميادة (خزانة الأدب : ٢٢٦/٢، الدرر ١٧/١، سر الصناعة : ٤٥١/٢، شرح الأشمونى : ١٨٣/١، التصريح : ١٨٦/١، المغنى : ٦٣/١).

(٣) ينظر : المقاصد الشافية : ٤٧/١.

(١) مثل قول الخِرق الطهوى :

يقــول الخنــا وأبغــض العجــم ناطقــاً إلى ربــــه صـــوت الحمـــار اليجـــدع

المبحث الثالث

التلازم بين التابع والمتبوع

يتصف التابع بشدة اتصاله بمتبوعه وملاصقته له غالباً، وهو الأمر الذى جعله ينزل مع متبوعه منزلة الشئ الواحد أو الكلمة الواحدة.

قال ابن يعيش : « التوابع هى الثوانى المساوية للأول فى الإعراب بمشاركتها له فى العوامل، ومعنى قولنا ثوان أى فروع فى استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصود، وإنما هى لوازم الأول كالتتمه له، وذلك نحو قولك : قام زيد العاقل، فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً لزيد كالتكملة له ، إذ الاسناد إنما كان إلى الاسم فى حال وصفه فكانا لذلك اسماً واحداً فى الحكم » [١]

وحفاظاً على هذه العلاقة المتينة بين التابع والمتبوع، تمسكاً بمبدأ التلازم بينهما كان الأصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع، فلا يجوز وقوع الفصل بينهما إلا إذا وجد المقتضى، ولم يكن الفاصل أجنبياً.

وفيما يلى إيضاح للتلازم بين التابع والمتبوع :

١ – التلازم بين الصفة والموصوف :

النعت هو : التابع المكمل لمتبوعه ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به وهو سببه.[٢]

---

(١) شرح المفصل : ٣٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٥٨/٣، وينظر : الأساليب الإنشائية فى النحو العربى ١٠٦.

فيظهر من التعريف احتياج الموصوف للصفة وملازمته لها، فالموصوف يطلب صفته ويستلزمها فى سياق التركيب الذى وردا فيه، لأن الصفة عندئذ تكون مقصودة فى الكلام فلا يحسن القول دون ذكرها، و لايتضح معناها إلا من خلال ارتباطها بموصوفها، لأنهما يشكلان معاً وحدة واحدة مكونة من شقين كل واحد منهما يتمم الآخر، ويرتبطان معاً بمركز الجملة ليؤديا وظيفة دلالية واحدة.

فالوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له، وتخصيصاً ممّن له مثل اسمه بذكر معنى فى الموصوف، أو فى شئ من سببه. ولا يكون الوصف إلا من فعل، أو راجعاً إلى معنى فعل. (١)

ومن شرط الصّفة أن توافق الموصوف فى إعرابه، وتعريفه وتنكيره، وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، ولا يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، بل يوصف كل نوع بما يضاهيه. (٢)

ومن الرتب التى حفظتها العربية والتزمتها ولم تجز الخروج عنها رتبة الموصوف من الصفة « فكما أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول، لا يجوز أيضاً أن تقدم الصفة على الموصوف».(٣)

وهناك آيات كثيرة جاء فيها النعت ملاصقاً للمنعوت، نحو قوله تعالى :﴿ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾(٤) وقوله تعالى : ﴿ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ ﴾(٥) وقوله تعالى :

(١) اللمع : ٦٥.
(٢)شرح ملحة الإعراب : ١٨٦.
(٣)ينظر : الخصائص : ٣٨٥/٢.
(٤)الأنعام : (١٦١).
(٥) الأنعام : (٧) .

﴿ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾[4] فرتبة الصفة التأخر عن الموصوف، فالموصوف هو من تنصب عناية المتحدث عليه، والإخبار بالصفة إنما يكون عنه، ولا يجوز تقديمها عليه، فإذا تقدمت الصفة كانت اسماً والموصوف فى هذه الحالة يعرب بدلاً من الصفة.[5]

فإذا قلت : جاء رجل طويل أعربت لفظ طويلٌ نعتاً، فإذا قدمت هذه الصفة فقلت : جاء طويلٌ رجلٌ، فإن لفظ « طويل » يعرب فاعلاً، ولفظ « رجل » يعرب بدلاً من طويل.

يقول ابن السراج : « لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف ولا أن تُعمل الصفة فيما قبل الموصوف، ولا تقدم شيئاً مما يتصل بالصفة على الموصوف.» [6]

فلا يجوز أن تتقدم الصفة، أى أن الرتبة هنا يجب أن تكون محفوظة، فالموصوف يأتى متقدماً ثم تأتى بعده الصفة.

هذا ..... وقد صرح العديد من النحاة بأنهما كالشئ الواحد. وفيما يلى بعض النصوص التى توضح ذلك.

---

(١) هود : (٨٢) .
(٢) الصافات : (٤٥، ٤٦) .
(٣) الزمر : (١) .
(٤) الزمر :(٤٦).
(٥) ينظر : الضرورة الشعرية فى النحو : ٢٨٩ .
(٦) الأصول فى النحو : ٢/٢٢٥.

قال الفارسى : « إنما لم تنعت المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، من حيث لم ينعت الواحد بالجمع، ولا الجمع بالواحد، لأن النكرة تشبه الجمع من حيث الشياع، والمعرفة تشبه الواحد من حيث الاختصاص. وعلل بعضهم ذلك بأن المعرفة إنما لم تنعت بالنكرة لأن نعت المعرفة إنما وضْعُه لرفع الاشتراك العارض فيها، والنكرة لا ترفع الاشتراك عن نفسها، فكيف ترفعه عن غيرها.

ولم يكن العكس، لأن حق المعرفة التقدم على النكرة، وحق النعت التأخر عن المنعوت، فهما متدافعان.» (١)

وقال السيرافى : « وإنما صار النعت تابعاً للمنعوت فى إعرابه لأنهما كشئ واحد فصار ما يلحق الاسم يلحق بنعته، وإنما صارا كشئ واحد من قبل أنك قلت : مررت برجل ظريف، فالرجال الظرفاء جملة لرجل ظريف، كما أن الرجال جملة لرجل، وصار رجل ظريف جزءاً للرجال الظرفاء، كما أن رجلاً جزء للرجال، ولما كان النعت اختصاصاً للمنعوت وجب أن يكون ذلك الاختصاص بأن يجعل له حالاً يعرى منها بعض ما يشاركه فى الاسم.» (٢)

وقال ابن أبى الربيع : « اعلم أن النعت والمنعوت كالشئ الواحد، والشئ الواحد لا يكون معرفة نكرة، لما بينهما من التضاد لأن النكرة لشياعها كالجمع، والمعرفة لاختصاصها كالواحد، فكما لا يمكن أن يكون الواحد جمعاً، والجمع واحداً لا يمكن أن تكون المعرفة نكرة، فإذا لم يكن ذلك فى الشئ الواحد، تعذر فيما هما كالشئ الواحد » (٣)

---

(١) الإيضاح للفارسى : ٢٧٥.

(٢) شرح السيرافى : ٣١٣/٢.

(٣) البسيط : ٣٠٠/١، وينظر : المقاصد الشافية : ٦١٨/٤.

فوجبت الموافقة فى ذلك حذراً من التدافع بين ما هو فى المعنى واحد، لأن فى التعريف إيضاحاً، وفى التنكير إبهاماً، والنعت والمنعوت فى المعنى واحد فتدافعا. (١)

أما فى باب التوحيد والتذكير وغيرهما من التثنيه و الجمع والتأنيث، فحكم النعت ألا يجرى على حكم المنعوت، وإنما يجرى على حُكم ما لو كان فى موضعه فِعْل، فحيث صح إفراد الفعل أفرد النعت، وحيث صح أن يُثنى الفعل لو وقع فى موضعه ثُنى النعت، وحيث صحّ جمعه أو تأنيثه فكذلك. (٢) ولكونهما شيئاً واحداً حمل ما ظاهره إضافة الموصوف للصفة على تقدير موصوف.

فإذا قلت : جاءنى زيدٌ الظريف، لم يكن الظريف غير زيد، فكما لا يجوز إضافة الشئ إلى نفسه لا يصح حمل ما ذكر من قولهم «صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربى» على ظاهره، والتقدير : صلاة الساعة الأولى ومسجد اليوم الجامع ودار الساعة الآخرة وجانب المكان الغربى»(٣)

فالتلازم بين الصفة والموصوف واضح لا جدال فيه لما بينهما من ارتباط معين يؤدى وظيفة دلالية محددة تقتضى تلازمهما.

❁❁❁❁❁

٢- **التلازم بين المتعاطفين** : العطف هو ذلك التركيب الذى يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف المدرجة فى هذا الباب. (٤)

---

(١) الهمع : ١٧٢/٥.
(٢) المقاصد الشافية : ٦١٩/٤.
(٣) المقتصد : ٨٩٤/٢.
(٤) ينظر : اللمع : ١٤٩.

وحروف العطف من ذوات مرتبة التوسط، أى أنها لابد أن تقع بين لفظين من جنس واحد، فقد يكون حيز حرف العطف مشكلاً من اسمين، عطف أحدهماعلى الآخر، كما قد يكون الحيز مشكلاً من فعلين عطف أحدهما على الآخر، وحرف العطف لا يوجد أبداً إلا إذا تواجد له المعطوف والمعطوف عليه فوجودهما ضرورى له.

فالعطف أسلوب بلاغى يحتاج إلى أن يكون بين المتعاطفين وجه ترابط واجتماع.

قال ابن يعيش : « وإنما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف، من قبل أن الثانى فيه غير الأول فلم يتصل إلا بحرف، إذ كان يأتى بعد أن يستوفى العامل عمله وهو غير الأول، فلم يتصل إلا بحرف » (١)

فالعطف بالحرف يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، إلا أنك إذا عطفت فعلاً على فعل وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه (٢).

والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى الحكم والإعراب، لا سيما إن كان العطف عطف نسق، وحرف العطف هو الواو، وهذه المشاركة فى المعنى بين المتعاطفين تستلزم التقارب بينهما منعاً للبس.

وحروف العطف متفقة فى اتباع المعطوف للمعطوف عليه فى الإعراب، ثم هى على ضربين :

ضرب يتبع المعطوف عليه فى الحكم كما يتبعه فى الإعراب وهى أربعة : الواو، والفاء، وثم، وحتّى.

والآخر على ضربين :

ضرب لتعليق الحكم بأحد المذكورين وهى : أو، و أم.

---

(١) شرح المفصل : ٣/٧٤.

(٢) شرح ملحة الإعراب : ١٨٩.

والآخرلمخالفة المعطوف للمعطوف عليه وهى : لا، وبل، ولكنْ. (١)

وكما أن التقديم والتأخير ممتنع فى باب عطف البيان كذلك هو فى عطف النسق، فلا يجوز تقديم عطف البيان على المعطوف عليه ولا العطف الذى هو نسق على المعطوف عليه إلا فى الواو وحدها وعلى قلته أيضاً. (٢)

وفى هذا يقول ابن السراج : « وأما العطف فهو كذلك لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه وكذلك ما اتصل به »(٣)

وقال ابن جنى : « ومما يُضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت : قام وزيد عمرو فقد جمعت أمام زيد بين عاملين : أحدهما : « قام »، والآخر : « الواو »، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين، وليس هذا كإعمال الأول أو الثانى فى نحو قام وقعد زيد، لأنك فى هذا مخيّر : إن شئت أعملت الأول، وإن شئت أعملت الآخر. وليس ذلك فى نحو : قام زيد وعمرو، لأنك لا ترفع عمراً فى هذا إلا بالأول »(٤)

فأسلوب العطف يقتضى وجود المتعاطفين اللذين ينعطف ثانيهما على أولهما ليحدث التركيب السليم.

وإذا كانت الذاكرة العربية تحفظ لنا من الشعر ما فيه انتهاك لهذه الرتبة على قلته، فالذى يذهب إليه جمهور العلماء هو أن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه، فلا تقول مثلاً: وعلى جاء محمد، تريد جاء على ومحمد.

---

(١) ترشيح العلل : ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) الخصائص : ٣٨٥/٢.

(٣) الأصول : ٢٢٥/٢، وينظر البسيط : ٨٠٣/٢.

(٤) الخصائص : ٣٨٧/٢.

إلا أنه قد يترخص فى هذه العلاقة بورود فاصل يفصل بينهما، يشترط فيه ألا يكون أجنبياً – كما سيأتى–

❁❁❁❁❁

٣–**التلازم بين التوكيد والمؤكد** : يُعد التوكيد والمؤكّد أكثر التوابع اتصافاً بالتلازم والاتصال، ولم يرد الفصل بينهما إلا فى مواضع نادرة.

فالتوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد فى إعرابه لرفع اللبس، وإزالة الاتساع، وإنما تؤكد المعارف دون النكرات. (١)

فالتوكيد يفيد تقوية المؤكد وتمكينه فى ذهن السامع وقلبه، جاء فى «المفصل » : « وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد، وما علق به فى نفس السامع، ومكّنته فى قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته، أو توهمت غفلة وذهاباً عما أنت بصدده فأزلته »(٢)

والعرب تؤكد كل شئ تراه فى حاجة إلى التوكيد، فهى قد تؤكد الحكم كله أو تؤكد جزءاً منه، وقد تؤكد لفظة بعينها، أو تؤكد مضمون الحكم، أو مضمون اللفظة أو غير ذلك. (٣)

وجاء فى بعض نسخ « المقدمة الجزولية »: « وإفادة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما ذكر، وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجوز فى كلامه.

وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم فى كلامه موضع الأخص ».

---

(١) اللمع : ٦٦.

(٢) المفصل : ١١١، ١١٢.

(٣) معانى النحو للسامرائى : ١٣١/٤.

وعلق الشلوبين على ذلك : « بأنه ليس بلازم له لأنه قد تكون فائدة تكرير اللفظ تمكين المعنى فى نفس السامع كما يكون ذلك – أيضاً – فائدة تكرير المعنى وتكرير الإحاطة. وقد يكون فائدته رفع المجاز »[١]

والتوكيد على ضربين : أحدهما : تمكين المعنى فى النفس، والآخر : لإزالة الغلط.

فأما تمكين المعنى : فإنه يكون بتكرير الشئ كقولك : قام زيد زيد، وذهب ذهب، وإنّ إنّ زيداً منطلق.

وأما التوكيد لإزالة الغلط فيكون بتسعة ألفاظ وهى : النفس والعين وأجمع وأجمعون وجمعاء وجمع وكل وكلا وكلتا.

كقولك : جاءنى إخوتك كلهم، لأنه يجوز أن تقول : جاءنى إخوتُك، فيتوهم أنه جاءك بعضهم، فإذا قُلت : كُلّهم، فقد أزلت وجه الشك.[٢]

هذا..... ويلزم أن لا يؤكد بأجمع وتوابعه إلا المعارف، لأن « أجمع » معناه ومعنى « كل » واحدٍ، فإذا كان المعنى فيهما واحداً فيلزم أن يكون أجمع معرفة، لأن « كلا » معرفة، لأنها ملازمة للإضافة، فلا تجرى إلا على معرفة، لأن التوكيد والمؤكد كالشئ الواحد، ولا يمكن فى اللفظين الجاريين على طريقة واحدة أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، فكما لا يكون الشئ الواحد معرفة نكرة فلا يكون اللفظان الجاريان فى الكلام مجرى واحداً بأصل الوضع مختلفين فى تعريف وتنكير.[٣]

---

(١) المقدمة الجزولية بشرح الشلوبين : ٦٨٤/٢.

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة : ١٦٣/١.

(٣) ينظر : البسيط : ٣٧٤/١، ٣٧٥.

فهذا يظهر لنا احتياج المؤكد إلى توكيد وملازمته له، فكل منهما يستلزم الآخر لأنهما كالكلمة الواحدة.

❁❁❁❁❁

٤- **التلازم بين البدل والمبدل منه** : لابد من وجود المبدل منه أولا ثم وجود البدل، لأن المبدل منه أصل والبدل فرع عن أصل، وهو يحتاج إلى ما يبينه أو يؤكده أو ينوب عنه، ويكون تابعاً له فى الإعراب . فالبدل ثان يقدر فى موضع الأول فيعمل فيه العامل كأنه خال من الأول والغرض من ذلك البيان، وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم وببعضها عند آخرين، فإذا ذكر أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب، ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم، نحو مررت بعبد الله زيد، وكان الأصل أن يكون خبرين أى جملتين، مثل مررت بعبد الله مررت بزيد، أو يدخل عليه واو العطف لكنهم لو فعلوا ذلك لا لتبس، فربما توهم المخاطب أن الثانى غير الأول، فجاءوا بالبدل فراراً من اللبس وطلباً للإيجاز . (١)

ويعرّف النحويون البدل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ومعنى ذلك أنك إذا قلت مثلاً « أقبل أخوك محمد » فالمقصود فيه بالحكم هو « محمد » وهو المهم وأما « أخوك » فقد ذكر تمهيداً لذكر العلم، فالبدل هو المهم وهو المقصود بالحكم، وأما المبدل منه فإنما يذكر تمهيداً وتوطئة لذكر البدل.

ويذهب النحويون إلى أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، وأما المبدل منه فعلى نية السقوط.

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٣/٦٤.

جاء فى « المفصل » أن البدل : « هو الذى يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون فى الإفراد»[١]

وقال الخوارزمى : « البدل : هو الذى يقصده المتكلم، ويذكر المبدل توطئة ليفيد بالجمع بينهما زيادة تأكيد فيما يريده، ويكون المبدل فى أكثر الأحوال فى حكم الساقط »[٢]

ولا يعنون بذلك أن المبدل منه لا فائدة فيه، وليس له غرض، بل على معنى أن البدل مستقل بنفسه، وأن العامل كأنما باشر البدل.

قال المبرد : « ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول « زيد مررت به أبى عبد الله » لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت : « زيد مررت بأبى عبد الله » كان خلفاً لأنك جعلت « زيداً » ابتداء، ولم تردّ إليه شيئاً فالمبدل منه مثبت فى الكلام.

وإنما سمى البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة..... والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا فى بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس فى الكلام »[٣]

وقال الرضى : « ولا كلام أن المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير إليه فى بدل البعض والاشتمال »[٤]

---

(١) شرح المفصل : ٦٦/٣.

(٢) ترشيح العلل : ٢٨٢.

(٣) المقتضب : ٤ / ٣٩٩، ٤٠٠.

(٤) شرح الكافية : ٣٤٢/١.

فقولك « أعجبنى محمد علمه » فيه « علمه » بدل من « محمد » فلو كان «محمد » على نية السقوط لكان القول « أعجبنى علمه » فلا يعود الضمير على شى وهو غير صحيح. (١)

فالبدل يجئ فى الكلام على تقدير وقوعه موقع الأول من غير إلغاء الأول وإبطال الفائدة بذكره، ولكن على أن البدل قائم بنفسه غير مُبين عن الأول بيان النعت الذى هو من تمام المنعوت.

فالبدل غير مبطل للمبدل منه، ألا ترى أنه قد يعرف بعضُ الناس أخا زيدٍ بعينه ولا يعرف اسمه، وبعضهم يعرف اسمه ولا يعرف أنه أخو زيد ؟ فإذا قلت : زيدٌ رأيت أخاه عمراً، فقد جمعت له الاسم والأخوة فعرفه من لم يعرفه من الجهتين جميعاً، فكذلك إذا قلت : مررت بزيد رجل صالح، فقد يجوز أن يعرف زيداً ولا يعلم أنه رجل صالح، فقد ذكرتَ صلاحه ليعرفه المخاطب كما عرفته.(٢)

والبدل تابع من التوابع والقاعدة فيه وفى غيره من التوابع الرتبة المحفوظة، فلا يجوز أن يسبق المتبوع فيها التابع.

يقول ابن السراج : « وأما البدل فلا يقدم على المبدل منه، وكذلك ما اتصل به لا يتقدم على الاسم المبدل منه » (٣) وذلك لأن هذه التوابع أجزاء من ما تتبعها.

فالتلازم بين البدل والمبدل منه واضح، فهما شئ واحد عند المتكلم، والمخاطب يعرف واحداً منهما ويريد المتكلم أن يبين للمخاطب أنهما شئ واحد، ولهذا سمى الترجمة أو التبيين، لأن المبدل منه محتاج إلى ما يبينه أو ينوب عنه – كما سبق.

(١) معانى النحو للسامرائى : ٢٠٤/٣.
(٢) التبصرة والتذكرة : ١٥٦/١.
(٣) الأصول : ٢٢٥/٢.

المبحث الرابع

الظواهر التى تحول دون التلازم

هناك عدة ظواهر تحول دون التلازم أو بمعنى أدق تخرق قرينة التلازم فى البنية الأصلية للجملة العربية وتغير من شكلها المعهود أو الأصلى مما قد يؤدى فى بعض الأحيان إلى اختلال العلاقة بين المتلازمين إذا لم يكن لذلك مسوغ مقبول. ومنها :

أولاً: **الفصل** :

الفصل بين المتلازمين يعتمد على أمرين أساسين : الأول : نوع المتلازمين، والثانى : نوع الفاصل بينهما.

إذ يختلف المسند والمسند إليه مثلا عن المضاف والمضاف إليه فى قوة الترابط بينهما، فيكون الفصل سائغاً بين المسند والمسند إليه، لأن كلاً منها يقتضى الآخر ولا يشترط تجاورهما، بعكس المضاف والمضاف إليه، إذ يشكلان ما يشبه الكلمة الواحدة ، فيكون الفصل بينهما كفصل الكلمة الواحدة إلى جزأين، فالفصل بين المسند والمسند إليه أسهل من الفصل بين ما يمثل عنصراً واحداً.

يقول ابن جنى : « وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قوى قبح الفصل بينهما »[1].

(١) الخصائص : ٢/٣٩٠.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بنوع الفاصل بين المتلازمين، فهو إمّا أن يكون أجنبياً عنهما، وإما أن يكون متصلاً بأحدهما، أو مما يتوسع فيه فى الكلام، ولكل حكمه، ولما كان الفصل بين المتلازمين يزداد قبحاً كلما قوى الترابط بينهما – كما قال ابن جنى – كان من أقبح الفصل ما وقع بين حروف الجر والاسم المجرور، أو المضاف والمضاف إليه نظراً لشدة الارتباط بينهما.

يقول ابن جنى : « والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه»(١)

ومن الفصل النادر، الفصل بين التابع والمتبوع، والموصول وصلته، والأداة ومدخولها، والمميز والتمييز، لأن التلازم بين هذه الأزواج قوى.

وقد حرص النحويون على إيجاد تخريج للفصل غير المطرد، وإلى وضع ضوابط للفصل المطرد حرصاً منهم على تفسير خرق قرينة التلازم.

ويكون الفصل مطرداً سائغاً **بين المسند والمسند إليه**، لأن الترابط فيه بين المتلازمين ترابط اقتضاء أكثر منه ترابط مجاورة أو اقتران، فلابد للمبتدأ من خبر ولابد للخبر من مبتدأ، ولا يتصور أحدهما دون الآخر، ولكن يمكن قبول عدم تجاورهما بمسوغات أو ضوابط معينة، لأنهما لم يؤلفا معاً ما يشبه الكلمة الواحدة، وإنما هما ركنان مستقلان من حيث الوظيفة النحوية ومتلازمان من حيث اقتضاء كل منهما للآخر، وليس الأمر كذلك مع سائر الأزواج المتلازمة، فالمضاف يشكل مع المضاف إليه ما يشبه الكلمة الواحدة، وكذلك الموصول وصلته، فيكون الفصل بينهما كفصل الكلمة الواحدة إلى جزأين.

(١) الخصائص : ٣٩٧/٢.

ومهما يكن من أمر، فإن الأصل فى المسند والمسند إليه أن يتلازما، وإذا خرقنا هذا الأصل فلابد من أن يكون لدينا ما يسوغ ذلك. (١)

فالاتصال بين طرفى الجملة الاسمية ليس مطرداً، إذ نلحظ فى حالات كثيرة ورود فاصل يباعد بينهما لوجود قرينة دالة على المعنى تبرر التباعد بينهما، سواء أكان الفصل بزيادة ضمير الفصل – كما سيأتى فى الزيادة – أم بغيره مثل : « فى الدار جالساً رجل » فقد تقدمت الحال « جالساً » على صاحبها المبتدأ « رجل » عندئذ فصلت بين المبتدأ المؤخر « رجل » والخبر المقدم شبه الجملة « فى الدار » ومثله:

لميـــــة موحشـــــاً طلـــــل يلـــــوح كأنـــــه خلـــــل (٢)

فتقدمت الحال « موحشاً » على صاحبها النكرة « طلل » وهو مبتدأ مؤخر، لذلك فصلت بين المبتدأ المؤخر « طلل » والخبر المقدم « لمية ».

– والفصل بينهما بشبه الجملة ﴿ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾ (٣) ففصلت شبه الجملة «يومئذ » بين المبتدأ « الأمر » والخبر شبه الجملة « لله »

ومثله ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ (٤)

..... وغيرها من الشواهد.

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٧٩، فى نحو اللغة وتراكيبها : ١٨٩ وما بعدها.

(٢) من الوافر – وهناك رواية : لعزة موحشاً – ينسب فيها لكثير عزة « ديوانه : ٥٠٦ » وينسب برواية « مية » إلى ذى الرمة، ويروى « لسلمى ». « الكتاب : ١٢٣/٢، الخصائص : ٤٩٢/٢، البسيط : ٣١٤/١، التصريح : ٥٨٤/١، شرح الأشمونى : ١٧٤/٢، اللسان : « وحش » .

(٣) الانفطار : (١٩).

(٤) التحريم : (٤) .

- **أما الفصل بين الفعل والفاعل** فعده النحاة شيئاً قبيحاً، لأنه يهدم الاتصال ويولد الإبهام فى الكلام.

قال ابن جنى : « أما الفروق والفصول فمعلومة المواقع – أيضاً – فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبى، وهو دون الأول، ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف، نحو قولك : كان فيك زيد راغباً »(١)

وقال ابن السراج : « ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشئ لم يعمل فيه الفعل »(٢)

إلا أنهم أجازوا الفصل بين الفعل وفاعله فى حالات نادرة ولا سيما إذا كان الفصل غير أجنبى كالجار والمجرور، نحو قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ (٣)أو المفعول كما فى قوله : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ﴾ (٤) وقوله : ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ (٥) وقوله :﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ (٦).

ومنه الفصل بالمفعول والظرف نحو قولهم : « حضر القاضى اليوم امرأة»..... الخ. (٧)

---

(١) الخصائص : ٢/٣٩٠.
(٢) الأصول : ٢/٢٢٣.
(٣)الجمعة : (١) .
(٤) الأنعام : (١٥٨).
(٥) الحج : (٣٧).
(٦) البقرة : (١٢٤).
(٧) ينظر : شرح المفصل : ٥/٩٢.

ومع ما سبق من شواهد يظل الفصل بين الفعل والفاعل نادراً، والأصل فيهما التلازم والتقارب حفاظاً على فهم المعنى وظهوره.

– **ومن الفواصل التى تجعل الفصل سائغاً** : الفصل بالظرف والجار والمجرور، فإنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما، لهذا يرى النحويون أنه لا يعتد بالفصل بين المتلازمين إذا كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لاتساع العرب فى الظروف والمجرورات. (١)

ويفسر ابن يعيش ذلك بقوله : « وإنما جاز بالظرف لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا فى زمان أو مكان، فكان ذكرها وعدمها سيان، فلذلك جاز إقحامها»(٢)

وهذا ما يفسر تسامح النحويين فى الفصل بالظروف و المجرورات بين المتلازمات التى يقبح الفصل بينها، ففى أشد أنواع الفصل قبحاً وهو الفصل بين الجار والمجرور، قبل النحويون ذلك.

وهناك مجموعة من الأزواج المتلازمة فى اللغة العربية لا تتضح العلاقة بينها إلا بتلازمها، فكرهوا الفصل بينها خوفاً من ضياع التلازم.

فلا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو الجار والمجرور، أو الصلة والموصول، أو التابع والمتبوع إلا فى حالات قليلة نادرة، إما أن يكون لها مسوغ، وإما أن تكون من قبيل الضرورة، أو الشذوذ.

وفيما يلى توضيح لذلك :

١ – الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

فالمتضايفان من المتلازمات التى شدد النحويون على عدم قبول الفصل بينها، **قال ابن يعيش** : « الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، لأنهما كالشئ

(١) ينظر : الأشباه والنظائر : ٢٨٨/١.

(٢) شرح المفصل : ٢٣/٣.

الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بينهما.» (١)

فمنع الفصل بين المتضايفين يؤكد التلازم بينهما لأنهما بمنزلة الشئ الواحد.(٢)

وأجاز ابن مالك الفصل بين المضاف والمضاف إليه – فى الاختيار – فى حالات محددة، وقد توسع البعض فى حالات الفصل بين المتضايفين. (٣)

والأولى أن يقيد ذلك فى أضيق الحدود، لأنهما كالكلمة الواحدة وكل منهما يفتقر للآخر.

وقد ورد الفصل بينهما فى مواضع دار الخلاف فيها (٤)، فالكوفيون يرون جواز الفصل بينهما فى مسألتين :

الأولي : أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل بينهما إما مفعول المصدر كقراءة ابن عامر (٥) قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَولَٰدَهِمْ شُرَكَائِهِم ﴾(٦)

برفع « قتل » ونصب « أولادَهم » وجر « شركائهم ».

وقد يكون الفاصل بينهما ظرفه كقول بعضهم: « تركُ يوماً نفسك وهواها سعى لها فى رداها » (٧)

---

(١) شرح المفصل : ١٩/٣.

(٢) ينظر : الإنصاف : ٤٣١/٢، أوضح المسالك : ١٥٠/٣.

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٦٨/٣، النحو الوافى : ٥٣/٣ : ٥٩.

(٤) ينظر : الإنصاف : ٤٢٧/٢، أوضح المسالك : ١٥٠/٣، شرح التسهيل : ٣/ ٢٧٢، المساعد : ٣٧٢/٢، شرح ابن عقيل : ٦٨/٣، شرح التصريح : ٧٣٢/١.

(٥) ينظر: الحجة فى القراءات السبع : ١٥٠، النشر : ٢٦٣/٢.

(٦) الأنعام : (١٣٧).

(٧) ينظر : شرح ابن عقيل : ٦٩/٣، أوضح المسالك : ١٥٠/٣، شرح التصريح : ٧٣٣/١.

الثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل إمّا مفعوله الثانى كقراءة بعضهم [١] ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهِۦ ﴾ [٢]

وإمّا ظرفه كقوله ﷺ : « هل أنتم تاركو لى صاحبى » [٣] وغير ذلك من الشواهد.

وذهب البصريون إلى منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقصروا الجواز بالظرف وشبهه على الضرورة الشعرية. [٤]

واستدلوا لمذهبهم بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شئ واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بالظرف وحرف الجر للضرورة، لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما. [٥]

ومع ما سبق يظل الفصل بين المتضايفين غير مستساغ، لأنه يؤدى إلى الإبهام فى الكلام، ولذا يحسن تجنبه ما أمكن.

وكذا فإن المضاف إليه مفتقر إلى المضاف من جهة العمل، فحركة الجر على المضاف إليه مكتسبة من تركبه مع المضاف، وفى الفصل بينهما فك لهذا التركيب.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر النشر : ٢٦٣/٢، معانى الفراء : ٨١/٢.
(٢) إبراهيم : (٤٧).
(٣) رواه البخارى برقم (٣٦٦١) – باب فضائل الصحابة (فضائل أبى بكر) .
(٤) ينظر : الكتاب : ١٩٣/١، أوضح المسالك : ١٥٠/٣، الإنصاف : ٤٢٧/٢ : ٤٣٦.
(٥) ينظر : الإنصاف : ٤٣١/٢: ٤٣٤، التصريح : ٧٣٢/١.

٢- الفصل بين الجار والمجرور :

يرى النحويون أن الفصل بين الجار والمجرور أشد قبحاً من الفصل بين المتضايفين، لأن حروف الجر عوامل ضعيفة، فلا تقوى على العمل إذا لم تباشر معمولاتها من الأسماء، يقول ابن جنى : « والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه »(١)

وهو فى ذلك تابع لسيبويه **حيث قال عند حديثه عن لله كم الخبرية لله** : «إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشئ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسمٍ منونٍ، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخلٌ فى الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذى يعمل فيه، تقول : « هذا صاربٌ بك زيداً »، ولا تقول : « هذا ضاربُ بك زيدٍ »(٢)

فالأصل عدم جواز الفصل بين الجار والمجرور، إلا أنه ورد ما يثبت جواز الفصل، لكن ذلك فى حالات نادرة، منها ما أفادنا به السيوطى من مواضع يفصل فيها بين الجار والمجرور ضرورة وهى قليلة :

أولها : فصل حرف الجر عن اسمه بظرف، كقول الشاعر :

إن عمراً لا خير فى اليوم عمرو إن عمراً مكثِّر الأحزان(٣)

ثانيهما : فصلهما بجار ومجرور كقول الشاعر :

ربَّ فى الناس موسرٍ كعديم وعديم الحال ذا أَيْسَار(١)

ثالثهما : الفصل بين الجار والمجرور بالمفعول كقول الشاعر :

---

(١) الخصائص : ٣٩٥/٢.

(٢) الكتاب : ١٦٤/٢.

(٣) من الخفيف ولم أعثر على قائله « الهمع : ٢٢٦/٤، الدرر : ٩٩/٢، شرح الأشمونى: ٢٣٦/٢ ».

وإنى لأطوى الكشح من دون ما انطوى واقطع بالخِرق الهبوع المراجم[٢]

أى : واقطع الخِرق بالهبوع.

كذلك سمع فى النثر الفصل بالقسم، ونقل السيوطى عن الكسائى قوله : «اشتريته بوالله درهم »[٣]

❁❁❁❁❁

٣-**الفصل بين الموصول وصلته** : لم يجز النحويون الفصل بين الموصول وصلته، لأن الصلة من تمام الموصول، وهما كالجزء الواحد فى التركيب النحوى.

يقول ابن جنى : « ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبى ..... ولو قلت : ضربت التى سوطاً أخوها جعفر، لم يجز، لأنك فصلت بالسوط، وهو أجنبى، بين الصلة والموصول.

وصحة المسألة أن تقول : ضربت التى أخوها جعفر سوطاً، أو ضربت سوطاً التى أخوها جعفر، كل ذلك جائز » [٤]

ولم يجيزوا كذلك الفصل بين أجزاء الصلة بفاصل أجنبى، ففى قولك : افعل ما تراه صواباً وادع إليه الآخرين، لا يجوز أن تقول : افعل ما تراه الآخرين صواباً وادع إليه، لوجود فاصل أجنبى لم يفصل بين الصلة والموصول

---

(١) من الخفيف ولم أعثر على قائله « الهمع : ٢٢٦/٤، الدرر : ٩٩/٢ ».

(٢) من الطويل ولم أعثر على قائله « الهمع ٢٢٦/٢، الدرر : ١٩٩/٢، اللسان : (هبع).

(٣) الهمع : ٢٢٦/٤.

(٤) اللمع : ١٢٤، ١٢٦.

مباشرة، وإنما تخلل جملة الصلة ففصل بين أجزائها، فهذا الفصل ممتنع فى قواعدهم. (١)

ولا يجيز النحويون الفصل بين الموصول وصلته بتابع الموصول، لأنه يضعف قرينه التلازم بينهما. **يقول العكبرى** : «والفصل بين الصلة والموصول بالصفة أو البدل غير جائز، لأن الموصول لم يتم، فلا يوصف ولا يبدل منه » (٢)

والسبب فى هذا التقييد للفصل أن الموصول اسم مبهم لا يحمل مدلولاً، فهو مفتقر دائماً إلى جملة الصلة، التى تكسبه الدلالة على المعنى، ويشكل معها وحدة واحدة تمثل أحد ركنى الجملة، ويتمم مع ركنها الآخر المعنى.

يقول المبرد : « ولا تفرق بين الصلة والموصول لأنه اسم واحد » (٣)

هذا هو المبدأ العام فى باب الصلة والموصول، إلا انهم جوّزوا فى حالات قليلة ونادرة وقوع الفصل بين الصلة والموصول إذا كان الفاصل غير أجنبى.

كالفصل بأجزاء الصلة نحو قوله تعالى :﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾(٤) . فقوله " وترهقهم ذلة " من كمال الصلة لأنه معطوف على "كسبوا" وفصل بينه وبين الموصول بقوله : جزاء سيئة بمثلها .

والفصل بمعمول الصلة لأن الفاصل ليس بأجنبى نحو : الذى إياه ضربت.(٥)

---

(١) ينظر : اللباب : ١٢٨/٢.

(٢) التبيان : ٤٦٠.

(٣) المقتضب : ١٩٣/٣.

(٤) يونس : (٢٧).

(٥) ينظر : الخصائص : ٣٣٦/١، شرح الجمل : ١٨٦/١، المغنى : ٤٥٠/٢، الهمع:٣٠٣/١.

فلا يجوز الفصل بين الصلة والموصول أو بين متعلقات الصلة بأجنبى، لقوة اتصالهما وترابطهما بحيث يعدان كالاسم المركب. (١)

يقول ابن مالك : (للموصول مع الصلة شبه بشطرى الاسم، وأشبه الأسماء بهما المركّب تركيب مزجٍ كبعلبك، فإن المفرد مباين لهما بعدم التركيب، والمضاف والجملة مباينان لهما بتأثير صدرهما فى عجزيهما، والمركب تركيب مزج خالٍ من تلك المباينات، فكان شبهه أولى بالاعتبار).(٢)

فالترابط بينهما منع فصلهما، وما ورد من نصوص قد فصل فيها بين الموصول وصلته فهو من النادر أو الضرورة أو مما توسعت فيه القاعدة النحوية.

❁❁❁❁❁

٤- **الفصل بين التابع والمتبوع** : ذكر النحويون أنه لا يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى (٣)وذلك حرصاً منهم على تحقيق ظاهرة الاطراد فى التلازم بين الأزواج التى ترتبط معاً، لتدل على المعنى الذى يقصده المتكلم، فيرون لذلك أن ما ورد عن العرب مفصولاً به بين التابع والمتبوع، لم يكن بأجنبى، وإنما هو متمم للقول، أو ربما كان للضرورة الشعرية.

- والآيات التى جاء فيها النعت متصلاً بالمنعوت كثيرة – كما سبق – لأنه الأصل فى نظم الكلام، أما الفصل بينهما فقد ورد فى آيات محدودة ومواضع نادرة.

(١) ينظر : الهمع : ٣٠٢/١، اللمع : ١٢٤ .
(٢) شرح التسهيل : ٢٣١/١، ٢٣٢.
(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجى : ٢٢١/١.

قال ابن أبى الربيع : « ويجوز الفصل بين الأسماء ونعوتها، وإن كان الأحسن والأصل ألا يفصل » (١)

ومن مواضع الفصل بين الصفة والموصوف :

١- الفصل بمعمول الوصف، نحو قوله تعالى :﴿ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾(٢)
ونحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ (٣)

٢- الفصل بمعمول العامل فى الموصوف نحو قوله تعالى :﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ (٤)

٣- الفصل بالعامل فى الموصوف نحو : « أزيداً – ضربت العالم »

٤- الفصل بالمبتدأ الذى خبره متعلق بالموصوف نحو قوله تعالى :﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (٥)

ومن الفصل بين المتعاطفين :

١- الفصل بالظرف نحو : جاءنى أمس عمرو، واليوم زيد.

٢- الفصل بالمفعول الثانى للفعل، نحو قوله تعالى :﴿ وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ (٦)

ومن الفصل بين التوكيد والمؤكد :

١- الفصل بالجار والمجرور، نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ (٧)

---

(١) البسيط : ٣٢٤/١.
(٢) ق : (٤٤) .
(٣) الزخرف : (٣١).
(٤)المؤمنون : (٩١، ٩٢).
(٥) إبراهيم : (١٠) – والراجح كونه فاعلاً وقيل بوجوب الفاعلية (المغني : ٥١١/٢)
(٦) هود : (٦٠).
(٧) الأنبياء : (٣٦).

٢- الفصل بجملة الشرط، نحو قوله تعالى : ﴿ قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ۝ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (١)

٣- الفصل ب « ثم » إن أمن اللبس، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۝ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ (٢)

ومن الفصل بين البدل والمبدل منه :

١- الفصل بينهما بالخبر كقراءة ابن عبلة (٣) ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ (٤)

بفتح«قلبه » على أنه بدل منصوب من اسم « إنّ» بدل بعض من كل.

٢- الفصل بمعمول العامل فى المبدل منه مثل قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ (٥)

ففصل بين المبدل منه«إلى النور » وبين البدل « إلى صراط » بقوله « بإذن ربهم » لأنه معمول العامل فى المبدل منه. (٦)

قال أبو حيان : « والأحسن ألا يفصل بين البدل والمبدل منه وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل نحو « أكلت الرغيف فى اليوم ثلثه، وقام زيد الظريف فقم، وقال تعالى : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِّصْفَهُ ﴾ (٧) » (٨)

---

(١) المؤمنون : (٩٣، ٩٤).
(٢) الانفطار : (١٧، ١٨).
(٣) مختصر شواذ القرآن : ٢٥ .
(٤) البقرة (٢٨٣).
(٥) إبراهيم : (١).
(٦) ينظر : البحر المحيط : ٣٩٣/٥، التبيان : ٧٦٢/٢.
(٧) المزمل : (٢).
(٨) الارتشاف : ١٩٧٤/٤.

ويكفى هذا القدر من الحديث عن الفصل بين التابع والمتبوع، وما يعنينا هو أنه لا يفصل بالأجنبى المحض بين التابع والمتبوع، لئلا تضعف قرينه التلازم بين هذه الأزواج ، فالفصل بين التابع والمتبوع – وإن كان نادراً – إلا أنه أشيع من الفصل بين الجار والمجرور، أو بين المضاف والمضاف إليه، أو بين الصلة والموصول، لأن قوة الترابط بين التابع والمتبوع أضعف منها فى الأزواج السابقة، وهذا يؤكد ما ذهب إليه ابن جنى حين قرر أنه كلما زاد المتلازمان اتصالاً قوى قبح الفصل بينهما. (١)

❁❁❁❁❁

٥- **الفصل بين « لا » النافية للجنس واسمها** : من المقرر عند النحاة أنه لا يجوز الفصل بين الأداة ومدخولها بأجنبى فى سعة الكلام، لأن الأدوات محمولة فى العمل على الأفعال، وهى فرع عليها، والفرع ينحط دائما عن الأصل، فالأفعال تعمل متصلة بمعمولاتها ومفصولة عنها لأنها عوامل قوية، بينما الأدوات عوامل ضعيفة فلا تعمل إذا فصل بينها وبين معمولاتها، ولكنهم أجازوا ذلك فى ضرورة الشعر إذا كان الفاصل بالظرف أو الجار والمجرور، ومن هنا أكد النحاة على ضرورة التلازم بين « لا » واسمها، وعدوهما جزءاً واحداً لا يفصل بعضه عن بعض، فإن فصل عنها اسمها ألغى عملها نحو قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ (٢) لأنها لم تتركب مع اسمها فتشكل اسماً واحداً كخمسة عشر.

يقول ابن يعيش : « لأن « لا » وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء، يدل على ذلك أنا إذا قلنا : لا فيها رجل، ففصلنا بين « لا » واسمها بظرف أو جار ومجرور بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع صحة الجحد

(١) الخصائص : ٣٩٢/٢.
(٢) الصافات : (٤٧).

بها، وبقاء معنى المنصوب، ومنه قوله تعالى :﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [1] ومن الملاحظ هنا أن الفصل بين « لا » واسمها لم يكن سبباً فى خفاء المعنى كما يحدث عند الفصل بين المضاف والمضاف إليه أو الموصول وصلته..... الخ فالمعنى هنا واضح على الرغم من الفصل، فلا فرق فى الدلالة على النفى بين قولنا « لا غولَ فيها »، وقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ فهى يصح الجحد بها مع الفصل». [2]

فضعف « لا » فى العمل لكونها فرعاً على الأفعال وقياسها على خمسة عشر هما المانع من جواز الفصل بين « لا » واسمها، وليس السبب هو المحافظة على المعنى لأنه متحصل مع الفصل.

❁❁❁❁❁

٦- **الفصل بين فعل التعجب ومعموله** : هناك تلازم واضح بين فعل التعجب والمتعجب منه، فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبى، فلا يصح قولك : ما أحسن الدرهم معطيك، وأنت تريد : ما أحسن معطيك الدرهم، ولا يصح قولك : ما أحسن بزيد ماراً، وأنت تريد : ما أحسن ماراً بزيد.

ولا يجوز تقديم المفعول على « ما » ولا على الفعل فلا يجوز : زيداً ما أحسن ولا ما زيداً أحسن كما يجوز ذلك فى غير التعجب من نحو: زيداً عبد الله أكرم وعبد الله زيداً أكرم.

وذلك لضعف فعل التعجب وغلبة شبه الاسم عليه، فلا يتصرف فيه بالتقديم والتأخير أو الفصل ونحوه. وهذا ما عليه إجماع النحويين. [3]

---

(١) شرح المفصل : ١٠٩/٢.

(٢) المرجع السابق : نفس الصفحة.

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١٤٩/٧، شرح ابن عقيل : ١٣٠/٣.

ولكنهم ذهبوا إلى جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله فى حالات منها :

– أن يكون الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً متعلقين بفعل التعجب نحو قول الشاعر :

وقـــال نبـــى المســـلمين تقـــدموا وأحبـب إلينـا أن تكـون المقـدما.[1]

وقوله :

أقـيم بـدار الحـزم مـا دام حزمهـا وأحـــر إذا حالـــت بـــأن أتحـــولا[2]

وقول الآخر :

أخلـــق بـــذى الصـــبر أن يحظـــى ومدمن القرع للأبواب أن يلجا. [3]

وقد يجب الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب نحو : ما أحسن بالرجل أن يصدق، لأن معمول فعل التعجب « أن يصدق » مشتمل على ضمير يعود على المجرور، فيجب أن يتقدم المجرور لئلا يعود الضمير على متأخر.

أما إذا كان الجار والمجرور غير متعلق بفعل التعجب لم يجز الفصل به، فلا يجوز أن تقول فى نحو : ما أفضل المنفق على الفقراء : ما أفضل على الفقراء المنفق، لأن الجار والمجرور متعلق بالمنفق لا بفعل التعجب.

---

(١) من الطويل لعباس بن مرداس « شرح ابن عقيل : ١٣٠/٣، الدرر : ٢٩٢/٢، الجنى الدانى : ٤٩، شرح الأشمونى : ١٩/٣، التصريح : ٦٢/٢».

(٢) من الطويل لأوس بن حجر « ديوانه : ٨٣ »

« التصـريح : ٦٦/٢، شـرح عمـدة الحـافظ : ٧٤٨، أوضـح المسـالك : ٢٢٦/٣، شـرح الأشمونى : ٢٤/٣ »

(٣) من البسيط لمحمد بن يسير « شرح ديوان الحماسة للمرزوقى، ١١٧٥، شرح الأشمونى : ٢٣٤/٢، شرح الكافية الشافية : ٨٢٩».

قال ابن هشام : « ولعدم تصرف هذين الفعلين، امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما بغير ظرف ومجرور، لا تقول : ما زيداً أحسن، ولا بزيد أحسن، وإن قيل : إن « بزيد» مفعول، وكذلك لا تقول : ما أحسن يا عبد الله زيداً، ولا أحسن لولا بخله بزيد، واختلفوا فى الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح الجواز، كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب».(١)

ويكفى هذا القدر من الحديث عن الفصل بين المتلازمين، وقد ظهر لنا مما سبق أن حرص النحويين على ضرورة الاتصال بين المتلازمين إما أن يكون سببه افتقار أحد المتلازمين للآخر، فلا يتضح أحدهما إلا بما يلازمه، لأنهما كالشئ الواحد، وهما معاً يؤديان وظيفتهما فى التركيب، وقد يكون السبب متعلقاً بالفعل، فالعامل الضعيف لا يتصرف فيه بالفصل وحينئذ لابد من اتصال المتلازمين، وقد تضعف العلاقة بين المتلازمين ، فيسوغ الفصل بينهما، وقد تكون هذه العلاقة قوية على الرغم من انفصال المتلازمين، وقد يكون السبب فى الفصل راجعاً إلى نوع الفاصل بينهما.

ومن هنا وافق النحويون على الفصل فى حالات ومنعوه فى حالات آخرى.

❁❁❁❁❁

ثانيا : **الحذف** :

لا يكاد يخلو باب فى النحو من الحذف فى بعض جزئياته، وما يترتب على هذا من وجوب التقدير والاستتار، وفق ما يتطلبه السياق حتى تكتمل الجملة، ويتضح هذا فى قول ابن يعيش عند حديثه عن جواز حذف المبتدأ أو الخبر : «

(١) أوضح المسالك : ٣/٢٢٦.

قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جئ بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتى به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً » (١)

والحذف لا يكون إلا بدليل من نمط معروف أو قرينة قائمة أو معنى فى السياق لا يستقيم إلا مع تقدير الحذف. (٢)

وعلى هذا فيشترط فى الحذف دائماً وجود القرينة الدالة على المحذوف. (٣)

ومن مواضع الحذف :

١- **حذف المبتدأ أوالخبر** :فقد يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر، وحذف الخبر وإبقاء المبتدأ إذا دلّ الدليل على المحذوف منهما. (٤)

فيحذف المبتدأ إذا وجدت قرينة مانعة من أن يحدث اللبس فى التركيب، كما يحذف إذا كان فى جواب الاستفهام أو بعد فاء جواب الشرط نحو قوله تعالى :﴿ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ﴾ (٥)

كما يحذف بعد فعل القول نحو قوله تعالى :﴿ بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ (٦) أى : هو أضغاث أحلام.

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ (٧) أى هو النار، وهو يعود على الشرّ.

ومثال حذف الخبر وإبقاء المبتدأ : قولك جواباً لمن سأل مَنْ عندك ؟ فقلت : زيدٌ، أى : زيد عندى، فحذفت «عندى » الذى هو الخبر.

---

(١) شرح المفصل ٩٤/١ .

(٢) البيان فى روائع القرآن : ٩١/١.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٨.

(٤) الضوابط الكلية : ٤٠.

(٥) البقرة : (٢٦٥).

(٦) الأنبياء : (٥).

(٧) الحج : (٧٢).

ومواضع حذف المبتدأ والخبر مشهورة ومعلومة للجميع لاداعى للتوسع فيها هنا. (١)

❁❁❁❁❁

٢- **حذف الفاعل** : من أحكام الفاعل أنه عمدة لابد منه لأن المسند حكم، ولابد للحكم من محكوم عليه. (٢)

فلا يجوز حذف الفاعل وحده لأنه « كعجز المركب فى الامتزاج بمتلوه، ولزوم تأخره، وكونه كالصلة فى عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه فى أنه معتمد البيان »(٣)

قال ابن عصفور : « وإنما لم يجز حذف الفاعل لأنه لا يخلو من أمرين : أحدهما : أن يحذف حذفَ اقتصار والآخر : أن يحذف حذف اختصار . أما الاقتصار فلا يتصور لأنك لو قلت : قام، ولم تذكر الفاعل ولا أردت أن تقدره لكنت قد تكلمت بغير مفيد.

وأما حذف الاختصار فلا يتصور – أيضاً – لأن العربَ قد جعلته مع الفعل كالشئ الواحد، لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له فى مثل قولك : أكرمتُ وضربتُ » (٤)

فلا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه، مثال ذلك قولك : زيداً، جواباً لمن قال : مَنْ أُكرم، والتقدير : أكرم زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل.(٥)

❁❁❁❁❁

(١) ينظر : الخصائص : ٢/ ٣٦٢، شرح التسهيل : ٢٧٥/١، شرح الأشمونى : ٢١٤/١، الكناش فى النحو : ٨٢/١ : ٨٤.
(٢) التصريح : ٣٩٨/١.
(٣) شرح التسهيل : ١١٨/٢.
(٤) شرح الجمل : ٦١٨/١، ٦١٩ .
(٥) ينظر التذييل والتكميل :٢١٦/٦ : ٢١٨ – وأجاز الكسائى حذف الفاعل وتبعه السهيلى تمسكاً ببعض الشواهد التى أولت على أنه مستتر عائد على ما دل عليه الفعل أو الكلام (التصريح : ٣٩٨/١).

٣ـ حذف المضاف أو المضاف إليه : يحذف المضاف كثيراً من الكلام وهو سائغ فى سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه. (١)

وقد يحذف المضاف إليه – أيضاً– وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياساً وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريف والتخصيص، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضاً للغرض وتراجعاً عن المقصود. (٢)

ولكن إذا وجدت قرينة تدل عليه جاز حذفه.

فالمضاف والمضاف إليه يتطلب أحدهما الآخر ويحذف كل منها مع وجود القرينة الدالة على المحذوف وإذا أمن اللبس. (٣)

فيحذف المضاف إليه إذا كان ياء المتكلم فى النداء، وبعد ألفاظ الغايات كـ: قبل وبعد وألفاظ الجهات وحينها تبنى على الضم، وبعد كل وبعض وأى وغير.

ومنه قوله تعالى : ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ (٤) أى : من قبل الأشياء وبعدها.

ومنه قولهم : « إذ وحينئذ » فيجوز حذف المضاف إليه « الجملة» إذا كانت قبلها جملة تدل عليها.

---

(١) شرح المفصل : ٢٣/٣.

(٢) شرح المفصل : ٢٩/٣ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٨.

(٤) الروم : (٤).

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير جداً ومنه :﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ (١) أى : إلى أهل مدين، ومنه : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (٢) أى : أهل القرية، ﴿ وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ (٣)

أى : أصحاب العير، و ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ (٤) أى بر من آمن بالله، وإن شئت قدرت : ولكن ذا البر من آمن بالله، ومنه: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ (٥)

أى : أشهر الحج أشهرٌ معلومات، وإن شئت قدَّرت : الحجُّ حجُّ أشهر معلومات. (٦)

❁❁❁❁❁

٤-حذف الموصول أوالصلة : ذهب البغداديون والكوفيون إلى جواز حذف الموصول الاسمى إذا علم، وأما البصريون غير الأخفش فلا يجيزون ذلك، وإن ورَد فيكون ذلك مختصاً بالشعر. (٧)

وذهب ابن مالك مذهب الكوفيين والبغداديين فى ذلك، وذكر أنه ثابت بالقياس والسماع.

فالقياس على « أنْ » فإن حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه، لأن صلة

(١) الأعراف : (٨٥).
(٢) يوسف : (٨٢).
(٣) يوسف : (٨٢).
(٤) البقرة : (١٧٧).
(٥) البقرة : (١٩٧).
(٦) ينظر : أمالى ابن الشجرى : ٦٧/٢، الخصائص : ٣٦٢/٢.
(٧) ينظر : التذييل والتكميل : ١٦٩/٣.

الاسم مشتملة على عائد يعود عليه، ويميل المذهب إليه، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفى وأيضاً فإن الموصول الاسمى كالمضاف وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا عُلم جائز، فكذلك ما أشبهه.

وأما السماع فمنه قول حسان :

أمــن يهجــو رســول الله مــنكم ويمدحــه وينصــره ســواء (١)

وقول ابن رواحة :

فــوالله مــا نلــتم ومــا نيــل مــنكم بمعتــدل وفــق ولا متقــارب (٢)

وقول بعض الطائيين :

مــا الــذى دأبــه احتيــاط وحــزم وهــواه أطــاع يســتويان. (٣)

التقدير : ومن يمدحه، وما الذى نلتم، والذى هواه أطاع.

وذكر ابن مالك أن من أقوى الحجج قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾ (٤)

---

(١) من الوافر « ديوان حسان : ٢٠ »، المقتضب : ١٣٧/٢، شرح أبيات المغنى : ٣٠٥/٧، الهمع : ٣٠٦/١، شفاء العليل : ٢٥٠/١ ».

(٢) من الطويل لابن رواحة وقيل لبعض الطائيين « شرح أبيات المغنى : ٣٤٦/٧، الخزانة : ٩٤/١٠، شرح التسهيل : ٢٣٥/١، الهمع : ٣٠٦/١ ».

(٣) من الطويل ولم أعثر على قائله « شرح أبيات المغنى : ٣٠٩/٧، شرح التسهيل : ٢٣٥/١، المغنى : ٧١٨/٢٢ ».

(٤) العنكبوت : (٤٦).

أى : وبالذى أنزل إليكم، فيكون مثل قوله تعالى: ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ﴾ (١).(٢)

ومنه قوله تعالى : ﴿ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ (٣)، وقوله : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (٤)، فههنا اسم موصول مقدر لأن الذين فى السماوات غير الذين فى الأرض.

فيجوز حذف الاسم الموصول إذا علم بأن يكون معطوفاً على مثله – كما سبق.

ويجوز قليلاً حذف الصلة إذا علمت أو إذا أريد بها الإبهام، فمن الأول قول الشاعر :

نحـــن الألى فـــأجمع جمـــو عـــك ثـــم وجههـــم إلينـــا (٥)

أى : نحن الذين عرفوا بالشجاعة وعدم مبالاتهم بأعدائهم. وغير ذلك من الشواهد.(٦)

ومن الثانى قولهم « بعد اللتيا والتى » أى : بعد الداهية التى وصلت إلى حد من العظم لا يمكن شرحه وتقاصرت العبارة عن كنهه، واللتيا هى الداهية العظيمة، فيجوز حذف الصلة إذا أردت إبهامها على السامع، ليذهب الذهن

(١) النساء : (١٣٦).
(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٣٥/١ .
(٣) البقرة : (١١٦).
(٤) الرعد : (١٥).
(٥) من مجزوء الكامل لعبيد الأبرص (الدرر : ١٧٣/١، شرح التسهيل : ٢٣٦/١، المساعد : ٨٧٨/١، الهمع : ٣٠٦/١، المغنى : ٧١٨/٢، الارتشاف : ١٤٧/٢).
(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٢٣٦/١، شفاء العليل : ٢٥١/١، الارتشاف : ١٠٤٧/٢.

بها كل مذهب، أو لأنك تدعى أن الصلة لعظمتها وفخامتها لا تدخل فى حيز البيان ولا يحيط بها اللفظ. (١)

❁❁❁❁❁

٥-الحذف فى باب العطف : قد يحذف أحد المتعاطفين للدلالة عليه، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾(٢)

أى : فضرب فانفجرت، فحذف المعطوف عليه لدلالة ما بعده عليه، فإنه لو لم يضرب لم تنفجر بالماء، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾(٣)

أى : فضربوه فأحياه الله كذلك يحى الله الموتى، ونحوه قوله تعالى :﴿ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ ۚ ﴾(٤) أى : فماتوا ثم أحياهم، ومثله قوله : ﴿ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾(٥) أى : فذهبا فكذبوهما فدمرناهم.

ومن الملاحظ عند حديث النحاة عن هذه الآيات وما شابهها أنهم قد اختلفوا فى المحذوف، فمنهم من قال بأن المحذوف هو حرف العطف والمعطوف عليه كأبى حيان وابن عصفور.

وعبر ابن هشام وابن مالك وابن عقيل عن المحذوف بأنه المعطوف عليه فقط، أما الأشمونى والشيخ خالد فقالا إن المحذوف هو حرف العطف مع المعطوف. وهو ما أميل إليه. (١)

---

(١) معانى النحو : ١٤٧.
(٢) البقرة : (٦٠).
(٣) البقرة : ٧٣).
(٤) البقرة : (٢٤٣) .
(٥) الفرقان : (٣٦).

– وقد يحذف حرف العطف للدلالة عليه، وذلك نحو : « ذهبت إلى السوق فاشتريت خبزاً لحماً فاكهة » والمعنى : فاشتريت خبزاً ولحماً وفاكهة، ويحتمل نصب اللحم والفاكهة على أنه بدل إضراب أيضاً، أى : فاشتريت خبزاً بل لحماً بل فاكهة، فيكون الخبز واللحم كالمسكوت عنهما يحتمل أنه اشتراهما ويحتمل أنه لم يشترهما.

فهو تعبير إجمالى يحتمل كلا المعنيين، وقد تعين القرينة أحدهما دون الآخر، ومنه قولك :«جالس محمداً سعداً إبراهيم » والمعنى : جالس محمداً أو سعداً أو إبراهيم، والمقصود بذلك الإباحة، ويحتمل بدل الإضراب أيضاً، فإنه إذا ذكر الحرف فقد تعينت دلالة التعبير، وإن لم يذكر الحرف كان التعبير مطلقاً يحتمل أكثر من معنى. (٢)

جاء فى « المغنى » : « حكى أبو زيد « أكلت خبزاً لحماً تمراً » فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الإضراب.

وحكى أبو الحسن : «اعطه درهماً درهمين ثلاثة » وخرج على إضمار « أو» ويحتمل البدل المذكور » (٣)

وقال أبو حيان : « وأما حذف الواو وحدها وإبقاء المعطوف، فقد جاء فى كلامهم ما يدل على ذلك، ومنه قيل ما حكاه أبو زيد : « أكلت لحماً سمكاً تمراً» أى : وسمكاً وتمراً، وذهب الفارسى إلى جواز ذلك، وتبعه ابن عصفور

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢٠١٧/٤، شرح الجمل : ٢٥١/١، المغنى : ٧٢٢/٢، شرح التسهيل : ٣٨١/٣، المساعد : ٤٧٥/٢، شرح الأشمونى: ١١٦/٣، التصريح: ١٥٣/٢.

(٢) ينظر : معانى النحو : ٢٦٩/٢ .

(٣) المغنى : ٧٣٠/٢.

وابن مالك، وذهب ابن جنى والسهيلى إلى أنه لا يجوز وبه قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع » [١]

وما ذهب إليه ابن جنى ومن تبعه هو الأولى لأن حذف الحروف مما يأباه القياس لأنها جئ بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال، فإن حذفت كان اختصار المختصر وهو إجحاف.[٢]

❁❁❁❁❁

٦-**حذف المنادى** : كان حق المنادى أن يمنع حذفه، لأن عامله قد حذف لزوماً، فأشبه الأشياء التى حذفت عاملها وصارت هى بدلاً من اللفظ به، ك « إياك » فى التحذير، وك « سقياً له » فى الدعاء، إلا أن العرب أجازت حذف المنادى والتزمت فى حذفه بقاء «يا» دليلاً عليه، وكون ما بعده أمراً أو دعاء، لأن الآمر والداعى محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء فاستعمل النداء قبلهما كثيراً، حتى صار الموضع منبهاً على المنادى إذا حذف وبقيت « يا » فحسن حذفه لذلك. [٣]

ومن حذف المنادى قراءة من قرأ [٤] « أَلاَ يَا اسْجُدوا لِلَّه » أراد : ألا يا هؤلاء اسجدوا لله وقوله تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ﴾ [٥].

وقول الشاعر :

---

(١) الارتشاف : ٢٠١٧/٤ وينظر : شرح الكافية الشافية : ١٢٦٠/٣، شرح الكافية : 326/١، شرح الجمل : 252/١، شرح التسهيل : ٢٨٠/٣، نتائج الفكر : ٢٠٧، شرح الجمل لابن الضائع : ١م ٢/ ٦٩.

(٢) شرح المفصل : ١٥/٢.

(٣) شرح التسهيل : ٣٨٨/٣.

(٤) قراءة الزهرى والكسائى « حجة القراءات لابن زنجلة : ٥٢٥، الكشاف : ٤٤٨/٤، فتح القدير : ١٧٦/٤ ».

(٥) يس : (٢٦).

يـــا لعنـــة الله والأقـــوام كلـــهم والصالحين على سمعان من جار[١]

وغيرها من الشواهد السابقة عند الحديث عن التلازم بين المنادى وحرف النداء.

– ويجوز حذف حرف النداء من المنادى المفرد العلم لدلالة الإقبال عليه نحو قوله تعالى :﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ [٢] ولا يجوز حذفه من النكرة، سواء تعرفت فى النداء أو لم تعرف، ومن المبهمات، فلا يجوز : رجلُ، ولا رجلاً ولا هذا، وأنت تريد : يا رجلُ ويا رجلاً ويا هذا.

إلا أن يرد منه شئ شاذ فيسمع ولا يقاس عليه، قالوا : افند مخنوق، يريدون : يا مخنوق، و : اطرق كرا، يريدون : يا كروان، فجمعوا فيه بين شذوذين، ترخيم النكرة، وحذف حرف النداء منه [٣]

ففيما سبق إشارات واضحة إلى بعض مواضع حذف المتلازمين فى التركيب النحوى، وهناك من عقد أبواباً مستقلة عن حذف المتلازمات وغيرها فلا داعى للتوسع أكثر من ذلك. [٤]

❁❁❁❁❁

ثالثا : **الاعتراض** :

الاعتراض هو أن يفصل بين المتلازمين بجملة، فإذا كان خرق قرينة التلازم بالمفرد فهو الفصل النحوى، وإذا كان بالجملة فهو الاعتراض.

وبهذا يكون الفصل بالمفرد الذى له محل من الإعراب، والاعتراض بالجملة التى لا محل لها من الإعراب.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) يوسف : (٢٩).

(٣) الضوابط الكلية : ١٦٣، ١٦٤، شرح الجمل : ٨٨/٢.

(٤) ينظر : الخصائص : ٣٦٠/٢ وما بعدها، المغنى : ٧١٥/٢ وما بعدها.

والجملة المعترضة فى كل أحوالها أجنبية من السياق النحوى، فلا صلة لها بغيرها، ولا محل لها من الإعراب، وإنما هى تعبير طارئ من دعاء أو قسم أو قيد بشرط أو نفى أو أمر أو نهى أو تنبيه إلى ما يريد المتكلم أن يلفت اليه انتباه السامع. (١)

فالجملة المعترضة تتميز بنوع من الحرية، ويتوسع فيها كما يتوسع فى الظروف، فيسمح لها أن تتوسط بين المتلازمين، دون أن يضطر النحويون إلى إيجاد تخريج لذلك، فهو فصل سائغ كثير فى كلام العرب، لأنه لا يغير مجرى الكلام ولا يضعف العلاقة بين المتلازمين ومن ذلك :

١- **الاعتراض بين المسند والمسند إليه** : مثل قوله تعالى :﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾(٢) فقوله تعالى : «فَلْيَذُوقُوهُ» اعتراض بين المبتدأ والخبر. (٣) وقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾(٤) المبتدأ هو الاسم الموصول « الذين » والخبر جملة « أولئك يؤمنون به »، وما بينهما صلة «آتيناهم الكتاب » وحال « يتلونه حق تلاوته » ولا يجوز أن يكون « يتلونه » خبر « الذين» لأنه ليس كل من أوتى الكتاب تلاه حق تلاوته، لأن معنى حق تلاوته العمل به، وقيل«يتلونه» الخبر، و« الذين آتيناهم » لفظه عام والمراد به الخصوص، وهو كل من آمن بالنبى من أهل الكتاب. (٥)

---

(١) ينظر : البيان فى روائع القرآن : ١٨٣.

(٢) ص : (٥٧).

(٣) ينظر : معانى القرآن للفراء : ٤١٠/٢، معانى القرآن للزجاج : ٣٣٨/٤، التبيان فى إعراب القرآن : ١١٠٤/٢.

(٤) البقرة : (١٢١).

(٥) ينظر : التبيان فى إعراب القرآن : ١١٢.

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ (١)

فقوله تعالى : «لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ » جملة معترضة وقعت بين المبتدأ والخبر، للترغيب فى العمل الصالح الذى هو سبب لدخول الجنة. (٢)

❁❁❁❁❁

٢- **الاعتراض بين الموصول وصلته** : وهذا يختص بالموصول الاسمى، أما الموصول الحرفى فلا يجوز الفصل بينه وبين صلته مطلقاً. (٣)

ومن ذلك الاعتراض بجملة القسم . كقول الشاعر :

ذاك الذى- وأبيك- يعرف مالكاً والحق يدفع ترهات الباطل (٤)

ومنه الاعتراض بجملة النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب، نحو قولنا : أنت الذى – يا عمر – انتظرتك طويلاً.

ومنه الفصل بجملة الدعاء نحو قولنا : والدتى التى – حفظها الله – تحيطنى دائماً بالرعاية.

❁❁❁❁❁

٣- **الاعتراض بين الموصوف والصفة** : كما فى قوله تعالى :﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ❁ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ❁ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ (٥) ففصل بين الموصوف وصفته

---

(١) الأعراف : (٤٢).

(٢) ينظر : معانى القرآن للزجاج : ٣٣٨/٤، التبيان فى إعراب القرآن : ٥٦٨/١.

(٣) ينظر : شرح قطر الندى : ١٣٣.

(٤) من الكامل لجرير «ديوانه : ٣٤٥، الخصائص : ٣٣٦/١، المغنى : ٤٥٠/٢، الهمع : ٣٠٣/١، الدرر : ١٦٠/١».

(٥) الواقعة : (٧٥: ٧٧).

بجملة « لو تعلمون»، وفى الآية اعتراض آخر هو قوله ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ لأنه اعترض به بين القسم الذى هو قوله : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ وبين جوابه الذى هو قوله (إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ) (١)

ومن ذلك الفصل بجواب القسم نحو قوله تعالى :﴿ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾(٢)

❁❁❁❁❁

٤-الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه :ومنه قوله تعالى :﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ❁ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾(٣)

وقوله : ﴿ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا ﴾ (٤)

وقوله : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ❁ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾(٥)

وقوله : ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ❁ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ❁ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ﴾ (٦)

وقوله تعالي : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ ﴾(٧)

ويكفى هذا القدر من الحديث عن الاعتراض بين المتلازمين وقد تحدث ابن هشام الأنصارى عن الجملة المعترضة بتفصيل وذكر العديد من المواضع والشواهد مما لا داعى لذكره هنا.(٨)

---

(١) ينظر : الخصائص : ٣٣٥/١، الإيضاح فى علوم البلاغة : ١٥٩، مغنى اللبيب : ١٤٦/١، البرهان : ١٣٦/٣.

(٢) سبأ : (٣).

(٣) البقرة : (٧١، ٧٢).

(٤) الكهف : (٦٣).

(٥) الروم : (١٧، ١٨).

(٦) البلد: (١-٣).

(٧) الأعراف : (٨٨).

(٨) ينظر المغنى : ٤٤٦/٢ : ٤٥٩.

رابعاً : الزيادة :

الزيادة نوع من الفصل النحوى، تكون عندما يقع الزائد بين متلازمين، كما هو الحال مع ضمير الفصل الذى يتوسط بين المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ (٣)

أو بين ما أصلهما المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٤) وقوله : ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴾ (٥).

ويسمى فصلاً لأنه يفصل بين المتلازمين ليبين أن ما بعده خبر وليس نعتاً. (٦) مع ما يفيده من تقويه الكلام وتوكيده ولهذا أسماه البعض دعامة وعماداً.

ومن ذلك زيادة « كان » بين الشيئين المتلازمين : فقد ورد مصطلح التلازم عند النحاة أثناء الحديث عن زيادة « كان» فمن شروط زيادتها أن تكون بين شيئين متلازمين غير الجار والمجرور، نحو : ما كان أحسن زيداً، ولم يُرَ كان مثلهم.

وقول الشاعر :

فى غرف الجنة العُليا التى وجبت لهم هنا بسعيٍ كان مشكورِ (٧)

حيث زيدت " كان " بين الصفة والموصوف

---

(١) الأعراف : (١٥٧).

(٢) المائدة : (٧٦).

(٣) فاطر : (١٥).

(٤) المائدة : (١١٩).

(٥) الكوثر : (٣).

(٦) شرح الكافية : ٢٤/٢.

(٧) من البسيط للفرزدق « ديوانه : ٢٦٥ ، شرح الأشمونى : ٢٤٠/١، الارتشاف : ٢٤٠١/٥، الخزانة : ٢١٠/٩ ».

وقول الشاعر :

مـا كـان أسـعد مـن أجابـك آخـذاً بهـداك مجتنبـاً هـوىً وعنـاداً (١)

فزيدت بين " ما " وفعل التعجب.

وزيادتها بلفظ المضارع نحو :

أنـت تكـون ماجـدٌ نبيـل إذا تهـب شمـأل بليـل (٢)

وأما زيادتها بين الجار والمجرور فى قول الشاعر :

سـراة بنـى أبـى بكـر تسـامى علـى كـان المسـومة العـراب (٣)

فضرورة أو شاذ. (٤)

قال أبو حيان : « ولا يحفظ فى غير هذا البيت » (٥)

وقال ابن عقيل : « وذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ وخبره، نحو : زيد كان قائم، والفعل ومرفوعه نحو : لم يوجد كان مثلك، والصلة والموصول نحو : جاء الذى كان أكرمته، والصفة والموصوف نحو : مررت برجل كان قائم » (٦) وهذه الزيادة تُعد من خصائص « كان » دون أخواتها.

---

(١) من الكامل لعبد الله بن رواحة « شرح التسهيل : ٣٦٢/١، العينى : ٦٦٣/٣، شرح الأشمونى : ٢٥/٣ ».

(٢) بيتان من الرجز لفاطمة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبى طالب. (الارتشاف : ١١٨٦/٣، النهاية لابن الخباز : ٦٨٧، التصريح : ٢٥١/١، الهمع : ٩٩/٢، شرح الأشمونى : ٢٤١/١، الدرر: ٨٩/٢).

(٣) من الوافر وهو بلا نسبة فى « سر صناعة الإعراب : ٢٩٨/١، شرح التسهيل : ٣٦١/١، شرح الأشمونى : ٢٤١/١، الخزانة : ٣٣/٤، الارتشاف : ١١٨٧/٣ ».

(٤) ينظر : الهمع : ٩٩/٢، شرح التسهيل : ٣٦١/١.

(٥) ينظر : الهمع : ١٠٠/٢.

(٦) شرح ابن عقيل : ٢٥٨/١ ، ينظر : شرح الجمل: ٤٠٨/١.

قال ابن عصفور : « وليس فيها ما يُزاد بقياس، وذلك بين الشيئين المتلازمين، إلا « كان » فأما زيادتهم « أمسى» و « أصبح » فى قولهم : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها، فشاذة. » (١)

وقيل بجواز زيادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقص المعنى. (٢)

هذا..... والأصل عدم جواز الفصل بين الجار والمجرور – كما سبق – ولكنهم قد يتسمحون فى الفصل بين الجار والمجرور بالزائد كما فى الشاهد السابق.

وقيل منه « لا » قال السيوطى : « من أقسام« لا » النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو : « جئت بلا زاد » وغضبت من لا شئ وعن الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً ويسميها زائدة كما يسمون « كان » فى نحو«زيد كان فاضل » زائدة وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه » (٣)

ومن ذلك الفصل ب « ما » كقوله تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (٥) والذى دفع البعض إلى قبول الفصل بين الجار

(١) الضرائر لابن عصفور : ٧٩.
(٢) ينظر : شرح المفصل : ٧٨/٣، شرح التسهيل : ٣٦٢/٣، شرح الأشمونى : ٢٤١/١.
(٣) المغنى : ٢٧٢/١ .
(٤) المؤمنون : ٤٠.
(٥) آل عمران : ١٥٩.

والمجرور بالزائد هو أنه زائد على التركيب، وأن دخوله فى الكلام كخروجه، فإذا فصل بين المتلازمين بالزائد، فكأنه لا يوجد فصل.

❁❁❁❁❁

الخاتمة

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كان لنهتدى لولا أن هدانا الله. وبعد.....

فنستطيع أن نستخلص من هذه الدراسة ما يلى :

١- الكتب النحوية تمتلئ بالأزواج المتلازمة المترابطة، ولهذه الظاهرة أهميتها ومكانتها خاصة عند المتعلمين للغة، فتقسيم اللغة ونحوها إلى أزواج متلازمة يسهل قواعدها ويقلل من فروعها ويبعد اللبس عنها.

٢- تكمن أهمية التلازم فى أن هناك ألفاظاً لا يتم معناها إلا بما يلازمها، فلا تتضح القيمة الدلالية للمتلازم الواحد بانفصاله عن الآخر، ولكى تكون الجملة متماسكة الأركان وواضحة الدلالة لابد من تلازم مكوناتها.

٣- التلازم التركيبى يختلف عن المصاحبة والتضام من حيث إنه تصاحب تركيبى يهدف إلى معرفة الارتباط بين المفردات، ولا يهدف لمجرد قياس تكرار لفظين أو أكثر كما فى المصاحبة اللفظية والتضام وغيرها.

٤- مراعاة النظام المعهود للتلازم فى التركيب النحوى يجعل الجملة تصل إلى حال من الاتساق والتآلف المطلوب.

٥- التلازم لا يكون فقط بين أطراف متتالية، بل يمكن أن يكون طرفاه متباعدين ولكنهما مترابطان نحوياً ودلالياً.

٦- لابد من مراعاة الأحكام التى تحفظ لكل كلمة رتبتها فى الجملة مما يضمن لها تلازماً معيناً يعينها على أداء مهمتها بدقة.

٧- التطابق فى الإعراب وغيره من الأمور التى توطد العلاقة بين المتلازمين وتجعل بينهما اتصالاً وتماسكاً.

٨- التلازم بين الأدوات المختصة وما تدخل عليه واضح وملموس لما للحرف المختص من تأثير فيما يختص به.

٩- المصطلحات النحوية تكشف عن منهج النحاة فى القول بالتلازم، فهناك مصطلحات كثيرة دالة فى أصلها اللغوى على الترابط والتلازم بين طرفين.

١٠- الأصل فى طرفى الإسناد أن يكونا مذكورين متصلين إلا إذا وجدت قرينة تسوغ الفصل بينهما أو حذف أحدهما، فكل مبتدأ لابد له من خبر وكل فعل لابد له من فاعل، لأنهما وردا فى سياق يوجب بينهما تلازماً، ومن ثم كان ذكر أحدهما مشعراً بذكر الآخر.

١١- ليس من اللازم أن ترتبط العناصر غير الإسنادية بعضها مع البعض، أو ترتبط ارتباطاً مباشراً بعنصرى الإسناد، بل ترتبط وتتلازم بما هى متممة أو تابعة أو مقيدة له.

١٢- نظراً لاتساع اللغة ومرونتها أقرت القاعدة النحوية فى بعض الأحيان خرق قرينة التلازم إذا كان هناك مسوغ لذلك.

١٣- الفصل بين المتلازمين يعتمد فى الأساس على أمرين أساسين هما : نوع المتلازمين، ونوع الفاصل بينهما.

١٤- يمكن التعرف على بعض الكلمات المحذوفة من التركيب عن طريق معرفة الكلمات الملازمة لها والتى ما زالت موجودة فى التركيب.

١٥- إن كثرة استعمال الظرف والجار والمجرور والقسم والدعاء والنداء أجازت لهذه الأساليب أن يفصل بها بين المتلازمات.

١٦- متى نجد تصريحاً بجواز الفصل فى أى باب من أبواب المتلازمات نجد فى المقابل رفضاً من البعض لهذا الفصل.

١٧- كلما زاد الارتباط بين المتلازمين كان الفصل بينهما قبيحاً.

١٨- تؤكد دراسة ظاهرة التلازم أن دلالة التركيب لا تتوقف عند حدود المعنى المعجمى بل تتعداه إلى النظر فى التلازم الواقع بين الألفاظ من أجل التوصل إلى المعنى المراد، ولو حدث خلل أو خروج عن هذه القواعد لما تحققت الفائدة المرجوة من الكلام.

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب – الطبعة الأولى «١٤١٨هـ –١٩٩٨م».
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام العلامة / برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٧هـ ، تحقيق د/ محمد بن عوض بن محمد السهلى – أضواء السلف – الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م)
- الأزهية فى علم الحروف لعلى بن محمد النحوى الهروى ، تحقيق / عبدالمعين الملوحى (١٤١٣هـ–١٩٩٣م) مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- الأساليب الإنشائية فى النحو العربى ، تأليف / عبد السلام هارون – الطبعة الخامسة(١٤٢١هـ–٢٠٠١م) مكتبة الخانجى القاهرة .
- الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى ، تحقيق د / محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان (ط الأولى –١٤٠٦هـ–١٩٨٦م)
- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى (٥١٣–٥٧٧هـ) عُنى بتحقيقه / محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .
- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان .
- الأصول فى النحو لابن السراج تح د/عبد الحسين القتلى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة .
- أمالى ابن الحاجب لأبى عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق د /فخر صالح سليمان قدارة – دار الجيل – بيروت لبنان (١٤٠٩هـ–١٩٨٩م).
- أمالى ابن الشجرى هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى ، تحقيق ودراسة د / محمود محمد الطناجى – مكتبة الخانجى بالقاهرة .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن لأبى البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العبكرى – دار الكتب العلمية – لبنان .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، تأليف الشيخ الإمام / كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى النحوى المتوفى سنة ٥٧٧ ، ومعه كتاب «الانتصاف من الإنصاف » للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد .

- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام الأنصارى ، ومعه كتاب «عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك » وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح ، تأليف / محمد محى الدين عبد الحميد – دار الطلائع «٢٠٠٩» .
- الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى (٢٨٨-٣٧٧هـ) حققه وقدم له د/ حسن شاذلى فرهود – الطبعة الأولى (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م) .
- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب النحوى ، تحقيق د/ موسى بناى العليلى – مطبعة العانى بغداد (الكتاب الخمسون – ١٩٨٢م) .
- الإيضاح فى علوم البلاغة « المعانى والبيان والبديع » للخطيب القزوينى ، وضع حواشيه / إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية- بيروت لبنان- الطبعة الأولى (٢٠٠٣م – ١٤٢٤هـ) .
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ،دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ / على محمد معوض ، شارك فى تحقيقه د/زكريا عبد المجيد النونى ، د/ أحمد النجولى الجمل ، قرظه أ.د/عبد الحى الفرماوى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٣هـ -١٩٩٣م) .
- البرهان فى علوم القرآن للزركشى (٧٤٥-٧٩٤) تحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلى ، الشيخ / جمال حمدى الذهبى ، الشيخ/ إبراهيم عبد الله الكردى – دار المعرفة – بيروت لبنان- الطبعة الأولى (١٤١٠هـ -١٩٩٠م) .
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع تح د / عياد بن عيد الثبيتى (دار الغرب الإسلامى – ١٤٠٧هـ :١٩٨٦م) بيروت- لبنان .
- بناء الجملة العربية لمحمد حماسة عبد اللطيف ، ط- الأولى – دار الشروق (القاهرة- ١٩٩٦م) .
- البيان فى غريب إعراب القرآن ، تأليف / أبو البركات بن الأنبارى ، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه ، مراجعة / مصطفى السقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م) .
- البيان فى روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآنى) للدكتور / تمام حسان – (١٤١٣هـ-١٩٩٣م) .

- التبصرة والتذكرة للصيمرى ، تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين – الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) .
- التبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى ، تحقيق / على محمد البجاوى .
- التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق د/ حسن هنداوى – دار القلم دمشق .
- ترشيح العلل فى شرح الجمل ، للخوارزمى ، إعداد / عادل محسن سالم العميرى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م) الطبعة الأولى .
- التعريفات للجرجانى ، تحقيق ودراسة / محمد صديق المنشاوى – دار الفضيلة .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ، شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان (الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) دار الفكر العربى .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ، تحقيق د/فخر الدين قباوة ، أ/ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان (الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ-١٩٩٢م) .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهده للعينى – دار الفكر .
- الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- حجة القراءات للإمام /أبى زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق/ سعيد الأفغاني – مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).
- الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسى تحقيق / سعيد عبد الكريم سعودى .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادى ، تحقيق وشرح أ / عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة .
- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق / محمد على النجار – المكتبة العلمية – دار الكتب المصرية .
- درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ، تحقيق د/ محمد رشاد سالم – الطبعة الثانية (١٤١١هـ-١٩٩١م) .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطى ، وضع حواشيه / محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى ، تعليق / محمود محمد شاكر .
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، بقلم / عبد الله بن صالح القوزان ، دار المسلم للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى (١٩٩٩م) .
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق د/ محمد يوسف نجم – دار بيروت (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م)
- ديوان جرير – دار بيروت (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) .
- ديوان حسان بن ثابت ، شرحه وكتب هوامشه وقدم له أ / عبد أ . مهنا – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الثانية (١٤١٤هـ – ١٩٩٤م).
- ديوان ذى الرمة ، قدم له وشرحه / أحمد حسن بسج – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٥م) .
- ديوان عباس بن مرداس السلمى ، جمعه وحققه د/ يحيى الجيورى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م) .
- ديوان الفرذدق ، شرح وتقديم أ / على قاعود – دار الكتب بيروت لبنان – ط الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧ م) .
- الرتبة النحوية فى الجملة العربية المعاصرة لإبراهيم صالح الخلفات – الطبعة الأولى (٢٠٠٢م) .
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى ، تحقيق أ .د/ أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – الطبعة الثانية .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق د/ حسن هنداوى.
- شرح أبيات مغنى اللبيب ، صنعه / عبد القادر بن عمر البغدادى ، حققه / عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق – دار الثقافة العربية – دمشق – الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م) .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، صححه ونقحه / محمد بن سليم اللبابيدى – مطبعة القديس جاورجيوس- بيروت .

- شرح التسهيل لابن مالك تح د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون (هجر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م) .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العليمة – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) .
- شرح جمل الزجاجى لابن خروف تح ودراسة د/ سلوى محمد عرب (ط الأولى – ١٤١٨هـ) .
- شرح الجمل لابن الضائع – رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية لجامعة الأزهر – إشراف أ.د/ فايز زكى محمد دياب ، إعداد / يحيى علوان حسون البلداوى (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م) .
- شرح الجمل لابن عصفور الأشبيلى تح د/ صاحب أبو جناح – بدون تاريخ .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ، نشره / أحمد أمين، عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١١هـ- ١٩٩١م) .
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى ومعه كتاب « منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب » تأليف محمد محى الدين عبد الحميد- دار الطلائع .
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، تح د/ عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلى الهمذانى المصرى ، ومعه كتاب « منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل » تأليف / محمد محى الدين عبد الحميد – دار الطلائع – الطبعة الثانية .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق / رشيد عبد الرحمن العبيدى ، نشر لجنة إحياء التراث فى وزارة الأوقاف فى الجمهورية العراقية – ط الأولى (١٩٧٧م).
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى – الطبعة الحادية عشر (١٣٨٣هـ-١٩٦٣م) .
- شرح كافية ابن الحاجب للرضى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان (١٤١٥هـ-١٩٩٥م) .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، حققه وقدم له / عبد المنعم أحمد هريدى – دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) .

- شرح كتاب سيبويه للسيرافى تحقيق / أحمد حسن مهدلى وعلى سيد على – دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان – الطبعة الأولى (٢٠٠٨م – ١٤٢٩هـ) .
- شرح المفصل فى صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمى ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – دار الغرب الإسلامى– الطبعة الأولى (١٩٩٠م) .
- شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) – مكتبة المتنبى– القاهرة .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبى على عمر بن محمد الشلوبين ، تح د/تركى بن سهو بن نزال العتيبى (مؤسسة الرسالة –ط الثانية "١٤١٤هـ-١٩٩٤م").
- شرح المكودى على ألفية ابن مالك لأبى زيد عبد الرحمن على بن صالح المكودى ٨٠٧هـ ، تحقيق د/فاطمة الراجحى – جامعة الكويت (١٩٩٣م) .
- شرح ملحة الإعراب للحريرى ، تحقيق د/فائز فارس –الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م) .
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تح د/موسى بناى العليلى (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسيلى البركاتى (المكتبة الفيصلية –الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) .
- الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية لتقى الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلى ، تحقيق أ.د/ محسن بن سالم العميرى (١٤١٩هـ) جامعة أم القرى .
- ضرائر الشعر لابن عصفور تح د/السيد إبراهيم محمد –دار الأندلس – الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) .
- الضرورة الشعرية ، للدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف –دار الشروق– الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٦م) .
- الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية ، لأبى عبد الله السلمى –رسالة ماجستير إعداد /محمد بن نجم بن عواض –إشراف أ.د/محمد إبراهيم البنا (١٤١٠هـ-١٩٩٠م) – جامعة أم القرى .
- الطراز للإمام يحيى بن حمزة بن على العلوى اليمنى ، تحقيق د/عبد الحميد هنداوى – المكتبة العصرية –صيدا– بيروت– الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) .
- الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ، د/ على أبو المكارم – دار الغريب – القاهرة (٢٠٠٦م) .

- فتح القدير للشوكانى ، تح د/ عبد الرحمن عميرة ، وضع فهارسه وشارك فى تخريجه / لجنة التحقيق والبحث العلمى بدار الوفاء .
- فى نحو اللغة وتراكيبها للدكتور /خليل أحمد عمايرة –عالم المعرفة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) .
- القاموس المحيط للفيروزبادى ، وبهامشه تعليقات وشروح ،نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية (١٣٠١هـ) – الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الكتاب لسيبويه تح أ/ عبد السلام هارون (دار الجيل –بيروت- الطبعة الأولى) .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى ، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ /عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ /عادل محمد معوض ، شارك فى تحقيقه أ.د/ فتحى عبد الرحمن أحمد حجازى – الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م) .
- الكليات " معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية" لأبى البقاء الكفوى ، أعده للطبع ووضع فهارسه د/عدنان درويش ، محمد المصرى –مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية (١٤١٩هـ-١٩٩٨م) .
- الكناش فى النحو والتصريف لأبى الفداء ، تحقيق د/ جودة مبروك محمد – الطبعة الثانية (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) .
- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى ، تح /هادى مختار طليمات –دار الفكر المعاصر – بيروت –لبنان-ط الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٥م) .
- لسان العرب لابن منظور ، اعتنى بتصحيح هذه الطبعة /أمين محمد عبد الوهاب – محمد الصادق العبيدى – دار إحياء التراث العربى – مؤسسة التاريخ العربى- بيروت لبنان – الطبعة الثالثة (١٤١٩هـ-١٩٩٩م) .
- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور/ تمام حسان –دار الثقافة – طبعة ١٩٩٤م .
- اللمع فى العربية لأبى الفتح عثمان ابن جنى ، تحقيق د/ سميح أبو مّغلى –عمان- دار مجدلاوى للنشر-١٩٨٨م .
- مجموعة فتاوى ابن تيمية –دار الفكر – بيروت (١٩٨٠م) .
- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويهّ – مكتبة المتنبى – القاهرة .
- المرتجل لابن الخشاب ، تح ودراسة / على حيدر (ط دمشق) .

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح د/محمد كامل بركات – الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) .
- مشكلة العامل النحوى ونظرية الاقتضاء ، للدكتور/ فخر الدين قباوة – الطبعة الأولى – دار الفكر – بيروت –لبنان (٢٠٠٣) .
- المصاحبة فى التعبير اللغوى ، د/ محمد حسن عبد العزيز – دار الفكر العربى – القاهرة (١٩٩٠م-١٤١٠هـ) .
- مظاهر التعريف فى العربية لصالح الكشو – منشوارت كلية الآداب والعلوم الإنسانية – بصفاقس – تونس (١٩٩٧م) .
- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل شلبى – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) .
- معانى القرآن للفراء – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .
- معانى النحو ، للدكتور / فاضل السامرائى – الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) دار الفكر للطباعة والنشر- عمان .
- معجم لغة الفقهاء ، وضعه أ.د/ محمد رواس قلعة جى ، د/حامد صادق قنيبى – دار النفائس- الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) .
- معجم متن اللغة ، للشيخ / أحمد رضا (عضو المجمع العلمى العربى بدمشق) – دار مكتبة الحياة –بيروت (١٣٧٧هـ-١٩٥٨م).
- معجم مقاييس اللغة لأبى الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق / عبد السلام هارون – دار الفكر .
- المعجم الوافى فى أدوات النحو العربى ، صنفه د/ على توفيق الحمد ، يوسف جميل الزعبى –جامعة اليرموك – الأردن – دار الأمل – الطبعة الثانية (١٤١٤هـ -١٩٩٣م) .
- المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية) جمهورية مصر العربية – الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث – الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) .
- مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق / محمد محى الدين – المكتبة العصرية – صيدا بيروت (١٤١١هـ-١٩٩١م) .
- مفتاح العلوم للسكاكى ، تحقيق / أكرم عثمان يوسف – الطبعة الأولى – دار الرسالة بغداد (١٤٠٠هـ-١٩٨١م) .

- المفصل فى علم العربية للزمخشرى ، وبذيله كتاب « المفضل فى شرح أبيات المفصل » لأبى فراس النعسانى الحلبى – الطبعة الثانية – دار الجيل – بيروت – لبنان .
- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبى ، تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا ، أ.د/ سليمان بن إبراهيم العايد ، أ.د/ السيد تقى – الطبعة الأولى – مكة المكرمة (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) .
- المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ، تحقيق/ كاظم بحر المرجان (دار الرشيد – العراق – ١٩٨٢ م) .
- المقتضب للمبرد ، تح / حسن محمد ، مراجعة د/ أميل يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م).
- المقرب لابن عصفور ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجيورى – الطبعة الأولى (١٣٩٢-١٩٧٢م) .
- ملامح التوليد فى التراث النحوى لإبراهيم محمد البب – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسة الآداب والعلوم الإنسانية – المجلد ٢٧ – العدد ١ – ٢٠٠٥م .
- منثور الفوائد لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن – دار الرائد العربى – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ -١٩٩٠م).
- المنصف « شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى النحوى لكتاب التصريف للمازنى » تحقيق أ/ إبراهيم مصطفى ، أ / عبد الله أمين – إدارة إحياء التراث القديم – الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ-١٩٥٤م).
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، تأليف / خالد بن عبد الله الأزهرى ، تحقيق د/ عبد الكريم مجاهد– مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) .
- نتائج الفكر فى النحو للسهيلى – دار الكتب العلمية– بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م)
- النحو الوافى لعباس حسن – الطبعة الثالثة – دار المعارف بمصر.
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ، ضبطه وعلق عليه الشيخ / أنس مهرة – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) .
- النهاية فى شرح الكفاية لابن الخباز – تحقيق د/ عبد الجليل محمد عبد الجليل (١٩٩٠م -١٤١١هـ) .

– همع الهوامع للسيوطى ، تح د/ عبد العال سالم مكرم (ط دار البحوث العلمية – الكويت)
.

فهرس المحتوى

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
المقدمة	٦٤٥
التمهيد	٦٤٨
المبحث الأول :«**التلازم بين العناصر الإسنادية**» **ويشمل**:	٦٦١
أولاً: التلازم بين المبتدأ والخبر.	٦٦١
ثانياً: التلازم بين الفعل والفاعل .	٦٦٩
المبحث الثانى : **التلازم بين العناصر غير الإسنادية ويشمل**:	٦٧٣
أولاً : التلازم بين الصلة والموصول	٦٧٣
ثانياً : التلازم بين المضاف والمضاف إليه .	٦٧٩
ثالثاً : التلازم بين «الجار والمجرور » ومتعلقه .	٦٨٥
رابعاً : التلازم بين المميز والتمييز .	٦٨٧
خامساً : التلازم بين (ما) وفعل التعجب .	٦٩١
سادساً : التلازم بين الأداة ومدخولها. ويشمل :	٦٩٣
(١) إن وأخواتها .	٦٩٤
(٢) حروف الجر .	٦٩٨
(٣) أدوات الاستثناء .	٧٠٢
(٤) أدوات الجزم .	٧٠٦
(٥) نواصب المضارع .	٧١١
(٦) أدوات النداء .	٧١٣
(٧) "لا" النافية للجنس .	٧١٦
(٨) تاء القسم .	٧١٩
(٩) " لات " .	٧٢١
(١٠) " ال " التعريف .	٧٢١
المبحث الثالث : **التلازم بين التابع والمتبوع** . **ويشمل** :	٧٢٤
أولاً: التلازم بين الصفة والموصوف.	٧٢٤
ثانياً : التلازم بين المتعاطفين .	٧٢٨
ثالثاً : التلازم بين التوكيد والمؤكد .	٧٣١

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
رابعاً : التلازم بين البدل والمبدل منه .	٧٣٣
المبحث الرابع : **الظواهر التى تحول دون التلازم** . **ويشمل** :	٧٣٦
أولاً : الفصل .	٧٣٦
ثانياً : الحذف.	٧٥٣
ثالثاً: الاعتراض .	٧٦٣
رابعاً : الزيادة .	٧٦٦
الخاتمة	٧٧٠
ثبت المصادر والمراجع	٧٧٢
المحتوى	٧٨٢